المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان – العدد ١٤ – تشرين الأول ١٩٩٨

كتّاب يكتبون عن انفسهم

احمد ابو خليل

عندما كنت اقوم باعداد التقرير المنشور في العدد السابق من «المشرق الاعلامي» حول انتقال الكتاب بين الصحف، اتصلت بالكاتب خيري منصور من صحيفة «الدستور» وطلبت رأيه فاعتذر لكنه اضاف معلقا انه يضع علامة استفهام على مهنة الكاتب في الاردن فهي مهنة غير معرفة ليس فقط على الصعيد الرسمي بل اساسا في المجتمع ككل.

بالفعل، فانت تثير حيرة سائلك اذا اجبته انك تعمل كاتبا، فالاجابة تقتضي المزيد من التوضيح، وشكرا على اي حال للصحافة التي سهلت جانبا من الاجابة، اذ يمكن للكاتب الذي يمارس الكتابة في الصحف ان يجيب بقوله: كاتب صحفي.

لكن هذه الحيرة تناقض المكانة «المرموقة» التي يعتقد المجتمع انه يمنحها للكتاب والمثقفين والصحفيين، وعندما اقول «يعتقد المجتمع» فانا اعني ذلك تماما، فنحن نصنف بين الشعوب الاقل قراءة وربما الاكثر تبرما من الثقافة وحديث الثقافة.. ولاحظوا معي التناقض الطريف في الموقف التالي: اذا استفتيت الناس ايهما افضل المفكر ام الطبال؟ فالاجابة ستكون ان المفكر افضل بلا جدال، ولكنك اذا اعلنت عن محاضرة لذلك المفكر وعن زفة لذلك الطبال، فستشد الرحال الى الزفة طبعا.

هل لما اوردته فيما سبق علاقة بلجوء الكتّاب بين الحين والاخر الى الكتابة عن انفسهم؟ عن همومهم ومشاغلهم؟ وهل في ذلك اعلان عن رغبتهم في ان يعرف القارئ شيئا عن مهنتهم المجهولة تلك ورغبتهم في ان يشركوا قارئهم معهم؟

حاولنا في «المشرق الاعلامي» رصد هذا الموضوع خلال الفترة الماضية، وتابعنا ما كتبه الكتاب في الصحف عن انفسهم وعن متاعبهم وهمومهم.. ولنتابع معا:

نعود اولا لمقالة قديمة نسبيا ولكنها مهمة للكاتبة منى منير شقير، في «الرأي» بعنوان «الكتابة.. التزاماتها وهمومها» حيث تبتدئ بعرض بعض التساؤلات «لماذا اكتب، وما اهمية ما اكتب وجدواه.. وهل الكتابة قيمة اذا تحولت الى قناة لتصريف الاحتقان السياسي على المستوى الفردي او الشعبي؟» وتضيف «نواصل على امل ان تقدر الكتابة على الاسهام في بناء موقف او رأي وفي المشاركة في عملية التقرير».

ثم تتحدث عن مسألة المنع من الكتابة: «ذلك يعني انك اصبحت مؤثرا وان هناك خشية من ان تؤثر في الرأي العام وفي عملية توجيهه وهذا يعني انك وحدك استطعت ان تنافس اجهزة الاعلام الرسمي وجوقات الهتافين».

اما راكان المجالي في «الدستور» فيتحدث عن المنع لاسباب تتعلق بزحف الاعلانات احيانا على المساحة المخصصة للكتاب، ثم يتطرق الى سلوك الكتاب انفسهم تجاه المواقع والزوايا التي يحتلونها في الصحف، ثم يعلن امنية «ان نخلق تقاليد جديدة في الصحافة تمكننا من تطوير العمل الصحفي والارتقاء بالمهنة».

اما الكاتب الذي يبدو ان قضية الكتابة الصحفية تؤرقه اكثر من غيره فهو الاستاذ ابراهيم العجلوني في «الدستور» فبين ايدينا خمسة مقالات حول هذا الموضوع في شهري ايلول وآب الماضيين.

يكتب العجلوني: «هذه الاعمدة (الزوايا) التي تكتب ما هي الا مواضع تبوأناها بميثاق غير منظور، ان نحن نقضناه فلسنا بأهل لاحترام شعبنا او تمثيل وعيه». ثم يورد قولا للرافعي: «ان القلم في ايدي بعض الكتاب من معانيه الفأس، والكاتب من معانيه المخرب، والكتابة من معانيها الخيانة».

وينتقد العجلوني في مقالة اخرى قيام الكاتب باقتحام موضوع لم تتوافر لديه عنه المعلومات الكافية ويشير الى ملاحظة طريفة فحواها «ان من مظاهر الصحافة في بلادنا اننا غالبا ما نهب هبة واحدة في مواجهة مسألة بعينها فندير حولها زوبعة من الكلمات».

اما الدكتور فايز رشيد فيتساءل في صحيفة «المجد» (٩/١٤) عن جدوى الكتابة ويطرح تساؤله في ضوء توصيفه للواقع السياسي والثقافي الصعب الذي يعيشه العرب، وهو يؤكد على دور المثقفين العرب نظرا لاهمية الجبهة الثقافية بين جهات الصراع الذي تخوضه الامة.

اما الدكتور سعد ابو دية فيطرق الموضوع من زاوية انسانية شخصية فيكتب في «الاسواق» عن الانشغال بالكتابة والواجبات الاسرية، ويتحدث عن معاناته الشخصية في التواصل مع افراد اسرته نظرا لندرة الزمن الذي يستطيع ان يوفره لشؤون الاسرة بسبب انشغاله المستمر بالبحث والكتابة.

اما القضية التي طالما تناولها الكتاب فهي علاقتهم برئيس التحرير، وبالذات قلم رئيس التحرير الذي قد يقضي احيانا على المقالة بكاملها وقد يتلطف بالاكتفاء بشطب اجزاء منها، وهي مسألة تناولها اكثر من مرة محمد طمليه ويوسف غيشان في «العرب اليوم» وفخري قعوار في «الرأي» اما فهد الفانك فقد كتب اكثر من مرة انه لا يعاني من مشكلة سقف الكتابة.

اما الموضوع الذي مس جانبا حساسا لدى الكتاب، وهذه ليست المرة الاولى فهو استطلاع الرأي حول انتشار كتاب الاعمدة في الصحف الاردنية، ففي الوقت الذي ابدى فيه الدكتور فهد الفانك ابتهاجه في اكثر من موقع لكونه احتل المركز الاول في نتائج الاستطلاع، فقد كتب طارق مصاروة وفخري قعوار مشككين بدلالات هذه الارقام ومدى صدقها وطالب قعوار بأخذ الظروف القسرية احيانا التي يمر بها مختلف الكتاب وتحجبهم عن قرائهم.

واذا كانت هذه صورة بسيطة عن حال الكتابة الصحفية، فان الكتابة الادبية وهي الاكثر صلة بالجوانب الذاتية والعالم الخاص للادباء والمبدعين، فلا يمكن حصر ما يكتبه هؤلاء عن شؤونهم وشجونهم الذاتية، بل ان جريدة «الرأي» اخذت من فترة تنشر زاوية متكررة بعنوان «لماذا وكيف» تطلب من الكتاب ان يجيبوا ظروف كتابتهم فتسألهم اين يكتبون ومتى يكتبون، بل ونوعية الاقلام وعلى اية اوراق يكتبون وغير ذلك مما يسمى «طقوس الكتابة».

نعود الى ما ذكرناه في البداية حول مهنة الكاتب، فهي اضافة لكونها غير معترف بها بشكل يرضي اصحابها، الا انها ستبقى كما كانت مهنة تثير الاسئلة، وتتراوح بين موقفين، الاول متعة الكاتب واحساسه بالسعادة والمتعة لما يشعر به من تميز وتفرد، وبين اصراره على الظهور بمظهر من يحترق كي ينشر الضوء على الاخرين.

العنوان: تلفاكس ٥٥١١٥٢٩ – ٢٧ شارع الدمام – ام اذينة – ص.ب: ٨٥١٦٩٣ – عمان ١١١٨٥ الاردن

المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان – العدد ١٥ – تشرين الثاني ١٩٩٨ – الثمن ٥٠٠
November 1998, Issue 15

العلاقة الاردنية السورية... تصعيد وتبريد

الاردن اوقف الحملة الكلامية مع سوريا و«الاتجاه المعاكس» أشعلها من جديد

الحوار الوطني... ترحيب عام وأصوات متحفظة أو معترضة

اتفاق "واي بلانتيشن" معارضوه أبرزوا السلبيات ومناصروه عظّموا الإيجابيات

ليث شبيلات... قضية في الإعلام عمرها خمس سنوات

في ذكرى معاهدة وادي عربة

تغطية باهتة عكست نبض الشارع وخيبة الأمل

غادر دولة الرئيس ...
فعلاً يا أخي... إعلام دولة.. مش إعلام حكومات !!
إفتح دولة رئيس
قام دولة الرئيس
زار دولة الرئيس
ودّع دولة الرئيس
أكد دولة الرئيس

صوب المشرق

كالعادة في نهاية كل شهر، نجد انفسنا امام كم هائل من القضايا الاعلامية المهمة، فنجتهد في ترتيبها في اولويات، ودائما وحتى لحظة صدور العدد تفاجئنا قضايا جديدة تجعلنا نعيد هذا الترتيب اكثر من مرة.

حاولنا هذا الشهر تغطية ما اجتهدنا على انها قضايا رئيسة، ولان من الطبيعي ان نغطي بالدرجة الاولى الشأن الاعلامي المحلي، فستجدون في هذا العدد تغطية لآخر مستجدات علاقة الحكومة بالاعلام والكلام الذي يبدو بلا نهاية حول قانون المطبوعات

وكان لا بد من تغطية قضية الحوار الوطني، فالاعلام سيكون الوسيلة الرئيسة لادارة ونشر وتعميم هذا الحوار، وهو امر بدأ بالفعل وبدأت التساؤلات حول الدور المفترض للاعلام الرسمي وغير الرسمي في هذا الشأن.

المعركة الاعلامية المستمرة بين الاردن وسوريا، كانت مادة رئيسة للاعلام الاردني خلال الشهر الماضي وما زالت تشهد تصعيدا قد يعطيها الحياة لمدة شهر اخر على الاقل.

في الشأن السياسي الاردني لاحظنا ان ذكرى توقيع المعاهدة الاردنية الاسرائيلية مرت ببرود هذا العام في وسائل الاعلام باستثناء التلفزيون، وربما كان للامر علاقة بالقضايا الجديدة التي رافقت الذكرى كتوقيع اتفاقية «واي بلانتيشن» وقبلها تعيين شارون وزيرا لخارجية اسرائيل والخلاف الذي نشأ بخصوص تصريحات نسبت اليه واوردتها صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية، ولقد كان لكل من هذه القضايا حيزا في مواد هذا العدد.

وبعيدا عن العلاقة المباشرة بالسياسة، فستجدون تغطية للقضية التي شغلت الاعلام خلال الشهر الماضي، بخصوص بيع جزء من شركة الاتصالات لشريك استراتيجي، وهي التي انتهت بنتيجة (واحد – صفر) لصالح خصوم البيع بينما اسرعت الحكومة لتحقيق التعادل لوقعت اتفاقية بيع جزء من شركة الاسمنت.

وبموازاة الشأن السياسي ستجدون تغطية لما سميناه «التحرش التطبيعي» الاسرائيلي مع الاعلاميين والكتّاب، وملاحظات حول قصة ليث شبيلات مع الاعلام منذ خمس سنوات.

وهناك كالعادة العديد من المواد في بعض الشؤون العربية، وشؤون الصحافة والاعلام العالمي والباب الثابت (قيل وقال) اضافة لمقالات لعدد من كتّاب «المشرق الاعلامي».

[illegible]

كتاب العدد

فهد الفانك، محمد ناجي عمايرة، فخري قعوار، محمود الريماوي، [illegible] [illegible]، جميل النمري، فازي السعدي، ياسر ابو هلالة، علي سعادة، احمد ابو خليل، [illegible] سلامة، محمد عمر، د. [illegible]

العلاقة الاردنية السورية... تصعيد وتبريد !! «بالرموت كنترول»

الاردن اوقف الحملة الكلامية مع سوريا و«الاتجاه المعاكس» اشعلها من جديد

الحكومة اغلقت مكاتب قناة «الجزيرة» واحتجت للسفير القطري على اساءاتها المتكررة

سادت اجواء من الاستياء والاستنكار اوساط مجلس النواب والرأي العام الاردني والحكومة اوائل هذا الشهر على قناة «الجزيرة» الفضائية التي تبث من قطر بعد بث حلقة من برنامجها «الاتجاه المعاكس» حول العلاقات الاردنية الاسرائيلية بعد ٤ سنوات على المعاهدة الاردنية الاسرائيلية والذي حمل اساءة مباشرة للدولة الاردنية والعائلة المالكة.

ووصل التصعيد الى حد استدعاء وزير الخارجية عبد الاله الخطيب للسفير القطري في عمان وابلغه احتجاج الاردن على الاساءة والتحريض الدائم من قبل قناة «الجزيرة» وبالتحديد برنامج «الاتجاه المعاكس» الذي يقدمه الصحفي السوري فيصل القاسم، واعلنت وزارة الاعلام عن سحب اعتماد مكتب قناة «الجزيرة» في عمان واغلاقه. في الوقت الذي بقيت التصريحات الرسمية تحمّل قناة «الجزيرة» مسؤولية الاساءة للاردن بالرغم من ان التجريح المباشر جاء على لسان مقدم البرنامج القاسم والكاتب والباحث السوري محمد خليفة، الا ان الاوساط الشعبية بدأت تحمل سوريا مسؤولية الحملات الاعلامية المضادة للاردن، فيما قال رئيس الوزراء د. فايز الطراونة امام مجلس النواب «بان الاساءة بلغت مداها، وسترد الصاع صاعين» دون اية اشارة الى الحكومة السورية.

وتعالت اصوات اعضاء مجلس النواب في اجتماعهم مع رئيس الوزراء مطالبين بسياسة اعلامية توضح الموقف الاردني للاخرين دون انتهاج سياسة الاعتذار والدفاع عن النفس.

وبدأت تظهر حالات من تقييم الموقف الاردني المحلي من قناة «الجزيرة» وتناولها للشأن الاردني بحيث انقسمت الاراء بين من يعتقد ان هذه الحملات توجه من اجهزة سورية على اعتبار ان مقدم البرنامج سوري، فيما كانت هناك اصوات اخرى تقول ان لا داعي لاتهام سوريا في القضية، لان قناة «الجزيرة» هي المسؤولة المباشرة عن الاستهداف

وتبدي بعض الاوساط السياسية تخوفها من اعادة تصعيد الازمة وفتحها بين الاردن وسوريا التي ثارت قبل اسابيع حول المعتقلين الاردنيين في سوريا، بعد ان خمدت نارها، واعلن وزير الاعلام ناصر جوده «انتهاء الحرب الكلامية بين عمان ودمشق».

وتقول هذه الاوساط بان الرد على قناة «الجزيرة» لا يستدعي بالضرورة الهجوم على سوريا واعادة الحرب الكلامية مع دمشق، بقدر ما هو الرد المنطقي على مقدم البرنامج وضيفه السوري، لان ما جاء في البرنامج قد لا يمثل رأيا سوريا رسميا، انما يمثل رأي مواطن سوري لا يشغل وظيفة رسمية في بلده، وفضح تركيز قناة «الجزيرة» على فتح القضايا الاردنية الداخلية من قانون المطبوعات والحريات الصحفية والعلاقة الاردنية الفلسطينية والعلاقة مع اسرائيل وقضايا التطبيع في الوقت الذي تتغاضى قناة «الجزيرة» عن مثل تلك الاوضاع في بلدان الخليج العربي بالتحديد والدول العربية عامة

وفي الحقيقة، فإن الخلاف الاردني - السوري لم يكن ليشكل مادة جديدة لوسائل الاعلام في الاردن وسوريا على حد السواء، لولا التصريحات التي جاءت على لسان وزير الدفاع السوري العميد مصطفى طلاس حول القوات المسلحة الاردنية والعلاقة الاردنية الاسرائيلية، فجاءت الحملة المضادة في وسائل الاعلام الاردنية تصعيدا للتوتر الذي لم يكن الاول في تاريخ العلاقات بين البلدين. ويشير المراقبون هنا باستغراب شديد الى موقف الرئيس السوري حافظ الاسد الذي لم يبادر الى مجرد الاتصال الهاتفي للاطمئنان على صحة جلالة الملك

لا يهمنا هنا الحديث عن طبيعة الازمة بين البلدين، او تصريحات العميد طلاس ومدى صحتها او خطئها بقدر ما يهمنا استعراض ردة الفعل الاردنية في وسائل الاعلام المحلية (تلفزيون - صحافة) وكيف تطورت او انتهت الامور

والحقيقة التي يمكن تسجيلها ان وسائل الاعلام الرسمية لم تكن في مستوى الرد على اية حملة تاتي ضد الاردن لان هذا الاعلام قائم على «الفزعة» وردة الفعل القائمة على الاعتذارية والتبرير، مما جعله غير مقنع في دفاعه عن الاردن. وخاصة بعد توظيف قضية المعتقلين الاردنيين في السجون السورية للرد على الادعاءات التي جاء بها وزير الدفاع السوري، فالمواطن الذي لم يسمع من وسائل الاعلام الشرعية وبالتحديد التلفزيون اي خبر عن المعتقلين الاردنيين في سوريا طوال العقود الماضية ولا سيما وان بعضهم مختفي او معتقل منذ اكثر من ٣٠ عاما

والغريب في الامر ان تصعيد الموقف العسكري والسياسي بين تركيا وسوريا قد تزامن مع تصريحات العماد مصطفى طلاس مما ادى الى خلط الاوراق بين الاردن وسوريا، فمن الجانب العاطفي فان الموقف الرسمي كان يحاول التهدئة وعدم اتخاذ موقف لجانب اي من الدولتين، وهو ما قاله وزير الاعلام ناصر جوده «موقفنا لا يختلف عن الموقف السوري في الدعوة للحوار الهادئ بين دمشق وانقره».

فيما بدأت الصحف الاردنية بمساندة الموقف السوري ضد تركيا وخاصة جبهة العمل الاسلامي واحزاب المعارضة وظهرت الكثير من المقالات التي تدين الموقف التركي.

ورغم ان الرأي العام الاردني اطلع على اسباب الخلاف التركي السوري فانه لم يطلع على تصريحات العميد مصطفى طلاس ورغم ذلك بدأت الحملة المضادة، فجاءت اولى الردود في جريدة «الرأي» في ٩٨/١٠/٨ على الصفحة الاولى، بقلم المحرر السياسي الذي قال: «نسجل ما تلفظت به ضد الاردن وشعبه من اباطيل على انه بضاعة فاسدة لا نكيل بمكيالها ولا يقبل بها اهلنا الطيبون في سوريا الشقيقة». وكتب محمد الصبيحي في صحيفة «العرب اليوم» ٩٨/١٠/١٠ «نسمع الجنرال طلاس يطعن شهداء الاردن، فلكل امرئ من دهره ما تعودا». وكتب سميح المعايطة في «العرب اليوم» مقالة هادئة جاء فيها: «سوريا ليست طلاس لكنها ذلك الجزء العزيز من بلادنا الذي يستحق الدفاع عنه والمحافظة على صموده ووجوده». وكتب اللواء الركن المتقاعد ضيف الله منصور الزبن مقالة على الصفحة الاولى في صحيفة «الرأي» يعاتب فيها العميد طلاس على كتابه «الثورة العربية الكبرى» وكتب خالد محادين ايضا مقالا على الصفحة الاولى «وفي الفم ماء كثير ..». وكتب حاكم الفايز الذي قضى اكثر من ٢٠ عاما معتقلا في السجون السورية مقالا في «العرب اليوم» في ١٠/١٥ قال فيه «لم اجد فيما قاله العماد ما يثير [illegible]» وذكر بالموقف السوري في [illegible] [illegible] الصحفيين الاردنيين تتناول القضية بتحفظ شديد الى ان بدأت وسائل الاعلام الرسمية بالدخول على الخط فبدأت وكالة الانباء الاردنية بنشر تقارير حول تضحيات الجيش العربي الاردني في الجولان بعد ايام من انتهاء المناسبة.

وحدث الانعطاف الشديد في التصعيد بعد ان بث التلفزيون ليلة ١٠/١٢ تقريرا عن المؤتمر الصحفي لاهالي المعتقلين الذين اعلنوا نيتهم بتنفيذ اعتصامهم امام مجلس الامة. وبعدها بدأت الحملة تأخذ شكلا اخر امتد الى الرأي العام الشعبي الذي اخذ بنشر اعلانات مدفوعة الاجر في الصحف تستنكر تصريحات العميد طلاس

جريدة «الدستور» اتصلت هاتفيا مع العماد ميشيل عون في مقر اقامته في باريس والمعروف بعلاقاته المتوترة مع سوريا حيث سألته الجريدة عن «الهجمة الاعلامية السورية على الاردن وتجريح مؤسسة الحكم وعشائر اردنية معروفة ومس الجيش الاردني». كما نشرت الصحف المؤتمر الصحفي لاهالي المعتقلين في سوريا ونيتهم في تنفيذ الاعتصام الذي صرح مصدر في وزارة الداخلية لـ «العرب اليوم» بانه غير مرخص وستخاطب الجهات الامنية لمنعه ولكن التلفزيون ووسائل الاعلام قدمت تغطية كاملة ملونة للاعتصام الذي كان قويا ولم تحاول اي جهة منعه، بل قدمت له التسهيلات اللازمة.

وانفردت وكالة الانباء الاردنية «بترا» بالاتصال تلفونيا مع منظمة العفو الدولية في جنيف، وهو عمل لم يسبق للوكالة ان مارسته حيث اكدت الوكالة ان المنظمة «رحبت بتحرك عائلات المعتقلين».

وبدأت اعلانات الاستنكار للعشائر تأخذ حيزا في الصحف «عشائر قوصين بالزرقاء، اهالي الفحيل، اهالي السخنة، بلدية الطفيلة، عشائر ابو الهيجاء، عشائر الجرادات، لواء القصر، بلدية جبة، مجلس بلدي نحلة، اهالي لواء الاغوار الجنوبية، مجلس بلدي الكتة، بلدية مؤاب، مواطنو مادبا» كما استمرت وكالة الانباء الاردنية في نشر «العشائر الاردنية تواصل استنكارها لتصريحات طلاس ..» فيما اصدر «اتحاد العمال» بيانا ناشد فيه الامانة العامة والاتحاد الدولي والعربي للعمال بالتدخل الفوري والعاجل للافراج عن السجناء والمعتقلين الاردنيين في سوريا، ورغم ان وزير الاعلام ناصر جوده اكد في ١٠/١٤ «ان لا حرب كلامية بين عمان ودمشق» الا ان التوتر استمر عبر صفحات الجرائد وشاشات التلفزيون. فنشرت «الاسواق» قائمة باسماء (١٢٥) سجينا اردنيا في سوريا، وكتب يحيى محمود يقول «نجحت دمشق في صرف الانظار القومية عن دورها المفترض تجاه القضية المركزية باتجاه قضيتها مع تركيا».

ونشرت «الاسواق» ايضا متابعة على صفحتها الاولى جاء فيها «دمشق اختارت حتى قيادة الجيش واعضاء الحكومة وكبار الموظفين في لبنان»، وكتب صالح القلاب في «العرب اليوم» مقالا بعنوان «رئيس تختاره دولة عربية»، واخذ اهتمام وسائل الاعلام الرسمية والشعبية يتناقص في تركيزه على المعتقلين في سوريا.

بعد ان خصص التلفزيون حلقة من برنامج المباشر «من عمان بصراحة» في ١٠/١٧ الى موضوع المعتقلين الاردنيين وكان مدير الدائرة القنصلية في وزارة الخارجية اكثر تعقلا في الحديث عن قضيتهم الانسانية، بينما رئيس لجنة المعتقلين كان يحاول تصعيد الموقف. ونشرت صحيفة «الاسواق» في ١٠/١٩ خبرا على صفحتها الاولى يتحدث عن لجنة حكومية شعبية للمتابعة، وملف دولي بحالات التعذيب والاضطهاد للمعتقلين الاردنيين في سوريا، وبعد ذلك تلاشت اخبار لجنة المعتقلين ولم تعد اخبار الاردنيين في السجون السورية تثير اهتمام احد [illegible] «العرب اليوم» تحليلا اخباريا [illegible] فيه الى تشكيل لجنة وطنية [illegible] الاردنيين في الخارج [illegible] مبادئ حق المواطن [illegible] كان، وانتهت الازمة [illegible]

صورة قلمية للرئيس

رؤساء الوزراء يأتون ويذهبون، بعضهم يذهب كما جاء، والبعض الاخر يغادر مثقلا بأزمة وغارقا بسيل من كلام الصحف

علي سعادة

في الاردن، لا احد يعرف كيف يأتي او كيف يذهب رؤساء الحكومات، والتوقعات الصحفية احيانا تبدو مثيرة للضحك، وبورصة الاسماء ترتفع وتنخفض كما لو كانت اسعار الاسهم في سوق عمان المالي، وكل يغني على ليلاه.

ولم يكن اسم الدكتور فايز الطراونة رئيس الوزراء الاردني من بين الاسماء ذات المؤشر المرتفع في سوق الاسهم، وكان تكليفه برئاسة الحكومة خلفا لاستاذه الدكتور عبد السلام المجالي مفاجئا حتى للمجالي نفسه!!

في اقل من عام ونصف انتزع ثلاثة مواقع هامة هي وزارة الخارجية ورئاسة الديوان الملكي الهاشمي ورئاسة الوزراء، وهي مواقع وان بدت مفاجئة فقد كانت مكثفة ومركزة حضرت الرجل وجهزته لمهمته الحالية، وكانت فترة التحضير الحقيقية في الديوان الملكي، وهو موقع عادة ما يصنع رئيسا للوزراء دون ان يكون هذا الامر قاعدة ثابتة غير متغيرة، فعلى الاقل فان ثلاثة رؤساء وزراء من وزارات التسعينيات الخمس، لم يكونوا في الديوان الملكي وهم الرؤساء طاهر المصري، وعبد السلام المجالي، وعبد الكريم الكباريتي.

ويقول العارفون برجال الدولة الاردنية بان جميع المناصب التي تسلمها الطراونة لم تسمح له باظهار قدراته الفردية وطرح افكاره الخاصة به، او على اقل تقدير لم تمنحه افقا اوسع لاثبات نفسه، وحفر اسمه بين الاسماء الكبيرة، وقد يعود ذلك الى تمحور حياته العملية في السنوات السبع الاخيرة حول العلاقات الخارجية، فمع انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ كان الطراونة ضمن الوفد الاردني للمفاوضات وترأس اللجنة التوجيهية للمفاوضات متعددة الاطراف، وبعد توقيع المعاهدة الاردنية الاسرائيلية عين في عام ١٩٩٢ سفيرا في واشنطن حتى عام ١٩٩٧، تجربته هذه جعلت منه خبيرا بمراكز القوى في الكونغرس الاميركي، وبات الاكثر قربا من الادارة الاميركية ومفهومها لمستقبل المنطقة.

ولادة الطراونة السياسية، والمولود في عمان عام ١٩٤٩، كانت في عام ١٩٨٨، حين استدعاه الرئيس زيد الرفاعي واسند له منصب وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء، ثم سلمه في نفس العام وزارة التموين، وهنا بدا الامر كما لو كان مغامرة سياسية غير محسوبة النتائج، فالاردن كان يمر بازمة اقتصادية خانقة وارتفاع كبير في اسعار المواد التموينية، وقد حملت حكومة الرفاعي مسؤولية الازمة والمديونية دون ان تثبت اي من الاتهامات التي وجهت لها، وعاد معظم اركانها الى الموقع الرسمي، فالرئيس الرفاعي هو رئيس مجلس الاعيان، فيما يحتل احد وزرائها الموقع الثاني في الحكومة وهو الدكتور طاهر كنعان.

وتبدو الافاق مفتوحة امام الرئيس الطراونة لفتح ملفات الشأن الداخلي الاردني فهو متخصص بالاقتصاد وشهادته الاولى كانت من الجامعة الاردنية فيما منحته الدكتوراة والماجستير جامعة جنوب كاليفورنيا، ومارس عددا من الوظائف ذات الصلة بتخصصه، اهمها موقع مستشار اقتصادي لرئيس الوزراء نحو ثماني سنوات

وان كان بعض منافسيه ومعارضي حكومته يؤكدون بان الرئيس الطراونة خبير في الشأن الخارجي، اما الشأن الداخلي والعلاقة مع القوى السياسية والاعلامية فيشوبها الشك، وهو شك مشكوك فيه ايضا، فالحكومة تندفع بتسارع كبير نحو فض الاتربة عن الملفات المحلية في محاولة منها لتحقيق شيء ضمن مهلة المائة يوم التي باتت عرفا سياسيا اردنيا، بحيث تمهل الحكومات الجديدة هذه الفترة لاظهار قدرتها على الانجاز، وان كان هذا الاهتمام الداخلي قد سرق الكثير من جهود الحكومة الخارجية خاصة في بعض الازمات الكبيرة التي تعصف بالمنطقة

وربما يشار في المستقبل باصابع الاتهام الى الحكومة بانها غائبة عن الشأن الداخلي، فالاردن جزء من محيط عائم ومضطرب، اجزاء تبحث عن الالتقاء مع الاخر بلغة غير الحوار والكلمات، والطراونة الذي يستند الى ثقة (٦٤) نائبا اردنيا من اصل (٨٠) يقف امام الخيارات الصعبة التي تتركز في الاستئصال والبتر ومن ثم الوصل والترميم.

صحة «الميثاق» وصحة صاحبها

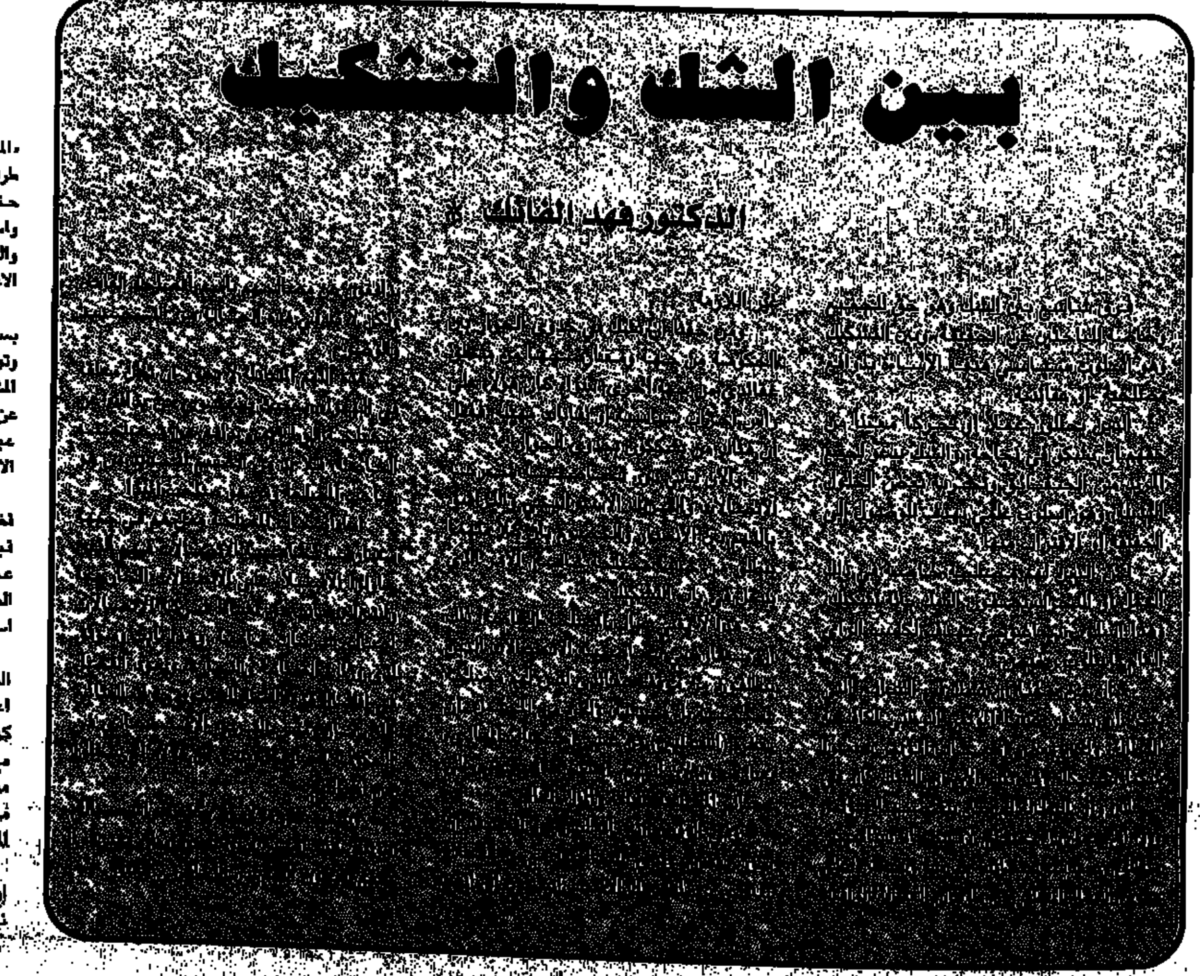
مقربون من صحيفة «الميثاق» يقولون ان الصحة «المالية» للصحيفة لم تتحسن بما يوازي التحسن الذي طرا على صحة صاحبها الكاتب ناهض حتر. وكان حتر قد تعرض لاعتداء في اب الماضي اثار حملة واسعة من التضامن من قبل الوسط الصحفي والثقافي والسياسي معه بموازاة حملة ادانة لحالات الاعتداء المتكررة على الكتاب والصحفيين.

الصحيفة تحولت منذ اول ايلول الى شهرية بسبب اوضاع مالية ناجمة عن حصار اعلاني وتوزيعي كما قالت الصحيفة ذاتها، الا ان ذلك لم يحل المشكلة فيما يبدو، وقد نقلت بعض الصحف اخبارا عن مفاوضات بيع الصحيفة تجري مع رجل الاعمال عيسى الريموني. لكن مصدر في «الميثاق» قال ان كل الاحتمالات ما زالت قيد النقاش

الصحيفة التي نالت العديد من احكام البراءة في قضايا تم تحريكها من قبل المطبوعات والنشر، واجهت قبل مدة قضية خاصة رفعها رئيس تحريرها السابق عبد الله عباس الذي اشتكى لدائرة المطبوعات بان الصحيفة صدرت تحمل اسمه رغم انه كان قد قدم استقالته.

لكن الدائرة احالت الشكوى الى نقابة الصحفيين التي برأت «الميثاق» وردت الشكوى، حيث اعتبر مجلس النقابة الشكوى ليست من اختصاصه (كون رئيس التحرير مستقيلا) ولا سلطة للنقابة على مالك المطبوعة. الا ان الدائرة خاطبت «الميثاق» طالبة منها تصويب اوضاعها، حيث يعطي القانون للصحيفة مهلة شهر لتعيين رئيس تحرير جديد بديلا من المستقيل.

ويذكر ان الصحف جميعها مطالبة بتصويب اوضاعها حسب القانون الجديد خلال مدة تنتهي مع نهاية تشرين ثاني الحالي.


بين الشك والتشكيك

الدكتور فهد الفانك *

بدأته الصحف مباشرة بعد كتاب التكليف

حوار حول «الحوار» الذي لم ينطلق بعد

ترحيب عام واصوات متحفظة أو معترضة من مواقع متناقضة

جميل النمري

خلال شهر اكتوبر – تشرين اول وحده حصرنا اكثر من ستة وثلاثين مقالا او تعليقا في الصحف اليومية حول الحوار الوطني، وهذا اضافة الى الاخبار والتقارير الاخبارية والمقابلات حول هذا الموضوع الذي يمكن اعتباره بحق من مواضيع الساعة في الساحة الوطنية.

ويدأ الامر بتوجيهات واضحة في كتاب التكليف السامي الى رئيس الوزراء الجديد، بالانفتاح والحوار مع مؤسسات المجتمع المدني وتلا ذلك لقاء سمو الامير الحسن مع امناء الاحزاب السياسية لتنتقل الكرة الى الحكومة التي اعلنت تشكيل لجنة للحوار الوطني برئاسة الوزير الاول نفسه.

تحديات

منذ اللحظة الاولى انطلق الحوار في الصحافة حول «الحوار». وشارك اغلب الكتاب الصحفيين في تناول الموضوع بالتعليق وصدرت تصريحات حكومية يمكن اعتبارها في الواقع غامضة بسبب حجم التعويم المطروح للحوار فالاجندة مفتوحة، جدا، والاطراف المدعوة عديدة، وحسب التعبير الذي شاع كثيرا فالمدعو هو كل مؤسسات المجتمع المدني.

وكان متوقعا والحالة هذه ان يبدا فورا الجدل حول هذا الحوار، وتظهر مقالات تتساءل عن «ماهية الحوار» و«غايات الحوار» و«اطراف الحوار» حوار مع من؟! ومن اجل ماذا؟» الخ

وتعدى الامر التساؤلات الى تقديم تصورات وافكار تبدا بالتعريف لمفهوم الحوار وتنتهي باستعراض الواضيع التي تحتاج الى الحوار

ورغم غموض الصورة فالترحيب واحيانا الحماس كان عاما – حسب د. الفانك («الرأي» ٩٨/١٠/١) فالحوار «اصطلاح مرغوب فيه ومحبب الى الجميع» لكن . وكما يرى الفانك ففي ظل الديمقراطية ليس مطروحا اي اجماع وطني بل هدف الحوار هو «كسب الراي العام ولذلك يجب ان تكون وسائل الاعلام هي منابر الحوار».

شكوك واعتراضات

مع ذلك فقد تخلل هذا الترحيب العام بعض الشكوك والتحفظات بل والاعتراضات.

ففي ندوة للمركز الاردني للدراسات والمعلومات نشرت الصحف تفاصيلها منتصف اكتوبر طرح البعض اراء تتحفظ على مشروع الحوار وترى وجهة النظر هذه ان الحوار يقوم عادة لتعديل دستور او بعد حرب اهلية او اعادة صياغة للدولة وليس في دولة بها مؤسسات دستورية مستقرة وابدى نواب مثل محمود الخرابشة استغرابهم قائلا «لسنا على حافة الهاوية او حرب اهلية لتشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء للحوار» وهو يرى ان ذلك قد يعني «انه لا يوجد مؤسسات دستورية قادرة على القيام بواجبها».

وفي اليوم التالي ١٠/١٥ نشر د. دياب مخادمة في صحيفة «العرب اليوم» مقالا بعنوان «الحوار الوطني تجاوز للمؤسسات الدستورية» واعتبر مخادمة ان تشكيل الحكومة للجنة الحوار هو هروب الى الامام من مستحقات الديمقراطية وكان الاجدى ان تفعل القوانين وترفع سقف الحريات وتفتح الباب للرقابة الشعبية الخ ويعتقد مخادمة ان الحوار خارج المؤسسات الدستورية ملهاة للناس

وعلى نفس الدرب لكن من خندق اخر كتب عيسى الشعيبي في «الدستور» (٩٨/١٠/٢٢) قائلا انه توقف «بإمعان عند مغزى القبول بمثل هذه الدعوة للحوار خارج الاطر الدستورية وخلف ظهر المؤسسة البرلمانية المعتمدة لدى النظم الديمقراطية كبند شرعي وحيد لاجراء مثل هذا الحوار».

واعتبر الشعيبي ان فكرة هذا الحوار تبدو وكانها مستمدة من «عصر الايدلوجيات وزمن الديمقراطيات الشعبية حتى لا نقول الديمقراطيات الثورية». وجزم الشعيبي ان «بدعة الحوار الوطني هذه لا تجوز في الدولة الاردنية التي مضى على استقلالها عشرات السنين» واعتبر هذه الدعوة «حالة من التغميس خارج الصحن الذي رفض بعض المحاورين التغميس فيه لدى اجراء الانتخابات العامة الاخيرة»، وذلك في اشارة الى قرار بعض الاطراف مقاطعة الانتخابات.

الاعتراض البرلماني رد عليه جميل النمري في «العرب اليوم» (الاربعاء ١٠/٢١) وكتب في «الموقف اليوم» ردا على ان الاردن لديه مؤسسات دستورية مستقرة بان «هذه الاعتراضات تبدو وجيهة لاول وهلة لولا اننا ديمقراطية قيد النمو» مؤكدا ان الحوار لا ينتقص من سلطة ومكانة المجلس فطرف الخيط ينتهي عند المجلس اذا تمخض الحوار على تفاهم يتطلب تشريعات .

من جهة اخرى، تنطلق بعض التحفظات من الشك تجاه النوايا الحكومية، ففي «الدستور» (١٠/١٢) لاحظ حسين الرواشدة ان «الزحام يعيق الحركة» تعليقا على اللجان التي ستتفرع عن لجنة الحوار الوزارية الاولى وسوف تستهلك الوقت بكثير من الافكار، لكن الاهم هو التنفيذ والعمل ولاحظ ايضا ان قانون الانتخابات والفساد ..الخ، لا تحتاج الى حوار ولجان بل الى شجاعة حكومية وقرار وتصميم على الاصلاح.

اما عريب الرنتاوي فقد حذر من ان الموضوع هو «حوار» وليس «مفاوضات» فلسنا امام متنازعان يريدان الوصول الى فك اشتباك او صلح دائم بل المطلوب نوع من العصف الفكري تشارك فيه اطياف المجتمع المدني والحكومة وموضوعه «تعميق تجربتنا الديمقراطية» والتي لا يمكن الحديث عن تعميقها بمعزل عن القوانين الناظمة لها، واهمها «قوانين الانتخابات والصحافة والاحزاب».

مضامين

والتساؤل الحوار حول ماذا؟ يمثل احجية من نتائجها نماذج طريفة من الكتابات حول موضوعات الحوار

ليس فقط لان كل طرف او فرد لديه اهتمامات او «هواجس» تختلف عن اخرين بل لان البعض ارتد الى صياغات ذهنية مجردة للقضايا وتصورات ساذجة بان الناس توشك ان تجلس لتقرر الحلول لكل مشاكل البلاد.

هل يمكننا ان نقرا شخصية مثل د. يعقوب ريادين «العرب اليوم ١٠/٢٧» يقترح «لقاءات بل مؤتمرات يحضرها خبراء من عندنا ومن الجوار العربي لوضع الدراسات والحلول الممكنة في شتى المجالات وعندها يجتمع المتحاورون لاقرارها او تعديلها».

لكن د. حسين ابو رمان يصب بعض الماء البارد على المقترحات الساخنة التي تحدد للحوار مضامين تجعل منه «حلا سحريا بضربة واحدة لكل المشكلات الوطنية»، ويقول ان الحوار لا يهدف الى صياغة ميثاق وطني جديد ولا الى بحث اجماع وطني حول قضايا مستجدة وهو ينبه («الراي» ١٠/٢٢) ان الحوار ليس شرطا ان يكون نسخة مطابقة لحوارات مماثلة سبقت في الملكة او مماثلة لحوارات جرت في اي بلد اخر «فكل حوار محكوم بظروفه الموضوعية». ويرى سلطان الحطاب («الراي» ١٠/٢٠) ان غياب الحوار راكم طبقة من العزلة بين الشارع والحكومات ويجب عدم التهرب من استحقاقات الحوار بذرائع واهنة وعدم اعطاء الفرصة للمتشككين بمصادرة هذه الفرصة

حتى الان فقط حوار حول الحوار

على هامش هذه الحوارات او السجالات حول الحوار عبر الاعمدة والزوايا والمقالات في الصحف فان شيئا محددا لم ينجز على الارض بعد، وتكاد تظهر ملامح «حوار طرشان» والتشوش بسبب البلبلة التي تسود الموضوع في كل جوانبه حيث لم يظهر بعد اي تصور محدد حول الموضوع. وحسب التصريحات الرسمية نفسها فاللقاءات الاولية التي حصلت مع جهات مختلفة وعلى راسها النقابات المهنية لا تعتبر حوارات بل اقرب الى لقاءات مجاملة وتعبير عن الادارة بالتوجه للحوار.

وصدر عن لجنة التنسيق لاحزاب المعارضة تصريحات تطلب من الحكومة بان تحاور اللجنة كطرف واحد وعلى حدة. ولم يصدر رد فعل حكومي خاصة وان اية الية للحوار وموضوعاته لم تتبلور بعد. وبعث كلا من الحزب الدستوري وحزب اليسار الديمقراطي مذكرة تبين وجهة نظره وان كانت التصريحات الصادرة عن الحزبين تركز على الاصلاح السياسي كموضوع للحوار. بينما كتب امين عام حزب المستقبل سليمان عرار مقالا في «الاسواق» التي كان الحوار موضوع افتتاحيتها في اكثر من عدد. وبين عرار في مقالة ان الحوار هو امر مرغوب ومرحب به كطريق لتحقيق نتائج يلمسها الناس وليس فقط كوسيلة لتفريغ شحنة غضب او تنفيس احتقان

الحوارات المفتوحة ووسائل الاتصال الجماهيري

فخري قعوار

بمناسبة الحوار المفتوح، الذي بدا مع بداية عهد حكومة الدكتور فايز الطراونة، تثور عدة اسئلة، وتبرز عدة قضايا تتعلق جميعها بماهية الحوار وبادواته ووسائله، مثلما تتعلق بجدواه وبمدى التوصل إلى صيغ توفيقية حول الكثير من المواقف التي تتبناها الأطراف المتحاورة.

ويبدو ان حواراً كهذا، لن يغيّر او يبدل في ثوابت الحكومة، مثلما لن يغير او يبدل في ثوابت الاحزاب والنقابات والهيئات الشعبية المختلفة.

ويبدو ايضاً ان حواراً كهذا، إذا لم يخرج من داخل جدران الغرف والقاعات المغلقة إلى الهواء الطلق، ولم تنشر محاضره في وسائل الاتصال الجماهيري، ولم يشارك فيه كل من يهمه الأمر من اصحاب المواقع القيادية والشخصيات النقابية والوطنية، وكل من يريد ان يدلي بدلوه من المواطنين، عبر كل المنابر الإعلامية والصحفية، وعبر الندوات والمحاضرات والحوارات التي قد تتم في مقار الاحزاب والهيئات المذكورة وفي المساجد والكنائس والمجالس، اقول، إذا لم يحدث هذا، فإن الحوار يبقى حبيساً وقليل المردود وضئيل الجدوى.

وفيما يتعلق بالثوابت التي المحت اليها في اعلاه، فقد طرحت على رئيس الوزراء مباشرة هذا التساؤل، وبينت له ان الحكومة لن تتنازل عن ثوابتها، وان المعارضة والفعاليات الشعبية لن تتنازل عن ثوابتها ايضاً، وتساءلت عن شكل الثمرة التي سوف يتمخض عنها الحوار، في ظل تمسك الأطراف جميعها بما هي ملتزمة به، وكان راي الرئيس ان الالتزام بالثوابت وارد، ولا تراجع عنها، لكن الحكومة سوف تحاول زحزحة قناعات الآخرين بثوابتهم. غير انه اضاف، ان الحوار ليس محصوراً في إطار الثوابت، فهناك قضايا في الريف وهناك قضايا للمراة وهناك قضايا عديدة قابلة للمحاورة، وقابلة لان يتم اللقاء حولها.

وفي رد الرئيس هذا، تيقنت بشكل قطعي من ان ما يدور بخلدي صحيح، وأن الحوار سوف يتركز على القضايا غير الأساسية، وعلى الهوامش، وهو ما عبرت عنه في تصريح لإحدى الصحف الحزبية، بأن هناك إمكانية للاستفادة من الحوار على صعيد محدود، وأن اللقاء مع الحكومة ممكن، ولكن ليس في المسائل الجوهرية الثابتة، مثل الالتزام بمعاهدة وادي عربة، والخصخصة وغير ذلك وقلت، أن المرونة إذا تجلّت بها الأطراف المتحاورة، قد تؤدي إلى شيء من التلاقي، وهو – اي التلاقي – ما وصفته بانه "حوار منتصف الطريق"، او اللقاء في منتصف الطريق.

اما الجانب الاخر من المسالة، المتعلق بتعميم الحوار ونشره وإشراك كل الناس في محاوره المختلفة، فهو من واجب مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ومن واجب الصحافة والنقابات والمنابر جميعها. ولا اتفق مع الراي الذي قيل على لسان احد النقابيين، بأن على الحكومة ان تقوم بطباعة محاضر اللقاءات ونصوص الحوارات في كتب او مجلدات، لاعتقادي بأن قضية عامة كهذة لا يصح ان نطبّق عليها الوسائل الأكاديمية التقليدية، لأن الكتب والمجلدات لا يعود إليها سوى المتخصصين والباحثين، كما انها مفيدة لأغراض التوثيق، وليست مفيدة لأغراض خدمة الحوار وتنميته وتطويره. ومن هنا تجيء دعوتي إلى ضرورة إشراك وسائل الاتصال الجماهيري في تهيئة التواصل والسبل من اجل إغناء الحوار وفتح النوافذ لإثرائه وتعميقه توطئة للإفادة منه والوصول به إلى الغايات المأمولة والمنشودة

فهل نلمس استجابة لمثل هذه الدعوة، وهل نلحظ دفعاً حقيقياً من كل الأطراف المعنية للوصول بالحوارات إلى ذُراها بحيث تعطي ثمارها النافعة والمتفق عليها؟

إن الوقت وحده، هو الكفيل الحقيقي والاوحد، لتقديم الإجابة الشافية على كل ذلك، وعلى كل تساؤل قد يخطر بالبال حول الحوار.

ليث شبيلات، قضية في الاعلام عمرها خمس سنوات

منذ عام ١٩٩٣، اي منذ قضيته الاولى «النفير»، ما زال ليث شبيلات يشكل قضية اعلامية محليا واحيانا عربيا، كما حظيت قضاياه ومواقفه باهتمام وسائل الاعلام العالمية المهتمة بشؤوننا

ليث شبيلات المعارض للحكومة، وللمعارضة في نفس الوقت، احتلت قضاياه عشرات الصفحات من الصحف اليومية والاسبوعية، كما تصدرت العديد من النشرات الاذاعية والتلفزيونية على مدار السنوات الخمس الماضية.

عندما فتحت «الراي» صفحاتها امامه كتب وخاض حوارات وجدالات، كانت مثار اهتمام وخاصة فيما يتعلق بضريبة المبيعات، ومسالة النقابات، وفي فترة لاحقة عندما نشرت الصحف ردا مطولا من وزير الثقافة في حينها سمير حباشنة على رسالة كان شبيلات قد وزعها دون ان تنشرها الصحف، ولما لم تنشر تعليقه على رد الوزير، كان للرجل اعلامه الخاص عبر الفاكس، والاوراق التي يجري تصويرها وتوزيعها بكثافة.

وعندما صدرت «العرب اليوم» في نيسان ١٩٩٧ استكتبته في زاوية اسبوعية، واعلن حينها ان ادارة تحرير الصحيفة اتفقت معه على ان تضع نقاطا مكان العبارات التي لا تتمكن من نشرها، ومع ذلك فقد اعتذرت الجريدة لقرائها ولشبيلات نفسه عدة مرات عندما كانت تجد ان المقالة بعد الحذف مليئة بالفراغات والنقط.

قبل عام، عندما اجرت محطة «الجزيرة» حوارا معه بالاشتراك مع نائب رئيس الوزراء الاسبق عبد الرؤوف الروابدة، قامت «العرب اليوم» بتفريغ اللقاء على صفحاتها، ثم قام التلفزيون الاردني باعادة بث الحوار كاملا وهي المسالة التي اثارت جدالا واسعا في الصحف حول محتوى اللقاء من جهة، كما اثارت تساؤلات موجهة للتلفزيون وللمحطة الفضائية الاردنية، فما دامت تبث مثل هذا اللقاء منقولا عن فضائية اخرى، فلماذا لا تجري بدورها مثل هذه الحوارات الجريئة؟

في سجنته الاخيرة اوائل هذا العام، كان الشبيلات وموقفه موضوعا جذابا للاعلام، ورغم ان التلفزيون والاذاعة اكتفيا باعلان الموقف الرسمي، الا ان الصحافة المحلية ووسائل الاعلام العربية والدولية اثارت الموضوع وتناولته بكثافة، قبل ان تقرر المحكمة منع نشر الاخبار حول القضية وهو القرار الذي عممته دائرة المطبوعات والنشر على الصحف ووسائل الاعلام انذاك

لم ينقطع شبيلات حتى وهو في السجن عن وسائل الاعلام، سواء بشكل مباشر او عبر هيئة الدفاع عنه. كما استخدم عنوانه في البريد الالكتروني عبر الانترنت لبث رسائله، وعندما زارت لجنة الحريات النيابية سجن سواقة واعلنت بعض التصريحات حول السجن وظروفه، رد ليث شبيلات من سجنه على النائب محمد الازايدة رئيس اللجنة النيابية، وهو الامر الذي دفع الاخير للتعليق قائلا ان ليث شبيلات نقيب للمهندسين وليس نقيبا للمساجين.

اما المسالة التي اثارت جدلا اعلاميا فكانت تتعلق برفضه العفو الملكي بالافراج عنه وذلك في رسالة اقدمت وكالة بترا على بثها وتوزيعها وجرى تناولها في اكثر من منبر اعلامي داخلي وخارجي.

الافراج عنه بعد انتهاء فترة حكمه، فقد كان بدوره مجالا للاهتمام، فقد اعلنت «جوردان تايمز» عن موعد الافراج مبكرا، فيما اعلنت «العرب اليوم» عن ذلك الموعد قبل ان يحين بعدة ايام.

وقد كتب عدد من كتاب «العرب اليوم» مقالات، وتعليقات حول الشبيلات بمناسبة قرب الافراج عنه، فكتب باسم سكجها مشيرا الى حكمة الشبيلات وصدق توقعاته، كما دافع فؤاد حسين مدافعا عما يوجه للرجل من اتهام بالفردية كما كتب احمد ابو خليل بعنوان «التفريد خارج السرب يفترض وجود الطيور اصلا» ساخرا من التهمة التي توجه عادة للشبيلات بانه يغرد خارج السرب.

اما حدث الافراج بحد ذاته فكانت تغطيته متفاوتة بين الصحف، ففي حين اوردت «الرأي» الخبر في صفحة داخلية وبعنوان صغير اسفل عنوان عن انتخاب مجلس اباء في احدى المدارس! فإن «الدستور» وضعت الخبر على صفحتها الاولى بينما جعلت «العرب اليوم» من خبر الافراج مانشيتا رئيسيا على صفحتها الاولى كما اوردت صورا واقوالا وتصريحات اعلنها شبيلات بعيد الافراج عنه.

وبعد ذلك بايام اهتمت الصحف بالكلمة التي القاها في مجمع النقابات اثناء الاحتفال الذي اقامته نقابة المهندسين احتفاء بالافراج عنه، وقد ابرزت بعض الصحف قوله «ينبغي تعيين احمد الدقامسة وزيرا للخارجية بمواجهة تعيين شارون وزيرا للخارجية الاسرائيلية».

لم تتوقف الامور عند هذا الحد، فعندما كان مشاهدو ومتابعو برنامج «حوار العمر» الذي تبثه محطة LBC اللبنانية، ينتظرون مشاهدة ليث شبيلات الذي اعلن عنه ضيفا للبرنامج يوم ١٠/٢٥، فوجئوا بعدم بث اللقاء لكي يتبين فيما بعد ان ضغوطا مورست ضد المحطة كي لا يكون البث مباشرا، فاكتفت المحطة ببثه مباشرة في لبنان فقط على ان يجري بثه مسجلا فيما بعد، وذلك حسب ما اوردته «العرب اليوم» في اليوم التالي.

ويبقى الشبيلات ومواقفه لدى انصاره وخصومه قضية اعلامية جذابة، وحسب احد المراقبين فان تفسير ذلك يعود الى ان للرجل خصوصية، فحين يشتغل بالسياسة فانه يشتغل على طريقته وان اعتزل السياسة فانه يعتزلها على طريقته ايضا، لا يبتعد عنه الاعلام عندما يعارض ولا يفارقه عندما يوافق، ذلك ان معارضته وموافقته ظاهرة خاصة ايضا.

محطة LBC تواجه تغيرات ادارية

ترافقت قصة شبيلات مع محطة LBC مع ما اوردته وكالات الانباء، عن ان المحطة تشهد منذ مدة تغيرات ادارية ادت الى قلق بين كوادرها وموظفيها.

المحطة تحتل الان موقعا مهما بين الفضائيات، فهي تحتل الرتبة الاولى في الموازنات الاعلانية للشركات، كما تستقطب برامجها السياسية، وبالذات برنامج حوار العمر الاسبوعي المشاهدين العرب في كل البلدان.

يجري الحديث عن تغييرات في طاقم الاخبار والبرامج السياسية، ويترافق ذلك مع تغييرات في الملكية، اذ اصبح للوزير سليمان فرنجية حفيد الرئيس الاسبق سليمان فرنجية اسهما ترجيحية بعد انتزاع اسهم سياسي لبناني اخر هو بيار الضاهر.

الصحافة تطالب بإعادة النظر في تشكيل الوفود الشعبية الى الخارج

الاحتفال الذي رافق زيارة الوفد الشعبي الى ليبيا خلال النصف الاول من الشهر الماضي، اثارت حفيظة الصحافة اكثر من المعتاد.

المعارضة التي تمثل عادة تشكيل وفود لزيارة كل دولة عربية تتعرض لعقوبات او اعتداءات خارجية، لم يكن من حسن حظها او من سوء طالعها انها كانت دائما تحرص على دعوة الصحافة لمرافقة الوفود. والغالب الاعتقاد ان مرافقة الصحافة للوفد الزائر لليبيا كان من سوء الطالع.

الزيارات السابقة وخاصة الى دول مثل العراق وسوريا حظيت بتغطية اعلامية اخبارية عامة جعلت هذه المعارضة وان كانت الصحافة قد اثارت بعض الملاحظات كقيام بعض اعضاء الوفود بانتقاد الموقف الرسمي ومهاجمة الديمقراطية الاردنية في بلاد ليست باحسن حال على هذا الصعيد.

التغطية الاعلامية للزيارة الاخيرة الى ليبيا جاءت متميزة وربما على عكس ما كانت تتوقع وتتمنى الشخصيات المنظمة لها. الصحفيون الذين رافقوا الوفد واطلعوا عن كثب على مجريات الاحداث فبادروا بانطباعات غير مريحة دفعتهم لتوجيه انتقادات حادة ونشر كامل لتفاصيل الاحداث.

وكان من ابرز من انتقد الوفد وتصرفات بعض اعضائه الصحفي خليل الشوبكي من صحيفة «الرأي» والذي كان رافق الوفد فكتب «والذي جرى في طرابلس مخجل ومعيب اذ قدم بعض اعضاء الوفد المسؤولين الليبيين الانسان الاردني كشخص متملق من الصنف الرديء يقدم منجا للمضيف وربما للاخرين».

ويتفق مع الشوبكي في نقده الكاتب سميح المعايطة في «العرب اليوم» الذي يؤكد على حق الاحزاب الاردنية في التعبير عن مواقفها، ويضيف «ولكن من حق الدولة ان لا يسيء البعض اليها او الى صورة مواطنيها عبر ممارسات غير مناسبة او محاولات لاستثمار الاحداث والعلاقات بالموقف الشعبي [illegible] الاقتصاد».

صحيفة «الهلال» تناولت الزيارة [illegible]

الحكومة على مشارف المئة يوم

الاعلام ليس كافيا لمواجهة الاستحقاقات الصعبة

ياسر ابو هلالة

بادرت الحكومة منذ تشكيلها في ٢٠ آب الماضي الى تبريد الملفات الساخنة داخليا وخارجيا. وتمكنت من تحقق ارتياح ازال الاحتقانات التي خلفتها الحكومة السابقة، لكن الاستحقاقات الداخلية والخارجية القادمة تجعل من الصعب بقاء الملفات «باردة» مع ان الشتاء بدا يطرق الابواب.

وفي الوقت الذي كان الاعلام سلاحا اوهن حكومة المجالي اصبح الاعلام سلاحا بيد الحكومة تمرر فيه سياساتها الداخلية والخارجية

ويبدو ان وزير الاعلام السيد ناصر جوده لا يزال وفيا لوعده بتطبيق «مرن ولين» لقانون المطبوعات القاسي. ويعينه في ذلك مدير المطبوعات والنشر اياد القطان الذي شكل تعيينه علامة فارقة للسياسة الاعلامية حيث اسقط القضايا التي رفعتها الحكومة على الصحفيين.

واعادت الحكومة الكرة الى نقابة الصحفيين في موضوع المخالفات للمهنة وطالبتها بتفعيل مجلسها التاديبي. واعتبر الصحفيون ان وزير الاعلام الناطق باسم الحكومة «وهمزة الوصل بينها وبين الرأي العام يعطي الحكومة صورة ايجابية او سلبية، ويقرر بسلوكه ان يكسب الحكومة قوة احتمال ويطيل عمرها او يضعفها ويقصف عمرها.

لكن مجلس النقابة اعلن انه سينظر في القضايا التي تحيلها وزارة الاعلام على اساس قانون نقابة الصحفيين وليس على اساس قانون المطبوعات والنشر الذي ترفضه النقابة، الامر الذي ادى الى اعادة اول قضية احالتها وزارة الاعلام لعدم الاختصاص.

ولم تكن وزارة الاعلام الوحيدة في حملة العلاقات العامة التي نفذتها الحكومة، بل اسهمت لقاءات رئيس الوزراء مع الفعاليات السياسية والنقابات في التاشير الى منهج الانفتاح الذي اعلنته، وجاء مؤتمر مكافحة البطالة والتشغيل ليبرز الوزير «الاسلامي» بسام العموش، واحدا من محامي الحكومة الناجحين. واسهم المؤتمر في احتواء اصوات المعارضة الناضبة التي طالما ندت بالبطالة والفقر.

وبغض النظر عن ظروف انسحاب الشريك الاستراتيجي من شركة الاتصالات، الا انها اعطت مؤشرا الى «تعقل» الحكومة في سياسة الخصخصة وعدم التعامل معها باعتبارها مسلمات لا تقبل النقاش. وبدا رد الحكومة مقنعا في تبرير انسحاب شريك الاتصالات الاستراتيجي، وكذلك بيع جزء من حصتها في شركة الاسمنت.

غير ان الحكومة التي شارفت على قطع حاجز المئة يوم مضطرة الى التعامل مع الاستحقاقات السياسية والاقتصادية الصعبة

ابرز هذه الاستحقاقات بدأ مع تنفيذ اتفاق «واي بلانتيشن» الذي كان للقيادة الاردنية دور اساسي في ابرامه. وهو خطوة باتجاه الحل النهائي الذي سبق واعلن الاردن انه طرف فيه من خلال مواضيع اللاجئين والحدود والمياه والقدس. ويشكل اللاجئون تحديا سياسيا واقتصاديا حتى قبل بحث قضيتهم في الوضع النهائي ويمكن رصد تداعيات الاتفاق من خلال وقف تصريحات قادة حماس في الاردن ضده، واشتداد الازمة بين السلطة وحماس، وهو ما يؤثر بصورة كبيرة على الساحة الاردنية المتداخلة تاريخيا وديمغرافيا مع الساحة الفلسطينية.

وفيما انجز اتفاق واي، اعلن العراق وقف تعامله مع لجنة التفتيش الخاصة في مجلس الامن (انسكوم) منذرا بمواجهة جديدة مع الولايات المتحدة الاميركية بدات ارهاصاتها مع جولة وزير الدفاع الاميركي وليم كوهين الى دول الخليج، ولا زلنا نذكر احداث معان في شباط الماضي والتي وقعت على خلفية ازمة العراق مع مجلس الامن. ولو افترضنا تكرار الازمة العراقية، فكيف ستتعامل الحكومة مع الشارع والاعلام، وبماذا ستختلف عن حكومة المجالي؟

ولا يبدو الوضع شمالا في سورية احسن حالا، وفي الوقت الذي شهدت العلاقات الاردنية العراقية تحسنا من خلال تبادل زيارات المسؤولين لا يزال التوتر سمة للعلاقات مع سورية. واعلن رئيس الوزراء الدكتور فايز الطراونة ان «ملف الارهاب» الذي سلم للحكومة السورية ما يزال مفتوحا وثمة الكثير من الاسئلة لم يجب عليها، حسب ما جاء في مقابلته مع صحيفة «الراي العام» الكويتية.

وفيما سلمت الحكومة الاردنية قائمة باسماء المعتقلين الاردنيين لديها، لم تتلق اجابة عليها بعد، كما لم تتلق اعتذار عن تصريحات نائب رئيس الوزراء السوري وزير الدفاع مصطفى طلاس التي هاجم فيها جلالة الملك، معطوفا على ذلك عدم ارسال سفير سوري الى عمان.

وفي الوقت الذي هدأت فيه الجبهة السورية مع تركيا عقب الاتفاق الامني، فان الجبهة اللبنانية / السورية، ما تزال تنذر بخريف غضب جديد. وكل ذلك له انعكاسات مباشرة على الساحة الاردنية المفعمة بالعاطفة القومية.

هذا على صعيد السياسة الخارجية، اما داخليا فالتحديات الداخلية لا تقل صعوبة.

وقد يكون اخفها حملا التحدي السياسي، فليس في الاردن معارضة سياسية راديكالية تشكل تهديدا، او اعلاما صاخبا، لكن الاوضاع الاقتصادية هي التي قصمت ظهر غالبية الحكومات.

وها هي الحكومة تقف امام استحقاق الموازنة، نفقات هائلة لخدمة الديون ودفع الرواتب لجيوش الموظفين والمتقاعدين الذين لا ينفكون يطالبون بزيادات لرواتب لا تكفي، وموارد محدودة جلها من الضرائب والجباية لا تحظى بشعبية في اغنى بلدان العالم.

لن تتمكن الحكومة من الفرار من اجراءات قاسية (او جريئة) مثل رفع رسوم الجامعات التي بلغ عجزها مئة مليون دينار. وابتكار وسائل جباية وضرائب جديدة. الم يطالب الائتلاف النيابي (٥٣) نائبا فرض ضريبة ١ في المئة من الدخل لصالح صندوق البطالة، والتي تصل نسبتها الى ٢٧ في المئة؟

الحكومة، والشعب مضطران لتجرع الدواء المر .. والاعلام لن يجعله حلوا لكنه قادران يقنع المريض بجدواه. والاعلام وحده لا يشكل حلاً الا اذا كانت الشعوذة كذلك.

تخوفات من تغير موقف الحكومة اللين من تطبيق قانون المطبوعات

مع دخول المهلة القانونية لتصويب اوضاع الصحف الاردنية على اساس قانون المطبوعات والنشر الجديد بدات الاصوات تتعالى وتبدي تخوفها من تغيير موقف الحكومة من «التطبيق اللين» لقانون المطبوعات والنشر، فيما ترى بعض الاراء ان وجود مسؤول جيد يخفف من وطأة القانون السيء.

ويكتب خالد محادين في صحيفة «الراي» قائلاً «انني لا اشعر بالقلق الان امام قانون المطبوعات والنشر المعمول به وهو في ظل مسؤول جيد عن تطبيقه لا يختلف عن سوط معلق على جدار».

نقابة الصحفيين الاردنيين ابدت ايضا تخوفها من الاعلان التذكيري للصحف الاردنية لتصويب الاوضاع بعد ان ساد الاعتقاد ان النقابة قد «تتراخى» في التطبيق وتمدد المهلة للصحف عدة اشهر او حتى سنوات وهو ما جرى في كثير من الانظمة والقوانين السارية المفعول، وقد استدعى الامر تخصيص الزيارة الشهرية لوزير الاعلام الى نقابة الصحفيين لبحث تطبيق قانون المطبوعات والنشر وبالتحديد تصويب اوضاع الصحف حيث ترى النقابة ان بند الراسمال الجديد لا يسري على الصحف القائمة بقدر ما يسري على التراخيص التي ستمنح بعد نفاذ القانون، وهو اشكال قانوني اتفق الطرفان الى اللجوء الى ديوان تفسير القوانين لاخذ فتوى قانونية حوله حيث تعتقد النقابة بان رايها صحيح فيما لا تمانع وزارة الاعلام في تنفيذ الفتوى، اذا جاءت كما تريد النقابة. كما اتفق الطرفان على صياغة سؤال اخر لديوان التفسير اذا ما كان الرد لصالح وزارة الاعلام، وهو: هل يشمل راس المال المطلوب «شهرة الصحيفة» والخسائر التراكمية التي تعتبر جزءا حسب قانون الشركات؟

اتفاق «واي بلانتيشن» في الصحافة الأردنية

معارضوه أبرزوا السلبيات ومناصروه عظموا الايجابيات

محمد ناجي عمايره *

مـا يزال اتفـاق واي بلانتـيـشن بين الرئيس ياسـر عـرفـات ورئيس الوزراء الاسـرائيلي نتنياهو، بحـضور جـلالة الملك الحسين والرئيس الاميركي كلينتون، يثير الكثير من ردود الفعل الايجابية والسلبية، على مختلف الصعد.

وما يعنينا منا هو ما قوبل به الاتفاق من ردود فعل صحفية، ومتابعة ما قاله كتاب الاعمدة في الصـحف الاردنيـة، قـبيل توقـيع الاتفـاق، وبعـد توقيعه، وما اثاروه من احتمالات نجاحه وفشله، واسباب توقعاتهم تلك

ويهمنا ان نشير - بداية - إلى أن الرفض والقبول قد تعادلت كفتاهما فيما رصدناه من مقالات وتحليلات ظهرت في الصحف اليومية والأسبوعية الأردنية، دون أن يكون لجانب منهما الغلبة على الأخر.

وواضح أن رافضي الاتفاق ومؤيديه، كانوا هم انفسهم، ينطلقون من المبدأ الاساسي: اي قبول اتفاقي اوسلو أو رفضهما، والبناء على هذا الموقف او الانطلاق منه لتأسيس وجهة نظر في الاتفاق الجديد الذي هو استمرار لأوسلو، وللمسيرة السلمية، أو انقاذ لها مما ارتكست فيه من جمود بسبب التعنت الذي أظهره نتنياهو منذ أن تسلم مهام منصبه رئيساً للحكومة الاسرائيلية.

ويبدو أن الرهان، بعد توقيع الاتفاق، هو على مدى قدرة نتنياهو على تنفيذه، في الوقت الذي يحذر بعض المحللين من أن ينجح الاسرائيليون في تحميل فشلهم في التنفيذ إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بدعوى عدم قدرتها على السيطرة على الأمن والنظام في المناطق التي سيعيد الجيش الاسرائيلي المحتل انتشاره فيها، بعد قيام هجمات جديدة على المستوطنين وقوات الاحتلال.

وهذا ما يراه الأستاذ حسين الرواشده في «الدستور» (١١/٢) إذ يحذر من الرهان على نتنياهو الذي أثبت للجميع انه «شخص غير موثوق به، وأن الكذب لديه حالة طبيعية، لا يشعر تجاهها بأية نقيصة».

ويضيف ان الذين يظنون ان شهية نتنياهو ستتوقف عن قضم الأرض الفلسطينية إذا ما التزمت السلطة الفلسطينية بالشروط الأمنية التي كبلت يديها في اوسلو وفي واي بلانتيشن، هم واهمون. لأن المطلوب هو إعلان العرب الخضوع الكامل للهيمنة الصهيونية.

أما الأستاذ جورج حداد، فقد نشر مقالاً في "الدستور" يوم ١٠/٢٤، اي قبل إعلان اتفاق واي بلانتيشن قال فيه: إن ما جرى في مزرعة «واي» لم يكن إلاّ عملية «إخراج» للسيناريو الاسرائيلي! وهذه الاتفاقية الجديدة ليست اكثر من «اتفاقية أمنية». وبالمناسبة لسنا ولا يمكن أن نكون، ضد تحرير شبر أرض واحدة، من أرضنا المغتصبة، بشرط الأ يكون الثمن اشد فداحة وفظاعة من احتلال الأرض. فالاغتصاب والاحتلال حالة طارئة، لا بد من زوالها ودفنها في «مزابل التاريخ». ودائماً سنظل نراهن على خميرة الوعي والوفاء للشعب، في النفوس المتجزئة والعقول المنحرفة. لأن ما هو البديل، سوى ما يشتهي (يهوه)؟!

ويعتقد الأستاذ ياسر الزعاترة في «الدستور» يوم ١٠/٢٤، أيضاً أن اتفاق واي بلانتيشن «يجيء، كما كان اوسلو، ولكن بمزيد من الوضوح، بحلة أمنية كاملة ليس فيها خارج سياق الأمن أي شيء يذكر. فكل شيء يتحرك من أجل أمن الاسرائيليين، والأرض مقابل الأمن هي المرجعية الجديدة التي تكرست في واي بلانتيشن، ولكنها مرجعية تكرس التناقض المبكر الذي فرضه تطبيق (اوسلو) على الأرض بين السلطة وقوى المقاومة وعلى رأسها (حماس).

ويعود الأستاذ الزعاترة إلى الدعوة إلى قراءة اتفاق واي بلانتيشن في «الدستور» الصادرة يوم ١٠/٢٦ قائلاً: «تستحق فلسطين منّا أن نقرأ ما تفعله بها النصوص الكتوبة، وما يجري لها في تطبيق تلك النصوص. وإذا لم يكن لدى البعض ما يقدمه، فلا أقل من أن ينكر بقلبه، إن لم يكن له لسان يمكن أن يقول كلمة حق في هذا الذي يجري».

ولا يخفي الأستاذ عريب الرنتاوي ان الالتزامات الفلسطينية بموجب مذكرة واي بلانتيشن «صعبة وقاسية». غير انه يرى في «الدستور» الصادرة يوم ١٠/٢٧ ان واي بلانتيشن محطة قصيرة على الطريق الطويل لاستعادة الحقوق الفلسطينية. مشيراً إلى ان المصلحة الوطنية تملي علينا جميعاً خوض المرحلة الثانية من الصراع ونحن نقف على ٤٠٪ من الأرض بدلاً من أن نخوضها، ونحن بالكاد نستطيع التنقل بين مركز المدينة وضواحيها

وهو يدعو السلطة الفلسطينية والمعارضة إلى «مقاربة مختلفة» للاتفاق مؤكداً ان على العقل الجماعي الفلسطيني «ان يجترح المعادلة التي تمكن السلطة من استكمال مشوار استعادة الحقوق والأرض، دون أن يفقد الشعب الفلسطيني قدرته على مقاومة الاحتلال الجاثم على ارضه»! محذراً من «انتقال الصراع إلى المرمى الفلسطيني الداخلي»!

بالمقابل، فان الأستاذ سلطان حطاب يرى أن الفلسطينيين لا يستطيعون أن يحققوا اكثر من ما حققوا حتى الآن، لان موازين القوى المُختلّة لصالح اسرائيل لا تعطيهم حتى الحدّ الأدنى من طموحهم الوطني وحقوقهم المشروعة. ومع ذلك، فقد فضّل الفلسطينيون أن تظل أيديهم في الجمر وأن يجلسوا في الحصار، وأن يكونوا بين المطرقة والسندان، وأن تقفل الأبواب على قيادتهم تسعة أيام، لتُعصر ليل نهار، على أن يمتلكوا، او تمتلك قيادتهم، إذاعة في إحدى العواصم الشقيقة، وغير الشقيقة، وتبدأ بقراءة القصائد عن البطولات والعمل القومي الذي غدره الفلسطينيون.

وقد جاء ذلك في مقاله المنشور في «الرأي» يوم ١٠/٢٥ والذي هاجم فيه منتقدي اتفاق واي والذين وصفهم بـ «اللائمين والباكين والمشفقين والمزايدين» متسائلاً: ماذا تريد هذه الأصوات المزايدة القادمة من بعض العواصم العربية؟! ولماذا لا يتركون عرفات «الضال» على حد زعمهم، والكلام للأستاذ حطاب، يمضي في طريقه، ويختارون هم طريقاً أخرى للنضال، بدلاً من مواصلة شتمه وشتم شعبه!!

وهذا ما يؤكده الأستاذ مروان حزين في «العرب اليوم» الصادرة في ١٠/٢٦ إذ يرى أن الاتفاق في واي بلانتيشن جاء «انتصاراً على سياسة الشتم». فقد أشار إلى الاتفاق، وما سبقه من مفاوضات «إذ حمل تأكيداً لما رأيناه وتصديقاً لما كتبناه، وتكذيباً لكل الذين امتهنوا سياسة الشتم ومحاكمة النص قبل قراءته، ومن دون النظر إلى أرض الواقع، وبالتغاضي حتى عن محاولة نقد الآخرين الذين يبدلون جلودهم كل يوم، ويرتدون القناع تلو القناع، حسب المناسبة».

ويخلص إلى التأكيد على ان هذا الاتفاق «يعتبر خطوة من الخطوات التي قطعها الفلسطينيون في مشوارهم النضالي الصعب. ولا بد عند تطبيقه أنه سيقود، مع مجموعة الانجازات الأخرى إلى إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة والاستقلال»!!

بينما يعتقد الأستاذ نقولا ناصر في مقاله في «العرب اليوم» في اليوم نفسه أن «المكسب الوحيد الذي حققته السلطة الفلسطينية من توقيع «مذكرة نهر واي» في ٢٣ تشرين الأول الجاري هو التزام الجانب الاسرائيلي بتنفيذ تعهداته بموجب «الاتفاقيات السابقة» خلال فترة زمنية محددة بثلاثة شهور

ويضيف «اي ان اتفاقية «نهر واي» جاءت نتيجة عملية إعادة تفاوض على الاتفاقيات السابقة، وكانت تعديلاً جوهرياً عليها. حمّل الجانب الفلسطيني التزامات مرهقة جديدة في مجال الأمن، كثمن فلسطيني اضافي لتنفيذ اسرائيل لالتزاماتها المستحقة بموجب الاتفاقيات السابقة التي وقعتها ولم تنفذها، حتى الآن».

ويمضي الكاتب محذراً من أن تكون الاتفاقية الجديدة قد حملت السلطة الوطنية مسؤولية تحقيق الهدف الذي لم يحققه الاحتلال الاسرائيلي. وهو الاقتتال الداخلي والحرب الاهلية مضيفاً ان «منع الاقتتال الفلسطيني مهمة وطنية، لها اولوية. تتحمل السلطة مسؤوليتها الاولى. لكن مسؤولية المعارضة وفي مقدمتها حركة «حماس» ليست أقل».

وإذا كان بعض الكتاب قد حذروا من اثار الاتفاق على الصعيد الفلسطيني، وحذروا من الاقتتال الداخلي، فان اخرين قد اشاروا إلى اضرار الاختلاف العربي حول الاتفاق، واثاره السلبية على العلاقات العربية. وعلى القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق يأتي مقال الأستاذ صالح القلاب في «العرب اليوم» الصادرة يوم ١٠/٢٥ إذ يقول:

«ننتظر قبل ان نتفاءل او نتشاءم اكثر من اللزوم، وعلينا الأ نقتتل على جلد الدب قبل اصطياده، وكان الأحرى ببعض القوى العربية والفلسطينية أن تقرأ اتفاق «واي بلانتيشن» قبل أن تدخل في سباق محموم لإدانته وشتمه واستنكاره».

ويضيف «ان سياسة المواقف الجاهزة لم تجر على هذه الأمة غير الويلات. وحقيقة انه ثقيل على النفس، ان يقف اليمين الاسرائيلي المتطرف على نفس الرصيف مع الفصائل الفلسطينية الرافضة، ومع بعض الأحزاب العربية والأردنية التي لا يوجد في رصيدها سوى بيانات الشجب والاستنكار وبيانات المديح والتأييد!

أما الأستاذ طاهر العدوان فيرى أن اتفاق واي بلانتيشن يحتوي على عوامل فشله. لأن البنود المتعلقة بالشروط الأمنية التي تطلبها اسرائيل من السلطة الوطنية ستمثل باباً واسعاً لمطالب امنية أخرى، تبرر لنتنياهو التخلي عن تنفيذ البنود المتعلقة بالفلسطينيين بحجة أنهم لم يلتزموا بتنفيذ المطلوب منهم امنياً.

ويضيف في مقاله «احتواء» في «العرب اليوم» في ١٠/٢٥:

«يجب الانتباه إلى ان رئيس الوزراء الاسرائيلي يعمل بكل طاقته لتدمير حلم الفلسطينيين بإقامة دولتهم في فلسطين. وان نجاحه أو استمرار نجاحه حتى الآن يعيد القضية الفلسطينية إلى «المربع الأول» بكل ما يحمله من مخاطر تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بشكل عام، وأمن واستقرار الدول العربية المحيطة بشكل خاص».

ترى ما هي أهمية ما جرى؟! وهذا هو عنوان مقال الأستاذ محمود الريماوي في «الرأي» يوم ١٠/٢٥، ايضاً إذ يقول: ان مفاوضات واشنطن الأخيرة كانت على جوانب من الاهمية لعدة اعتبارات وهو يحدد هذه الاعتبارات باربعة هي:

* انها المرة الاولى التي يقر فيها رئيس الوزراء الاسرائيلي بإعادة انتشار قوات الاحتلال من مناطق الضفة الغربية وفق اتفاق اوسلو.
* ان الادارة الاميركية استأنفت مجدداً رعايتها للمفاوضات.
* ان الجولة الأخيرة شهدت حضوراً لافتاً لجلالة الملك، الذي لم يثنه العارض الصحي عن الاسهام في دفع هذا المفاوضات إلى الأمام.
* انها فتحت الباب حكماً، امام إحياء المسار السوري اللبناني مجدداً وفق التصورات الأميركية

ولكنه يحذر من أن اهمية هذا الاتفاق «سوف تظل مرهونة اساساً باستعداد الحكومة الاسرائيلية للوفاء بالتزاماتها، وفيما إذا كانت هناك إرادة سياسية ناشئة لتنفيذ التعهدات، والكف عن سياسة استرضاء غلاة التوسعيين وزعماء الفرز الاستيطاني».

أما عن الخسائر والغنائم التي لحقت باحد الجانبين، او حصل عليها الطرف الأخر، فقد اشار الأستاذ رياض الحروب في مقاله في اسبوعية «شيحان» الصادرة يوم ١٠/٢٤ إليها قائلاً:

«يعود الفلسطينيون من واي بلانتيشن إلى بلادهم باقل الخسائر بينما يعود الاسرائيليون بالكثير من الغنائم» ويضيف: «ان العرب سيندهشون، وربما يفرحون لأن اسرائيل ستنقسم على نفسها بين مؤيد ومعارض لاتفاقية كامب ديفيد الجديدة، علماً أن هذه الاتفاقية لا تقدم للفلسطينيين الأ جزءاً متواضعاً مما كانوا يحلمون به عندما وقعوا اتفاقية اوسلو».

وهو يعتقد ان ما أعطي حتى اليوم من قبل الحكومات الاسرائيلية هو اقصى ما يمكن تقديمه، وان (غزة - اريحا اولاً) كانت هي البداية وأن (١٠+٣) ستكون هي النهاية!!

واما الأستاذ طارق مصاروه فقد كتب في «الرأي» يوم ١٠/٢٧ واصفاً قضية فلسطين بأنها في «أخطر مراحلها» وقال: ان هناك كثرة كلامية متناقضة في الوسطين الفلسطيني والاسرائيلي، فكل طرف يحاول ان يبيع العودة المنتصرة من واشنطن على شعبه. واضاف: «ان قضية فلسطين ما يزال جرحها مفتوحاً في الجسم العربي كله وان الذين يحمدون الله على ان الفلسطينيين تولوا قضيتهم، اي انهم تخلصوا من تبعات الصدام، والذين يشمتون بالفلسطينيين لأنهم «يفرطون» إلى حد الخيانة، هؤلاء واهمون فالنزف الفلسطيني هو نزف في جسمهم والشماتة بالفلسطينيين هي هرب من التبعات القومية».

وإذا كان الأستاذ صالح زيتون يعتقد ان الادارة الأميركية حزمت امرها وفرضت على الجانبين المتفاوضين في واي بلانتيشن ضرورة التوصل إلى اتفاق واضح، وذلك في مقالة في «الأسواق» يوم ١٠/١٨ فانه راى أن وجود مفاوض عسير مثل نتنياهو وشريكه شارون يكفي لتخييب ظن الذين كانوا ينتظرون اتفاقاً تاماً. لأن ما هو متوقع اقل من مثل هذا الاتفاق»!

«.. فهل كان الاتفاق المعلن فشلاً تاماً، ام نصف فشل»

على ان كل ذلك دعا الأستاذ خير الله خير الله، إلى أن يقول في مقال في «الرأي» يوم ١٠/٢٧ ان اوسلو أقوى من نتنياهو، وان محاولات الأخير للقضاء على اوسلو باءت بالفشل وأن الطريق إلى قيام الدولة الفلسطينية طريق لا رجعة فيه.

* كاتب في «العرب اليوم» وامين عام سابق لوزارة الثقافة.

الصحافة في ذكرى معاهدة وادي عربة

تغطية باهتة عكست نبض الشارع وخيبة الامل
بعض الصحف تجاهلت المناسبة كليا
فيما انفرد التلفزيون في ابرازها

محمد عمـر



تعاملت الصحافة المحلية مع الذكرى الرابعة لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية والتي صادفت في السادس والعشرين من تشرين اول / اكتوبر الماضي ببرود شديد عكس كما يبدو انخفاضا في درجة حرارة السلام نفسه في الاوساط الشعبية وربما الى حد كبير في الاوساط الرسمية وفي حين اتسمت تغطيات الصحف التي تذكرت المعاهدة بالتركيز على خيبة امل الشارع الاردني من ثمار السلام والوعود التي كان معقودا عليها الامل. فقد مرت الذكرى على صحف اخرى دون اي ذكر

صحيفة «الدستور» كانت الاكثر اهتماما فخرجت يوم ١٠/٢٦ وهي تحمل ثلاث مواد توزعت على تحقيق مع تجار وصناعيين اردنيين علقوا على مستوى التبادل التجاري بين الاردن واسرائيل منتقدين العراقيل الكثيرة التي تضعها الاخيرة في سبيل تسهيل التبادل الاقتصادي معها ومع السوق الفلسطيني التي كان يعول عليها لزيادة حجم الصادرات المحلية، كما رفضوا ايضا من جانبهم زيادة التبادل مع اسرائيل طالما بقيت الحكومة الحالية متعنتة ازاء مسارات السلام الاخرى. وجاءت المادة الثانية والتي احتلت صفحة داخلية كاملة ثبت كرونولوجي بالمجريات التاريخية للاحداث التي اعقبت التوقيع وخلال الاربع سنوات مع تركيز شديد على خروقات اسرائيل وخاصة في عرقلة تنفيذ الاتفاقيات وفي الجانب الامني، واخيرا المادة الثالثة كانت مقالة للكاتب عريب الرنتاوي طالب بوقفة مراجعة للمعاهدة في ضوء تراجع عملية السلام بسبب تعنت الحكومة الاسرائيلية.

صحيفة «البلاد» الاسبوعية من ناحيتها خصصت صفحة في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٨ تناولت فيها ايضا مخرجات التسوية خلال الاربع سنوات وخرجت بحصيلة لا تختلف عن حصيلة «الدستور» وذهبت الى حد استنتاج ان المعاهدة في النزع الاخير نتيجة للتعنت الاسرائيلي وخرقها للمعاهدة ورفضها تطبيق الاتفاقيات.

ومرت الذكرى على الصحف الاخرى يومية واسبوعية دون اي ذكر تقريبا، صحيفة «الاسواق» اكتفت بتغطية وقائع ندوة عن المعاهدة، والعرب اليوم» ظهر فيها مقالا لطاهر العدوان قارن فيه تطبيع العلاقات مع اسرائيل بالعلاقات المصرية الاسرائيلية كما نشرت الصحيفة خبرا مع صور عن اعتصام طلابي محدود جرى في جامعة مؤتة احتجاجا على توقيع اتفاق «واي بلانتيشن» الذي تصادف مع الذكرى الرابعة.

صحيفة «السبيل» الاسلامية الاكثر معارضة للاتفاقية اكتفت بترجمة مقال عن صحيفة «هارتس» الاسرائيلية تناولت فيه خيبة امل المواطن الأردني من المعاهدة.

ويعتقد مراقبون اعلاميون ان هناك اكثر من سبب لمثل هذه التغطية الاعلامية التي جاءت اقل كثيرا عما كانت عليه في السنوات السابقة. اول هذه الاسباب وابسطها هو تقادم المعاهدة نفسها بكل ما يترتب على هذا التقادم، وثانيا ان في الامر تجاهل مقصود من بعض الصحف لاسباب مختلفة بحسب اختلاف السياسة الاعلامية. ويبدو كما يعتقد هؤلاء المراقبون ان بعض الصحف تجنبت الخوض فيها لتجنب انتقاد حصيلة التسوية وخيبة امل المواطن الاردني من ثمارها الموعودة وهي السمة الابرز في تغطيات الصحف التي تناولت الذكرى والسبب الثالث لان الذكرى مرت على الشارع المحلي ايضا دون ردود فعل تستحق المتابعة رسميا وشعبيا فالجانب الرسمي اي الحكومة لم تاتي على ذكر المعاهدة ولم تحتفي بها والاوساط الشعبية تجاهلت الحدث بما في ذلك اوساط المعارضة.

ولم يجد الكتاب والصحفيون جديدا يقولونه بهذه المناسبة

التلفزيون من ناحيته كان اكثر اهتماما بالمناسبة، حيث بث تقريرا منفصلا تضمن لقاءات مع شخصيات اردنية وفلسطينية واسرائيلية مؤيدة للمعاهدة. فهل ساهم انفراد التلفزيون في تغطية هذه المناسبة في بث الحياة فيها؟

حضور الحسين لمفاوضات واي بلانتيشن أكد الدور الأردني الإقليمي الفاعل

الدور الذي نهض به جلالة الملك الحسين في مفاوضات واي بلانتيشن دور رئيسي وفاعل. وقد جاء هذا الدور بطلب أميركي ورغبة فلسطينية واسرائيلية، إدراكاً لما يتمتع جلالته من حكمة وقدرة على اجتراح الحلول وتأثير في الأطراف المعنية التي يتمتع جلالته بثقتها

فجلالته لم يتوان عن المتابعة الحثيثة للتطورات في المنطقة، من مكان تلقيه العلاج في مستشفى مايو كلينك في روتشستر (مينوسوتا) الذي أدخل إليه في ١٤ تموز الماضي.

وقد قاد جلالته طائرته بنفسه إلى واشنطن في ختام الجولة الرابعة من علاج كيماوي، وكان على مدى ايام المفاوضات على صلة دائمة بالمفاوضين

وقد تناولت الصحف الأردنية هذا الدور بالتحليل والتعليق مؤكدة أن حكمة جلالته وكلمته المسموعة لدى الأطراف كافة هما اللتان يستعان بهما في اللقاءات المصيرية.

وقالت «الأسواق» في افتتاحية لها يوم ٢٢-١٠/٢٣ ان انضمام جلالته إلى مفاوضات واي بلانتيشن تم «ضمن كل تراكمات الخبرة والدراية وبعد النظر والاحاطة الشاملة بكل ظروف المنطقة وحيثياتها وظروف السلام والتفاوض وهو إلى جانب ذلك، ما يتمتع به جلالته من اعتبارات معنوية عالية السوية، وما يتحلى به من قدرة مميزة على طرح الأفكار، ما يكفل تجاوز الصعاب وتذليل العقبات»

واضافت ان الحسين في تدخله في مفاوضات واي بلانتيشن اراح النفوس وجدد الثقة في ان تخرج هذه المفاوضات بما يحقق دفعة حقيقية نحو الامام.

وقالت "الرأي" ان استجابة جلالة الحسين لنداء الرئيس الأمريكي من أجل انقاذ قمة واي بلانتيشن حظيت بإعجاب العالم بأسره

ونقلت عن مندوب شبكة التلفزة الأميركية بالكوابل (سي. ان. ان) قوله انه يتم اللجوء دوماً إلى جلالة الملك الحسين في مباحثات السلام في الشرق الأوسط، كلما واجهت الأطراف عقبات كبيرة، فقد كان عنصراً هاماً في اتفاقيات غزة، وأكثر اهمية في اتفاقيات الخليل، لما يتمتع به من مكانه واحترام كبيرين لدى الاسرائيليين والأميركيين وكذلك لدى الفلسطينيين «كرجل ذي نظرة ثاقبة ومنزلة رفيعة».

وقد اشار الأستاذ فهد الفانك في مقال له في "الرأي" يوم ١٠/٢٢ إلى أن مشاركة الحسين في واي بلانتيشن لم تكن مطلباً أميركياً فقط بل اسرائيلياً وفلسطينياً، ايضاً. فوجود الحسين يساعد نتنياهو في تمرير الاتفاق وبيع التنازلات التي لا بد أن يشتمل عليها إلى الشعب الاسرائيلي بحجة استجابته لرغبات جلالة الملك (الذي يتوجب المحافظة على علاقة طيبة معه). ووجود الحسين يساعد عرفات في تمرير الاتفاق وبيع التنازلات التي لا بد أن يشتمل عليها إلى الشعب الفلسطيني بحجة أنه استجاب لنصح الملك الحكيم الذي لا غنى لفلسطين عن دعمه ومساعدته. ومن الواضح أن جلالته لديه اسبابه الخاصة بقبول الدعوة، لأن ما يتم على المسار الفلسطيني يهم الأردن بصورة مباشرة.

وخلص إلى القول : ان حضور جلالة الحسين لمفاوضات واي بلانتيشن، وإسهامه في إنجاحها حقق اهدافاً أميركية واسرائيلية وفلسطينية واردنية واكد مجدداً دور الاردن كفاعل سياسي إقليمي لا يمكن تجاهله.

للاعلام حصة في الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي

تحت عنوان «منع التحريض» ورد في اتفاق واي بلانتيشن بعض الفقرات التي تخص جوانب اعلامية ذات علاقة بالامن، نقتطف منها ما يلي:

«سيصدر الجانب الفلسطيني مرسوما يحظر كل اشكال التحريض على العنف او الارهاب، ويؤسس اليات للتصرف في صورة منظمة ضد كل تعبيرات العنف او الارهاب او التهديد بها» «ستجتمع لجنة اميركية فلسطينية اسرائيلية على اساس منتظم لرصد حالات التحريض المحتمل على العنف او الارهاب ولتضع توصيات وتقارير بشأن كيفية منع مثل هذا التحريض، سيعين كل من الجانب الاسرائيلي والفلسطيني والاميركي اخصائيا في الاعلام في اللجنة».

يتوقع اعلاميون ان يثير هذا النص اشكالات عديدة، خاصة وان هناك نشاطات اعلامية وثقافية عديدة تندرج او من المتوقع ان تندرج تحت عنوان (التحريض)، ويكاد الامر يكون مقتصرا على الجانب الفلسطيني وذلك في ضوء خبرة السنوات الماضية. حيث كانت اسرائيل تثير احتجاجا على الكثير من التصريحات والمواقف والتعابير والالفاظ المستخدمة في اجهزة الاعلام الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية وحتى في المناهج المدرسية.

يؤيد هذا الاستنتاج التقرير الذي نشرته Human Rights Watch وحذرت فيه من استحقاقات تنفيذ بعض القرارات من قبل السلطة الفلسطينية على حقوق الانسان الفلسطيني.

وقد ربطت وكالات الانباء بين ما ورد في الاتفاق وبين قيام السلطة الفلسطينية باعتقال عشرة صحفيين فلسطينيين واخر اجنبي كانوا يغطون رد فعل الشيخ احمد ياسين (زعيم حماس) على الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي الاخير. هذا وكان اتحاد الصحفيين الفلسطينيين قد دعا للاضراب احتجاجا على اعتقال الصحفيين ومن اجل الافراج عنهم.

الصحافة الاسرائيلية ومعالجة الأحداث

لماذا سلطت «يديعوت» الأضواء على صحة "الحسين"؟

غازي السعدي

> التقارير التي أدرجتها صحيفة «يديعوت»، ليست معبرة عن سياسة معينة، بل تدخل في إطار إثارة التسويق، وعلى الرغم من أن الصحف الاسرائيلية الأخرى، كثيراً، ما تغطي أخبار الملك، وتتبع آخر التقارير عن صحته، بيد أن يديعوت تجاوزت هذا الحد، وخلقت من صورة لقاء الحسين مع شارون، قصة طويلة، أحدثت بلبلة في الشارع الأردني، الذي يتطلع إلى لقاء قائده.

وسائل الإعلام الإسرائيلية، تنتهج اسلوباً مدروساً في التعاطي مع الاحداث السياسية، على الرغم من اننا لا نغفل قضية التنافس، التي تقود احياناً، إلى اختلاق معطيات كثيرة، مبنية على حدث صغير.

الأمر الاكثر إثارة في الموضوع، ان الصحافة الاسرائيلية، تفتعل الأحداث، دون أن تفكر في الأضرار المترتبة على ذلك، وكثيراً ما تسببت في إحراج "الدولة"، وربما تسيء في أحايين كثيرة، إلى ما يسمى امن الدولة الإسرائيلية.

حرية الصحافة في اسرائيل، حقيقة لا يتطرق إليها شك بيد أن استخدام هذا الحق المشروع، يتجاوز حدود المعقول، و "المصلحة الوطنية". فلماذا تفعل ذلك؟

نستطيع أن نلخص الأسباب التي تقف وراء النهج الصحفي الاسرائيلي في:

أولاً: الإثارة: وتعني طرح موضوع معروف، وإحاطته بهالة من التوقعات، خاصة إذا كان الموضوع موضع اهتمام شعبي.

ثانياً: صرف الأنظار: وذلك بافتعال حدث يتقاسم "الجمل" مع حدث آخر يحظى بمتابعة شديدة

ثالثاً: التنافس: وذلك من خلال عناوين صارخة تتصدر موضوعاً معيناً، يفيد الصحيفة تسويقياً

رابعاً. المصالح الحزبية: ومثل هذا النمط نجده واضحاً في صحيفة "هتسوفيه" التي تعتبر لسان حال الحزب الوطني الديني "المفدال" وهآرتس، التي تعبر عن وجهة نظر اليسار.

خامساً: وهو الأهم، ويدخل في باب الإيحاءات الرسمية، التي تحقق مصالح يطلقون عليها اسم "قومية"، حيث تجتمع الصحف على رأي واحد أو ربما متقارب، حيث تشن حملة تحقيق مصالح.

نسوق هذا المدخل، ونحن نستعرض ما أوردته صحيفة "يديعوت احرونوت" عن صحة جلالة الملك الحسين، في عددها الصادر بتاريخ ٩٨/١٠/١٩، حيث افردت صفحة كاملة للحديث عن هذا الموضوع، مدعماً بالصور.

صحيفة «يديعوت احرونوت»

وقبل الدخول في هذا الموضوع، لا بد لنا من التعريف بهذه الصحيفة الإسرائيلية: تاسست في ١٩٣٩/١١/١١ وهي مسائية يومية سياسية مستقلة تجارية، تعتمد في عملها على المنافسة، والسبق الصحفي، والإعلانات المدفوعة، ولديها شبكة واسعة من المراسلين والمحللين في اسرائيل والخارج، وهي الصحيفة الأولى في اسرائيل من حيث الانتشار، المقر الرئيسي لهذه الجريدة، ومطبعتها يقعان في شارع "موزيس" بتل ابيب.

"يديعوت" عبارة عن شركة مساهمة، المساهم الاكبر والمسؤول عنها، هو (عوفر نمرودي)، ووالد المذكور من أصل عراقي، مليونير ورجل أعمال بارز في اسرائيل.

أما (نمرودي) الابن فانه يمضي حالياً حكماً بالسجن لمدة ثمانية شهور بعد أن حكم بتهمة إرسالة فنيين للتنصت على اتصالات جريدة "معاريف" المنافسة وعلى جهات أخرى للحصول على سبق في المعلومات.

رئيس التحرير: "ارنون موزيس"

مدير التحرير: "الون شيلاف"

التمويل: القدرة والدخل الذاتي

مؤسسة الجريدة: "تاح موزيس"

محرروها الرئيسيون: "ناحوم بارنيع"، "شمعون شيفر"، "اورلي ازولاي كاتس"، "روني شيكد"، "دافيد ريفف"، "سمدار بيري"، "ايتان فريدمان"، "اشر ساس".

الجريدة رابحة وما تنشره من تقارير واخبار يندرج في عملية المنافسة والتسويق ولا يعبر عن اتجاهاتها السياسية.

ندرك للوهلة الاولى، أن التقارير التي أدرجتها صحيفة «يديعوت»، ليست معبرة عن سياسة معينة، بل تدخل في إطار إثارة التسويق. وعلى الرغم من أن الصحف الاسرائيلية الأخرى، كثيراً، ما تغطي أخبار الملك، وتتبع أخر التقارير عن صحته، بيد أن يديعوت تجاوزت هذا الحد. وخلقت من صورة لقاء الحسين مع شارون، قصة طويلة، احدثت بلبلة في الشارع الأردني، الذي يتطلع إلى لقاء قائده.

وباستثناء هذه النتيجة، فإن المقالات التي وردت في الصحيفة عن الحسين، لم تتضمن سوى حقائق موضوعية، وإطراء على الملك، الذي شكلت شخصيته الفذة، الدافع الأول، وراء تسليط الأضواء على حياته ومكانته كعامل توازن، على الصعيدين الداخلي الأردني والخارجي المتعلق بالصراع العربي – الاسرائيلي، والجزء الفلسطيني منه خاصة.

الحسين، عنوان يجذب القارىء في الشارع الاسرائيلي ايضاً، ذلك انه مثال حي للزعيم، القائد، البارع، الذي يتصف بشمولية المسؤولية، سياسياً واجتماعياً، فلا عجب إذن، أن يتعلق الأردنيون بقائدهم، الذي يحظى باحترام الجميع، على مساحة الدنيا، ولعلنا لا نضيف جديداً، حين نقول، أن مشاركة الحسين في قمة "واي بلانتيشن"، بطلب من الرئيس الاميركي، لم تكن مصادفة، ذلك انه الرجل الذي تشد إليه الرحال، في الملمات، ولعل استجابته للطلب اكبر رد على التشكيك في موضوع صحته، رغم خضوعه العلاج، انطلقت من حرصه على حياة إنسانية بعيدة عن كل انواع العنف، وسيادة السلام العادل والشامل في المنطقة، وباعتراف كلينتون ساهم بفعالية في الانفراج، من خلال ارائه الثاقبة، وطروحاته الخلاقة، التي ترى في السلام اثمن هدية تقدم إليه.

ثمة موضوع آخر، ساهم في خلق البلبلة، ويتعلق في الحديث عن فترة ما بعد الحسين (اطال الله عمره)، وهو امر داخلي من جهة، والتطرق إليه يثير شجون المواطن الأردني المفتون بالحسين، قائداً، اباً، اخاً وإنساناً

نماذج صحفية

نقتطف هنا مقاطع من مقالات اوردتها صحيفة «يديعوت احرونوت» حول صحة الحسين

الأردن.. ليست دولة رجل واحد

تحت هذا العنوان كتب البروفيسور اشر شاسر يقول رغم ان الاردن بدون الملك الحسين سيكون مختلفاً عمّا هو عليه الأن. نظراً لاختفاء شخصية مهيمنة كشخصيته، والصعوبات التي سيلقاها كل وريث في الحلول محله، إلاّ ان القلق البادي في نفوس الكثيرين حول استقرار المملكة، هو قلق مبالغ فيه، ورغم العلاجات الكيميائية التي يتلقاها الملك، إلاّ ان روحيته ومعنوياته مرتفعة، وان السرطان الذي اصيب به ليس صعباً إلى حد كبير، وهو قابل للعلاج، وان الملك سيعود إلى الأردن ونحن نامل في حدوث ذلك حقاً.

لقد تحول الملك خلال فترة حكمه التي امتدت خمساً وأربعين سنة، من ملك صغير، كان الجميع يستخفون به، إلى احد اكثر الملوك الذين يحظون بالاحترام والتقدير في منطقتنا بل وخارجها لقد حظي ذكاؤه السياسي، وفطنته الدبلوماسية وقدرته على النجاة والبقاء، على سدة الحكم، بتقدير جميع جيران الملك، وزعماء العالم، أصدقاء واعداء على السواء.

ونظراً لأن الكثير من الجهات تربط بين بقاء الملك الحسين ووجود الأردن، فإن إمكانية غيابه عن الساحة السياسية تثير قلقاً إلى حد ما حول استقرار الأردن، وهي نفس المخاوف التي ساورت الكثيرين عندما اغتيل الملك عبدالله، وسرعان ما تبددت.

وولي العهد الأردني الحالي – الأمير الحسن – هو رجل دولة محنك جداً، وذو سمعة جيدة على هذا الصعيد و الحسن الذي يناهز الحادية والخمسين، ليس مستجداً على إدارة الشؤون الداخلية للاردن، أو إدارة علاقاتها الخارجية، ومواقفه بشأن القضايا الرئيسية التي يواجهها الأردن مثل العلاقة مع إسرائيل، لا تختلف عن مواقف الملك الحسين. والأردن ليست دولة رجل واحد، ورغم ان شخصية الملك الحسين مهيمنة ومركزية.

الملك من دم ولحم

وتحت هذا العنوان كتبت (سمدار بيري) تقول: قاد الملك الحسين وزير الخارجية (اريئيل شارون) إلى الصالون الذي تم إعداده لاستقبال ضيوفه في مستشفى (مايو كلينيك) في ولاية (مينسيوتا) الاميركية، وبدا الملك وهو يسير منتصب القامة، رغم تساقط الشعر من جميع الأجزاء الظاهرة منه، من رأسه وشاربه، وحواجبه ورموشه

والملك الحسين هو الزعيم، الوحيد في المنطقة الذي يحرص على إشراك ابناء شعبه في وضعه الصحي، وفي إطار ذلك بعث رسالتين علنيتين إلى شقيقه الأمير الحسن، ومنح مقابلة لإحدى محطات الراديو، وصف فيها بالتفصيل سلسلة العلاجات التي يتلقاها، كما أجرت زوجته الملكة نور حديثاً من القلب إلى القلب، مع المذيع (لاري كينج) العامل في محطة تلفزيون (سي. ان. ان) وإعلان الملك "ان معنوياتي مرتفعة".

والكاميرات تلعب دوراً كبيراً في نقل رواية الصراع بين الملك والمرض، ورغم أن صور الملك على شاشات التلفزيون الأردني تمزق نياط القلب، إلاّ انها تعيد الطمأنينة إلى المواطن الأردني وكتبت (سمدار) مقالاً آخر جاء فيه: ساد توتر شديد في عمان، نهاية الأسبوع، عندما نشر التلفزيون الأردني صوراً من الزيارة التي قام بها الوزير (اريئيل شارون) وزوجته للملك الحسين في عيادة (مايو) وقد فوجئت الجماهير بمنظر الملك الصعب فجميع الصور التي تم بثها للملك، حتى الآن، التقطت عن بعد. "اننا نشعر بالأسف البالغ والحزن، فسيدنا لا يستحق ذلك". هكذا جاءت ردود الفعل الجماهيرية الأردنية.

ومن الجدير بالذكر ان أكثر من ٧٠٪ من الأردنيين ولدوا والملك الحسين يتربع على العرش

ورغم ذلك، لم تحدث حالة ذعر في المملكة، وقد اسهمت الصحف في ذلك، جراء نشرها الصور خلال لقاء شارون دون تعليق، وهب اطباء الملك من جانبهم لتهدئة روع الجماهير فقالوا: هكذا تبدو صور اي إنسان يمر بعلاج كيميائي، فالملك مرهق وضعيف من العلاجات، بيد أن عدم توقف العلاج يجب ان يكون مشجعاً لنا".

وحرص الخبراء الأردنيون ايضاً، على التاكيد على الجانب المشرق من اللقاء، فقالوا: حتى والملك يجتاز اصعب فترات حياته، فإنه مؤهل لإدارة حوار موضوعي وطيلة عدة دقائق مع تركيز تام، والأردنيون الأن بانتظار عودة الملك إلى بلاده في الثامن والعشرين من تشرين الثاني القادم.

وبعد، فإننا نستطيع الأن، فهم المغزى الحقيقي للتركيز على موضوع صحة الحسين، فقد ارادت صحيفة «يديعوت» أن تطرق موضوعاً تسويقياً مثيراً، يتعلق بشخصية تعتبر صمام الامان، ليس في الأردن فحسب، ولكن في منطقة الشرق الأوسط باسرها.

المقالات التي اوردتها "يديعوت"، وتحدثت عن مرض الحسين، وفضلنا عدم إدراجها هنا، تعتبر إضافة جديدة، إلى الامال التي تعمر قلوب الأردنيين والعرب، على حد سواء بعودة القائد معافى إلى أرض الوطن، الذي تشتاق كل ذرة من ترابه إلى إطلالته المشرقة التي تحمل بشائر الخير.

الحسين، وهو يرقد على سرير الشفاء في "مايو كلينيك"، يتابع هموم الوطن الصغير، وامتداده الكبير، مع سمو نائبه وولي عهده، وقرة عينه، الذي تخرج في مدرسته العامرة بالرجال القادرين على حمل الراية ومواصلة المسيرة.

وأخيراً، فلسان حال الأردنيين والعرب بلا استثناء يقول: ننتظر عودتك اليها القائد سالماً معافى لتواصل مسيرة الخير والعطاء.

ردود فعل صحفية حادة على تعيين شارون وزيرا للخارجية

الصحافة وضعته تحت مجهرها وتقرير «يديعوت احرونوت» مدها بأسلحة كافية لمهاجمته

المتابع للصحافة المحلية والى حد ما الصحافة العربية الشهر الماضي يلمس بوضوح الفارق الكبير بين حجم التغطية الاعلامية التي حظي بها قرار تعيين ارييل شارون وزيرا للخارجية الاسرائيلية الذي لقي صدى واسعا وردود فعل عنيفة في الصحافة خلال الايام الاولى من صدور القرار وبين التغطية التي حصلت بعد مشاركة الرجل في محادثات واي بلانتيشن. على الرغم من ان اغلب من تناولوا القضية راهنوا على دور معرقل «مفترض» لشارون في المادثات

قرار رئيس الحكومة الاسرائيلية تعيين شارون للخارجية اثار ردود فعل متعددة في الصحافة الاردنية والعربية وتم ربط هذا التعيين بنوايا نتنياهو اتجاه العملية السلمية. كما تمت مهاجمة شارون شخصيا وتاريخه المتطرف وذهبت صحف عربية مثل «تشرين» و«الثورة» و«البعث» السورية الى حد اعتبار تعيينه رصاصة الرحمة لعملية السلام. وقالت صحيفة «النهار» اللبنانية ان مجرد تعيينه يعتبر كارثة للعملية السلمية. «الراية» القطرية عنونت صفحتها الاولى «سفاح صبرا وشاتيلا وزيرا لخارجية اسرائيل». «الوطن» القطرية قالت انه من «الد اعداء الفلسطينيين» وذكرت بمجازره. اما صحيفة «عكاظ» السعودية فاعتبرت تعيينه تصعيدا لسياسة التعنت الاسرائيلي وسباحة ضد تيار السلام.

رد فعل الصحافة الاردنية جاء اشد كثيرا من الصحافة العربية وليس في ذلك غرابة فهناك خبرة طويلة حول مسيرة شارون ومعرفة افضل في انتمائه لاكثر الاتجاهات اليمينية الاسرائيلية تطرفا، وبافكاره المعروفة عن «الوطن البديل» للفلسطينيين في الاردن، عبر عملية ترحيل جماعي «الترانسفير» لن تبقى الى الاردن، التي كان يعتبرها الى وقت قريب امتدادا «لاسرائيل الكبرى».

وجاءت مناسبة اضافية لمهاجمة شارون مع نشر صحيفة «يديعوت احرونوت» لتقريرها عن صحة الملك وعن طلب اميركي رسمي من اسرائيل التدخل في الاردن في حال حدوث ازمات ونسب هذه المعلومات الى شارون نفسه.

ولم يشفع له مسارعته نفي تقرير «يديعوت احرونوت» فبقيت التغطية الاعلامية مصرة على الاستنتاج بان شارون تعمد تسريب المعلومات للصحيفة مفتتحا بها عهده كوزير للخارجية لزعزعة امن واستقرار الاردن تمهيدا لتنفيذ مخططاته في «الوطن البديل» وهو ما اكد عليه اكثر من كاتب ومعلق.

وكان فهد الريماوي في جريدة «المجد» الاسبوعية قال «من العار بقاء شارون حيا». اما حلمي الاسمر فيعقب على استقبال نتنياهو وشارون في عمان بقوله «اذا كان الاردن الرسمي ولاعتبارات اقليمية ودولية مضطرا لاستقبال هؤلاء فان على الاردن الشعبي ان يخرج محتجا» مشيدا ببعض التحركات الطلابية التي خرجت احتجاجا.

التغطية الاعلامية لقرار تعيين شارون حفلت بشتى انواع المادة الصحفية من الخبر الى التحليل الى التقرير ورصد ردود الافعال والتصريحات الى التعليقات في الزوايا والاعمدة الثابتة عكست بوضوح حالة الذهول التي اصابت المواطن من تعيين رجل بمواصفات تثير حساسيات شديدة وتزيد من الانطباع السائد عن ان الحكومة الاسرائيلية غير جادة في المضي قدما بعملية السلام. بيد ان التغطية الاعلامية لم تكن جميعها بمثل ما تقدم من الحدة، وحاول عدد من الكتاب التعاطي دون انفعال مع الحدث واستشراف مدى تاثيره على عملية السلام، ويقول فهد الفانك «ان اغلب من تناولوا تعيين شارون انقسموا الى متفائلين ومتشائمين» ويضيف «في هذا المجال» ليس من المفيد ان نتشاءم وليس من الحكمة ان نتفاءل وستكشف الاسابيع القادمة ما اذا كان شارون جاء لانقاذ او دفن العملية المتعثرة» («الراي» ٩٨/١٠/١٨)

وزير الدفاع الاميركي وليم كوهين في الامارات العربية عقب على قرار تعيين شارون بان عملية السلام تحتاج الى المتشددين احيانا كي تمضي قدما. ويبدو ان تعيين شارون اوقع الصحافة في ورطة الاستنتاجات المسبقة فلا ندري الان وبعد واي بلانتيشن ماذا سيقول الذين راهنوا على الدور المعرقل لشارون او اولئك الذين قالوا ان شارون جاء لدفع عملية السلام قدما لانه وحده القادر على خوض محادثات الوضع النهائي وتوقيع اتفاق دائم مع الفلسطينيين. الصحافة انقطعت بعد محادثات الواي ولم تعد تخبرنا رأيها بدور شارون خاصة وهو يستعد كما صرح يوم ٩٨/١٠/٣٠ للقيام بجولة في العواصم الاوروبية للترويج للاتفاق معربا عن اعتقاده بان الاتفاق سيؤدي الى استئناف المفاوضات مع سوريا ولبنان.

دعوة الفرحان لحل حزب جبهة العمل الاسلامي مقدمة لانسحاب «الاخوان» من السياسة

جاءت دعوة الدكتور اسحق الفرحان لحل حزب جبهة العمل الاسلامي منطقية في ضوء انسداد العمل السياسي في الاردن وغياب القدرة على التفاعل والتاثير سواء داخل الحزب ام على المستوى الوطني، غير ان التسلسل المنطقي يوصلنا الى نتيجة اخرى وهي انسحاب الجماعة الام (الاخوان المسلمون) من السياسة ايضا وقصر دورها على الجانب الثقافي والتربوي والاجتماعي.

ومع ان الدكتور الفرحان حاول الاستدراك على دعوته لحل الحزب في اجتماع مجلس الشورى الشهر الماضي، واعتبر ان «ما تداولته وسائل الاعلام مؤخرا كان كلاما مجزوءا من حديث طويل حول تقييم تجربة الحزب بمشاركة عدد واسع من قياداته («المجد» ١٩٩٨/١٠/١٩) الا ان الاعلام كان التقط الدعوة، وهي حقيقية، وبنى عليها تحليلات واستنتاجات اسهمت في تشخيص ازمة العمل السياسي عموما، وحزب جبهة العمل الاسلامي خصوصا

واعتبر الكاتب اليساري حسين ابو رمان ان دعوة الفرحان تعكس في جوهرها «حرصا على نمو وتطور دور الحركة الاسلامية لا العكس»، واوضح في مقالته المنشورة في «الراي» ١٩٩٨/١٠/١٧ ان قانون الاحزاب يتطلب «تمايزا في الدور، واستقلالا في القرار (بين الجبهة والاخوان) مع بقاء الباب مفتوحا امام التداخل في العضوية، وذلك على النحو الذي يحصر دور الجماعة في العمل الدعوي، فيما يصبح الحزب هو الاطار المعتمد للعمل السياسي». واعتبر ان تمسك الجماعة بدورها السياسي سيؤدي الى احجامها «عن زج قواها كافة في حزب جبهة العمل الاسلامي، مما يحرمه من مصادر قوته الفعلية، ويبقيه مجرد مظلة سياسية».

ودافع الكاتب الاسلامي سميح المعايطة عن دعوة الفرحان الذي «يستحق الشكر على هذه الغيرة والتشخيص الجريء الواعي الذي ينم عن خبرة ودراية بكل تفاصيل الحزب ومسيرته منذ ان كان» وفسر دعوة الحل بانها احد الخيارات «اذا ما استمر غياب الحزب عن مؤسسات الحياة السياسية الرسمية، وبخاصة مجلس النواب، فضلا عن المشاركة في الحكومات»، ووصف الاقتراح حسب مقالته في «العرب اليوم» ١٩٩٨/١٠/١٤، بالعملي الذي يوفر الاموال والجهود «لان الاخوان كجماعة يمكنهم اداء الواجبات الحالية التي يقوم بها الحزب».

ورصدت الصحف ردود الافعال على دعوة الفرحات التي اسماها «صيحة نذير» وقال المراقب العام للاخوان المسلمين عبد المجيد ذنيبات لـ «العرب اليوم» ان حزب جبهة العمل الاسلامي «لم يتراجع وانما ازدادت عضويته وفعاليته ونشاطه في مختلف مناحي الحياة السياسية»، وفسر كلام الفرحان انه «حث» لاعضاء مجلس الشورى على العمل «لذلك فهو ليس جادا في موضوع حل الحزب».

وحاول وزير التنمية الادارية د. بسام العموش في حديثه لـ «الدستور» استثمار دعوة الفرحان لتأييد طروحاته السابقة التي غادر الاخوان على خلفيتها «ان الموضوع يستدعي استقلال «الجبهة» عن «الاخوان» وهو ما نادى به د. اسحق الفرحان وغيره وانا معه، واذا لم يحدث ذلك فان الاولى أن يمارس «الاخوان» عملهم الاسلامي الشامل بما فيه السياسي مباشرة دون الحاجة الى نزاع او واجهة».

ووصف اداء الحزب بانه «دون المستوى» وقد برز هذا بعد قرار مقاطعة الانتخابات البرلمانية».

وايد الكاتب الاسلامي حلمي الاسمر دعوة الفرحان وقال في مقالته المعنونة بـ «نعم لحل جبهة العمل الاسلامي» ان بقاء الحزب «على ما هو عليه يعني مزيدا من الركود والموات .. والاولى ان استمر هذا الحال حل الحزب والاكتفاء بالحركة الام التي بوسعها القيام بجميع اعمال الحزب». وذكر الاسمر بالقيادات الاسلامية التي كانت ضد تأسيس الحزب ابتداء بل «يذكر الكثير من المعنيين . ان البعض كان ضد انشاء الحزب منذ البداية».

وفيما اعتبر امين عام الحزب الدكتور عبد اللطيف عربيات دعوة الفرحان شخصية «لا تعبر عن راي مجلس شورى الحزب»، وشدد في تصريحات لـ («الدستور» ١٩٩٨/١٠/١١) علي حق كل عضو في الحزب «ان يحلل وان يعبر عن نفسه بالطريقة التي يراها مناسبة». عارض نائبه الدكتور همام سعيد الدعوة التي لم يوافق عليها مجلس الشورى وقال في تصريح لـ «المجد ٩٨/١٠/١٩» ان الحزب «عصي على مطاوعة الاراء الشخصية، ومطاوعة التطلعات للمشاركة في حكومة او وزارة»

وقال الفرحان في حوار مطول مع («الراي» ٩٨/١٠/٢٤) انه ليس «من دعاة حل الحزب انما ادعو الى زيادة تفعيل الحزب والمشاركة». واعتبر ان «الحزب اذا انعزل في المرحلة القادمة نكون قضينا على الحزب بانفسنا، لذلك قلت خلال الاجتماع (مجلس الشورى) اما التفعيل والمشاركة او زيادتها واما حل الحزب».

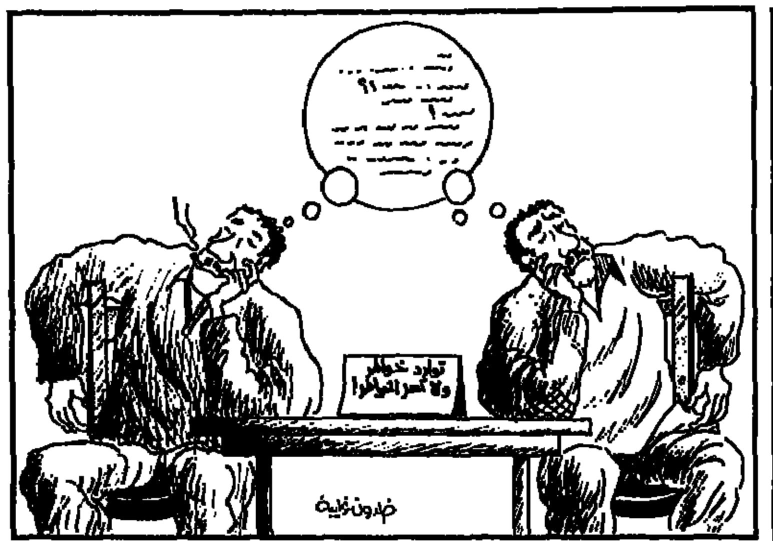
والحال ان ازمة جبهة العمل الاسلامي وجماعة الاخوان المسلمين من بعد، جزء من ازمة الاحزاب عموما، فمنذ اقرار قانون الاحزاب سنة ١٩٩٣ تشير نتائج الاستطلاعات التي يجريها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية ان الاحزاب في تراجع. وشهد معظمها حالات تشظي وانقسام وضمور وانهيار. وربما تكون الازمة الاساسية في حزب جبهة العمل الاسلامي الذي كان بامكانه ان يشكل رافعة للاحزاب. فالبضاعة الجيدة تغري بالمنافسة وتشجع الاستهلاك، والعكس صحيح.

فالحزب منذ تاسيسه، افتقد لرؤية سياسية واضحة وظل مقيدا باليات عمل جماعة الاخوان المسلمين ولم يملك يوما قرارا مستقلا عنها في القضايا الاساسية بل ظل متلقيا لما تقرره قيادة الاخوان. فالرؤية السياسية للحزب حملت ضبابية الاخوان وقابلية منهجهم لشتى التاويلات، الامر الذي يمنع الحزب من التحرك بفاعلية ومبادرة ويلجئه الى الانتظار والسلبية، فالانسحاب.

ان مفهوم الحزب تغير عالميا، وهذا ما على الاحزاب الاردنية ان تعيه، فالحزب المبني على اسس «لينينية» حديدية مغلقة تحرسها تراتبية قيادية وايديولوجيا محكمة لم يعد له وجود، وصارت الاحزاب مثل الشركات الكبيرة المفتوحة للمساهمين كل حسب راسماله. وتحكمها اليات السوق وشروط المنافسة.

وعليه، فللدولة دور في تنظيم المنافسة ودعم (الشركات) الاحزاب، لكن التجربة الاردنية تشير الى فشل الاحزاب والدولة معا في بناء السوق السياسي.

واستمرار حزب جبهة العمل الاسلامي وعدم تعرضه للانقسام لا يعود الى وجود سوق سياسي ناجح، بل الى الرصيد الديني والتربوي والثقافي الذي راكمته جماعة الاخوان المسلمين عبر نصف قرن من العمل، ظلت السياسة فيه احد اهتماماتها الجانبية. غير ان الجماعة ما تزال تستنزف برصيدها دون مردود يذكر. وما قرارها بمقاطعة الانتخابات النيابية والسلطة التنفيذية من قبل الا خطوة لفك اشتباكها مع «السياسة».



ابرشية الموارنة كادت تشعل نيران معركة اعلامية

لم تحاول الصحافة المحلية وهي تتناول رفض بعض الشخصيات الاسلامية طلب الموارنة الاردنيين من امانة عمان تخصيص قطعة ارض لاقامة ابرشية لهم في العاصمة، لم تحاول تضخيم الحدث ووقفت عند حدود التغطية الاخبارية. على الرغم من تزامن هذا الطلب مع تصريحات البطريرك مار نصر الله صفير الذي كان حل ضيفا على عمان للمشاركة في مؤتمر رؤساء الكنائس الكاثوليكية في الشرق الاوسط. هذه التصريحات التي قال فيها ان «العهدة العمرية» مر عليها الزمن. واثارت ايضا ردود فعل غاضبة من بعض القوى الاسلامية ومؤسسات المجتمع المدني التي يسيطر عليها اسلاميون.

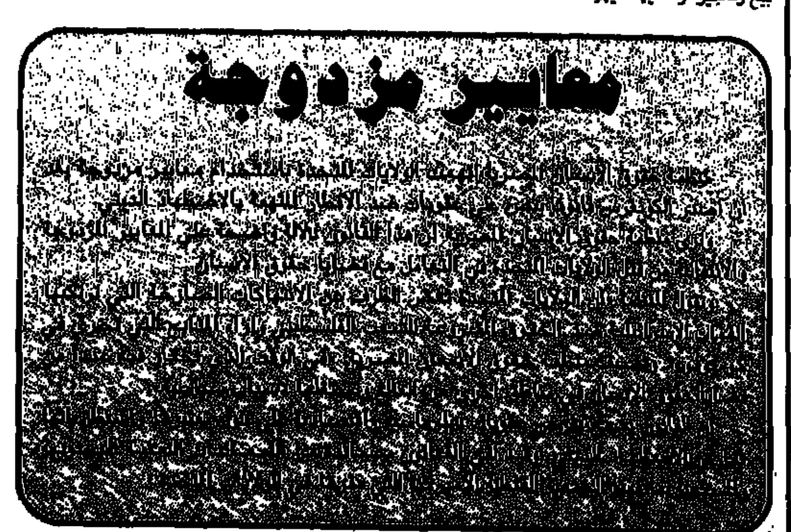
الـ «جوردن تايمز» كانت اول من كشف عن الرسالة التي بعث بها النواب السابقون ابراهيم زيد الكيلاني ومحمد ابو فارس وهمام سعيد الى امين عمان وطالبوه فيها رفض تخصيص قطعة ارض لاقامة ابرشية للموارنة الذين يقدر عددهم بنحو ١٥٠٠ فرد ويعترف بهم كواحدة من تسعة طوائف مسيحية في الاردن بموجب مرسوم ملكي صادر عام ١٩٥٨. حسبما ذكرت الـ «جوردن تايمز» نقلا عن الاب جورج شيحان وعن وزير الاعلام السيد ناصر جودة الذي اوضح ان الدستور الاردني يكفل الحريات الدينية، معلقا على طلب الشخصيات الاسلامية الثلاث بقوله ان اي شخص يستطيع ان يعبر عن وجهات نظره الشخصية وان هذا الامر لا يشكل قضية خلافية. وتشير الـ «جوردن تايمز» في هذا الصدد الى ان جماعة الاخوان المسلمين وجبهة العمل الاسلامي لم تدعما رسميا طلب النواب السابقين

وخلاصة القول فان تعامل الـ «جوردن تايمز» بقي في حدود التغطية الخبرية لحدث كان يمكن ان يتفاعل اكثر خصوصا وان السيد صالح القلاب من «العرب اليوم» تناول الموضوع مؤكدا على حق الموارنة في بناء ابراشية منتقدا طلب النواب ليتلقى بعد ذلك ردا من الكاتب الاسلامي سعود ابو محفوظ الذي دافع في رده عن رسالة النواب لامين عمان موضحا انهم لم يرفضوا اقامة الابرشية من حيث المبدا ولكنهم اعترضوا على تخصيص اراض اسلامية لبناء كنيسة في منطقة لا يقطنها موارنة

لفت الانتباه ان الصحافة الاسبوعية لم تتناول الموضوع بطريقة تؤثر على حساسيته وهو الامر الذي تكرر مع احداث اخرى اثيرت خلال الشهر الماضي تتعلق بالكنيسة وبعض رجال الدين المسيحي كما حصل مع رسالة الدكتور بهجت بطارسة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي حيث قامت صحيفة «شيحان» بنقل الخبر عن الصحف الاسرائيلية. ومشكلة بيع اراضي الكنيسة الارثوذكسية في القدس وتعريبها

في كل هذه القضايا فقد اقتصر دور الصحافة على نقل الاخبار وبشكل موضوعي دون اللجوء الى الاثارة او التضخيم. ففي قضية الدكتور بطارسة اكتفت «شيحان» بنقل الخبر ثم رد كنيسة الفادي الانجيليكية التي اتهمت بطارسة بالانتماء الى المسيحية الاصولية التي تعمل على تهويد المسيحية. حسبما ذكر الرد، واخيرا رد بطارسة نفسه وتوضيحه لوجهة نظره من انه يؤيد التعايش السلمي والسلام في المنطقة.

وعلى صعيد مشكلة بيع اراضي الكنيسة الارثوذكسية في القدس، فقد تبنت الصحافة راي قيادات الكنيسة العرب وادانت معهم سلوكات قياداتها من اصول يونانية واكتفت بالمطالبة بتعريب الكنيسة ووقف بيع وتاجير اراضيها لليهود.



الازمة العراقية تحظى ببريق الاعلام

اجماع على تأييد الخطوة العراقية ودعوات للدول العربية لمساندتها

الازمة الاخيرة بين العراق ومجلس الامن الدولي التي سببها قرار الحكومة العراقية وقف التعاون مع لجان التفتيش تتفاعل على ارض الواقع وارض الاعلام.

وسائل الاعلام الاردنية التي لم تنقطع يوما عن متابعة الحدث العراقي اولا باول، وتعاملت معه كشأن داخلي بحكم العلاقات الوثيقة، اولت الازمة الاخيرة جل اهتمامها وعادت اخبار العراق والكتابة عنه لتحتل سلم اولوياتها.

وعلى عكس بعض الصحف العربية وخاصة الخليجية منها التي وان كانت دعت الى رفع الحصار عن الشعب العراقي اعتبرت في الوقت نفسه، ان قرار وقف التعاون مع لجان التفتيش لا يصب في صالح العراق. فقد اجمعت اغلب ان لم نقل كل التحليلات التي اوردتها الصحافة المحلية على صوابية الخطوة. ويذهب الكاتب شاكر الجوهري في مقال له بصحيفة «العرب اليوم» الى حد اعتبارها خطوة ذكية ومتوقعة بل يقول «انها جاءت متأخرة وكان يجب ان يقدم عليها العراق فورا بعد انكشاف تعاون اللجنة مع اسرائيل» ويكتب فؤاد حسين مؤيدا الخطوة بحماس حتى لو ادى ذلك الى مواجهة عسكرية «اخذها العراق بالحسبان». ويقول فؤاد حسين في «العرب اليوم» «ان ما سيخسره العراق في مواجهة عسكرية لن يزيد على ما يخسره يوميا جراء الحصار». وعلى ذلك يؤكد جهاد المومني في صحيفة «الدستور» ويقول «ان اصحاب القرار في بغداد وضعوا في حسبانهم كل الاحتمالات المترتبة على وقف تعاونهم مع لجان التفتيش. وانهم لم يستثنوا خيار تعرضهم لعدوان عسكري» ويختتم «لكن بغداد ستكسب في كل الاحوال».

الكاتب طارق مصاروة الذي تناول الموضوع في مقالين خلال ثلاثة ايام لم يخف ايضا تأييده للخطوة العراقية وان كان اقل حماسا من الاخرين بالاعلان عن تأييدها بصرف النظر عن النتائج. ويعقد مصاروه في مقالاته بصحيفة «الرأي» مقارنة بين السياسة الاميركية تجاه العراق الماضية في قرع طبول الحرب وسياستها تجاه القضية الفلسطينية ودفعها لعملية السلام

ويرى يحيى محمود من «الاسواق» ان الازمة الاخيرة تختلف عن سابقاتها غير مستبعد لخيار المواجهة العسكرية الذي تتمسك به الولايات المتحدة ويقول «ان هامش المناورة هذه المرة محدود واي خطأ سيعطي العذر العكسي للمواجهة».

وتستبعد افتتاحية «الاسواق - ٩٨/١١/٣» بعد ان تبدي تفهما وتعاطفا مع الخطوة العراقية، الخيار العسكري وتصفه من مخلفات التاريخ كونه لا يلقى قبولا من الدول الاخرى. فالحل الآن على حد رأي الصحيفة - خلاف على التنفيذ. وليس على المبدأ.

وفيما عدا موقف التأييد والحماس للخطوة العراقية فقد دعا عدد آخر من الكتّاب الدول العربية الى مساندة العراق وتفكيك الحصار ودعم القرار الاخير. كما اعادوا التذكير بالمؤامرة الاسرائيلية الاميركية ضد العراق، خاصة بعد انكشاف تعاون لجان التفتيش مع تل ابيب.

واستمرت وسائل الاعلام المحلية في توظيفها لمعاناة الشعب العراقي جراء الحصار لحشد تعاطف الراي العام.

الاعلام الرسمي حافظ على الالتزام بموقف الحكومة الذي عبر عنه وزير الاعلام السيد ناصر جوده حين دعا الى «رفع الحصار عن الشعب العراقي والى تحكيم العقل والمنطق والالتزام بالشرعية الدولية». ومع هذا فان الحدث العراقي احتل صدارة نشرات الاخبار في الاذاعة والتلفزيون

انتخاب العماد اميل لحود رئيسا للبنان في الصحافة المحلية

تغطية اعلامية شاملة وانتقادات للدور السوري نكاية بتصريحات العماد طلاس

اهتمام اعلامي كثيف ومتميز حظيت به انتخابات الرئاسة اللبنانية في التاسع من الشهر الماضي، عكستها كثافة المادة الاخبارية وكثرة التحليلات التي تناولت الحدث متجنبة الخوض في اختيار اللبنانيين للعماد اميل لحود رئيسا لجمهوريتهم وربما لا يخلو من انتقادات للدور السوري في العملية الانتخابية.

استنادا الى تقارير وكالات الانباء العالمية، ومراسليها الخاصين وفرت الصحافة المحلية لقارئها فرصة تكوين صورة شاملة عن مؤسسة الرئاسة وطريقة انتخاب الرئيس ووضعته في راهنية الحدث مع توفير مادة تاريخية ساعدت في توضيح الخريطة السياسية في لبنان وتعقيداتها المحلية والاقليمية.

صحيفة «الدستور» في عددها الصادر في السابع من الشهر الماضي خصصت صفحة كاملة استعرض خلالها الكاتب علي سعادة تاريخ مؤسسة الرئاسة في لبنان منذ عام ١٩٢٠ وحتى الآن ونبذة ذاتية عن جميع الرؤساء الذين تقلدوا المنصب ومقدمة اضافية عن الدستور اللبناني ووثيقة التوافق الوطني في انتخاب الرئيس والتوزيع الطائفي للمناصب.

بيد ان انتخاب العميد اميل لحود الذي سيدخل قصر بعبدا في الثالث والعشرين من الشهر الحالي خلفا للرئيس الياس الهراوي الذي توالى على المنصب لدورتين متتاليتين لم يمر مرور الكرام على كتاب الاعمدة والزوايا في الصحافة المحلية، الذين كعادتهم في نقاش القضايا الخارجية اقليمية كانت ام دولية وطرقها كشأن داخلي - تناولوا انتخاب لحود باهتمام بالغ. ويمكن للمراقب ان يلمس بوضوح في كل ما كتب ان جميع من تناولوا الحدث بالتحليل اجمعوا على احترام اختيار اللبنانيين لشخص العماد اميل لحود للرئاسة [illegible]

قال محمد خروب من «الرأي» «الملفات المتراكمة على طاولة الرئيس الجديد تختلف عن تلك التي بدأ بقراءتها حين تسلم قيادة الجيش البناني .. ووضع حلول وجراحات شجاعة وغير مسبوقة لها لم يستطع حتى خصومه حيالها سوى الاحترام بقدرة الرجل على ادارتها».

ولم يغب عن ذهن كتّاب الاعمدة توجيه او لفت انتباه الرئيس الجديد اميل لحود الى وعورة وتعقد الملفات والقضايا المتراكمة على طاولته ومنها قضية السلام وتزامن المسار اللبناني مع المسار السوري، والوضع المتفجر في جنوب لبنان واحتمالات التصعيد الاسرائيلي الى ملفات الاقتصاد والديون المتراكمة التي تقدر بحوالي ١٥ مليار دولار وارتفاع معدلات البطالة واعادة الاعمار وفوق كل هذا وذاك الطريقة التي سيدير بها الرئيس الجديد دفة الحكم فيما يعرف في لبنان «الترويكا» بين رئيس جمهورية ماروني ورئيس وزراء سني هو السيد رفيق الحريري الذي قد يعاد تكليفه تشكيل الحكومة ورئيس مجلس النواب الشيعي ادارة هذه الدفة خاصة بعد اتفاقية الطائف (١٩٨٩) التي قلصت صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح رئاسة الوزارة، ويعتبر محمد خروب في مقالته المشار اليها «هذه الملفات شديدة التعقيد ويتساءل فيها اذا كان الرئيس لحود قادرا على مواجهتها ويترك الاجابة برسم القادم من الايام».

تحليلات الصحافة المحلية تجنبت الى ذلك تبني رأي المعارضة على قلتها في عملية انتخاب لحود وخاصة رأي الوزير وليد جنبلاط والذي عارض اختيار عسكري رئيسا للجمهورية وقاطع هو وكتلته (٩ نواب) جلسة الانتخاب فلم تقترب تحليلات الكتاب كثيرا او قليلا من رأي المعارضة في الرئيس المنتخب.

ومع هذا فان تحليلات الصحف المحلية لم تخلو من انتقادات حادة للدور السوري في انتخابه

ويعتقد المراقبون الاعلاميون ان هذه الانتقادات ما كان لها الظهور بالحدة التي لم تكن [illegible] كونها تزامنت مع تصريحات العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري [illegible] الاردني في [illegible] حرب اكتوبر ١٩٧٣، وهاجم دوره في عملية السلام هذه التصريحات اثارت ردود فعل عاصفة في وسائل الاعلام المحلية كادت تؤدي الى مزيد من توتير في العلاقات بين عمان ودمشق الفاترة اصلا. ويذهب الكاتب صالح القلاب من «العرب اليوم» الى حد وصف هذا الدور بما اطلق عليه «ديكتاتورية الجغرافيا» فيقول «غدا الثقل السوري هو الثقل الرئيس في لبنان» والآن جاء دور العماد اميل لحود الذي بالتأكيد ليس هو الرئيس اللبناني الوحيد الذي يختار بهذه الطريقة. وللحقيقة فان هناك دولا كثيرة يختار حتى موظفوها من قبل دولة مجاورة ومن قبل دول بعيدة وسبب هذا ان هناك شيئا اسمه ديكتاتورية الجغرافيا وان هناك اشياء اخرى من بينها الحاجة للمساعدات ومن بينها التبعية السياسية

صحيفة «الاسواق» وفي متابعة اخبارية احتلت مكانا بارزا في صفحتها الاولى عدد (٩٨/١٠/١١) كتبت تحت عنوان «دمشق هيئت رئيسا جديدا للبنان» ما يلي «منتصف الشهر الماضي - ايلول - وصلت من دمشق كلمة السر التي اختارت العماد اميل لحود رئيسا للجمهورية



اللبنانية مشيرة بذلك الى الاجتماع الذي عقد بين الرئيس اللبناني الياس الهراوي والسوري حافظ الاسد منتصف ايلول الفائت، وتم التوافق فيه على شخص لحود رئيسا قادما، وقالت الصحيفة ان رئيس مجلس النواب نبيه بري عرف (كلمة السر) قبل الهراوي نفسه في حين استبعدت دمشق رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري الذي قالت انه بقي خارج الصورة. ومرة من جديد عادت «الاسواق» في عددها تاريخ ١٥-٩٨/١٠/١٦ الى متابعة الحدث وعلى الصفحة الاولى ايضا وتحت عنوان «دمشق اختارت حتى قيادة الجيش واعضاء الحكومة وكبار الموظفين في لبنان» اشارت الى ان الرئيس السوري ورغم التهديدات التركية لسوريا وجد الوقت الكافي للاسترخاء ومناقشة الملف اللبناني مع الهراوي اثناء الاجتماع المذكور آنفا والبحث في مخرج دستوري لانتخاب موظف من الفئة الاولى للرئاسة لم يستقل من منصبه قبل عامين كما تنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من الدستور اللبناني والتي كادت ان تحول دون انتخاب لحود الذي بقي على منصبه قائدا للجيش حتى ايام معدودة من انتخابه والحق ان التعديل مر بسرعة فائقة جدا وحظي بتأييد الاغلبية المطلقة من النواب.

ماهر ابو طير من صحيفة «الدستور» ٩٨/١٠/١٤، حاور هاتفيا العماد ميشال عون في منفاه بباريس، والمعروف بمعارضته التدخل السوري في لبنان وتقصد سؤال رأيه بدور سوريا في انتخاب لحود، واجاب عون قائلا «لا يوجد هناك انتخابات من الاساس، فلبنان امسى محافظة تابعة، ولكن الوضع سوف يتغير» وسابقا كان ابو طير حاور المطران مار نصر الله بطرس صفير مطران الموارنة موجها اليه نفس السؤال فاجابه صفير بالقول «نرحب بالرئيس المقبل ولكن الطريق التي تم اختياره بها [illegible] ديمقراطية».

التغطية الاعلامية للحدث [illegible] انتقادها الدور السوري الا انها [illegible] المراقبين هنا موضوعية في [illegible] اللبنانيين واعطت صورة كافية [illegible] الاعلام المحلي بالحدث الاقليمي [illegible] خاصة.

بيع الاسمنت، محاولة للتعادل بعد هزيمة الاتصالات

لم يتمكن الاعلام من التقاط انفاسه بعد تراجع الحكومة عن قرار بيع جزء من شركة الاتصالات، حتى عاجلته الحكومة بخبر توقيع اتفاقية بيع ٣٣٪ من اسهم الاسمنت الى شركة (لافارج) الفرنسية. وقد كانت عمليتا البيع تسيران معا كما لاحظ تقرير لوكالة «رويترز» ١٠/٢٣ «كاهم نقطتين في برنامج الخصخصة ويشكلان لدى البنك والصندوق الدوليين اختبارا حاسما لنوايا الحكومة في موضوع الخصخصة»، واذا كانت الحكومة بتراجعها في العملية الاولى عرضت «مدرسة الاصلاح الاقتصادي ومراكبة التيار العالمي لهزيمة» حسب تعبير الدكتور فهد الفانك («الراي» ١١/١)، فقد بدت اكثر حسما في موضوع الاسمنت وتجاوزت اعتراضات العديد من النواب الذين بدأوا بتنظيم تحركهم لمحاولة ثني الحكومة عن الاستمرار بالبيع، وهي الاعتراضات التي افشلت الاجتماع الاول الذي عقدته الحكومة مع اللجنة المالية في المجلس حسب جريدة («شيحان» ١٠/٢١).

لقد استفادت الحكومة من ان الاعتراضات في موضوع الاتصالات كانت تتركز اساسا على الجانب المتعلق بالشريك الاستراتيجي، في حين ان الشركة الفرنسية التي ستشتري في الاسمنت لا تعتبر شريكا استراتيجيا بل مستثمرا عاديا حسبما اورد الفانك ١٠/٢٦ الذي كتب مقالا موجها للنواب بشكل خاص، تميز بالاشادة بموقف النواب من موضوع الخصخصة الذي وصفه بالداعم والمؤيد لجمل العملية، وقام بلغة هادئة على غير عادته بشرح حقيقة الوضع في شركة الاسمنت. فالمستثمر الفرنسي من بلد صديق ليس له مطامع وله مواقف مشرفة من قضايانا، ودعا النواب لتأييد مشروع البيع، ثم كرر نفس الموقف في مقالة اخرى ١٠/٣١.

الصحف اوردت انباء عن مواقف معارضة البيع يحملها مجلس ادارة شركة الاسمنت ورئيسها، لكن ابراز هذه المواقف لم يكن بالمستوى الذي حظي به موقف رئيس مجلس ادارة شركة الاتصالات.

نقابة العاملين في البناء، وهي النقابة التي تضم العاملين في الاسمنت، اعلنت موقفا معارضا للبيع مفسرة موقفها بالمحافظة على مصالح العاملين في الشركة وهي المصالح التي لن يراعيها الشريك الاجنبي، وهددت النقابة بالاضراب لكنها عادت واجلته اثر جهود اجراها الامين العام لاتحاد النقابات العمالية.

ولان كل طرف يتناول الموضوع من زاويته، فقد اعلن وسطاء في سوق عمان المالي مطالبتهم بعمولة البيع للشركة الفرنسية البالغ ٢٥٠ الف دينار، وطالبوا بتوزيع المبلغ على الوسطاء، وبانتظار منتصف هذا الشهر (تشرين ثاني) حيث يفترض ان يتم تنفيذ اجراءات البيع بعد ان اوقفت الحكومة عمليات التداول باسهم الشركة في السوق منذ منتصف تشرين الاول، سيبقى الاعلام مطلا على القضية وتفاعلاتها، وتستمر الحكومة في محاولتها لكي تمسك العصا من منتصفها بين المعارضة الداخلية ووصايا الصندوق والبنك الدوليين.

(صفر - واحد) مباراة أنصار وخصوم خصخصة الاتصالات

* مصلحة الوطن تتطلب الشريك الاستراتيجي أول الشهر وترفضه آخر الشهر

* أنصار وخصوم الشريك الاستراتيجي في الحكومة يتجادلون عبر طرف ثالث

هل يكون تشرين الاول الماضي الشهر الذي شهد خسارة حكومة الطراونة الحالية بالنيابة عن الحكومات الاربع او الخمس الماضية في امتحانها الرئيسي في مجال الخصخصة، وهو شركة الاتصالات؟

ان السؤال يبدو مشروعاً بالنظر إلى ان مسألة خصخصة الاتصالات كانت تعرض على انها اكثر جوانب القضية خضوعاً للدراسة، وان قرار بيع ٤٠٪ من اسهم الشركة للشريك الاستراتيجي، هو قرار مدروس تماماً ولا يطاله الشك من بين يديه ولا من خلفه

الشهر الماضي شهد ارتفاعاً في وتيرة النقاش والجدال حول الموضوع وذلك كان امراً طبيعياً بالنظر لقرب موعد البت النهائي في عملية البيع التي كان ينتظر ان تتم في مطلع العام القادم حسب تصريحات نسبت لمسؤولين حكوميين ونشرت في («الراي» في ١٠/٢٠)، اي قبل حوالي اسبوع من قرار وقف عملية البيع.

ثمة زمن قصير نسبياً، بين اجتماع الفريق الاقتصادي مع اللجنة الحالية لمجلس النواب في مطلع الشهر وبين اجتماع نفس الفريق بحضور رئيس الوزراء، مع نفس اللجنة النيابية في اخر الشهر، لكن الفارق كبير بين موقف الحكومة في الاجتماعين، بل في الواقع لقد تبدل هذا الموقف كلياً. ففي الاجتماع الاول اكدت الحكومة على موقفها من سلامة وصحة عملية البيع التي تصب في مصلحة الوطن والشركة، بينما كان الموقف في الاجتماع الثاني التراجع عن عملية البيع، وان هذا التراجع يصب ايضاً في مصلحة الوطن والشركة.

وما بين هذين الاجتماعين والموقفين كان هناك جدال عالي الوتيرة اشترك به كُتاب وصحفيون ونواب، ولكن الملاحظة الاهم ان انصار وخصوم البيع للشريك الاستراتيجي داخل الحكومة نفسها خاضوا جدالاً فيما بينهم وإن كان ذلك يجري عبر الحوار مع طرف ثالث.. ولنتابع.

الدكتور فهد الفانك المعروف بآرائه المؤيدة للخصخصة (ويحرص من قبيل الاحترام على تسميتها التخاصية) ولكنه يعترض احياناً على الطريقة التي تجري بها، كتب في زاويته اليومية («الراي» ١٠/١١) مؤكداً ان خصخصة الاتصالات هي الاختبار الحقيقي للحكومة، وهو اختبار يضع مصداقية الحكومة على المحك محلياً ودولياً، وإذا لم تسر العملية قدماً فان احداً بعد اليوم لن يأخذ ما يصدر عن الحكومة مأخذ الجد، ويختتم محذراً من الخضوع لضغوط بعض أصحاب المصالح الذين لهم أجهزتهم الخاصة.

وإذا كانت عبارة أصحاب المصالح الذين لهم اجهزتهم الخاصة عند الدكتور الفانك تشير إلى أطراف معارضة للخصخصة، فان نفس العبارة تقريباً عند الدكتور رياض الحروب تعني اطرافاً مؤيدة للخصخصة عن طريق البيع للشريك الاستراتيجي. فقد كتب الحروب (المدير العام لدار العرب اليوم) في مقالته الاسبوعية («العرب اليوم» ١٠/١٧) بعنوان «ملعون أبو الكوميشن» يقول «اعرف أسماء الرموز التي تقف وراء الشريك الاستراتيجي كما اعرف نسبة العمولة التي يتقاضاها الوسطاء الاردنيون واعرف ايضاً اسم البنك الوسيط الذي يرغب في سرعة الانجاز حتى نصبح دولة ديموقراطية وتقدمية ومتخصصة»

ان نفس العدد من الصحيفة «العرب اليوم» كان يحمل على صفحته الاولى إشارة تقول «العرب اليوم تفتح ملف خصخصة الاتصالات» وتجري مقابلة مطولة مع المهندس علي شكري رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات، الذي قال كلاماً كان مفاجئاً للمتابعين والمهتمين بالموضوع، وخاصة كونه يصدر عن المسؤول الاول في الشركة

ومن ابرز ما جاء على لسان السيد شكري. ان فكرة الشريك الاستراتيجي ابتدعتها الحكومة الاردنية ولم تكن بتوصية من البنك الدولي الذي يوصي بالخصخصة. كما اشار إلى مخاطر امنية لدخول الشريك الاستراتيجي. وعرض ارقاماً حول ارباح الشركة وكشفاً بالمبالغ المالية التي ادخلتها الشركة في خزينة الدولة في السنوات العشر الأخيرة حيث ارتفعت من ٣٧,٥ مليون عام ١٩٨٧ إلى ١٣٢,٠٠ مليون عام ١٩٩٧، ونفى ما يشاع عن تآكل الشركة وزيادة كلفتها بتسارع وعن حاجتها لتكنولوجيا لا تتحصل إلا بالشريك الاستراتيجي، مؤكداً ان كل ما يشاع من مثل هذه الآراء يندرج في إطار سوق مبررات للبيع للشريك الاستراتيجي الأجنبي. كما كشف في حديثه عن قيمة العرضين المقدمين من الشركتين اللتين تقدمتا للشراء، الأول من شركة بريطانية (كيب ان وايرلس) بقيمة ٣٠٠ مليون دولار والثاني من شركة SBC الاميركية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار .. ووصف هذه الأرقام بالثمن البخس.

هذا اللقاء مع المهندس شكري أجراه محمد الصبيحي الذي كتب في اليوم التالي ١٠/١٨ في زاويته اليومية في العرب اليوم مبتدئاً كما يلي: «ثمة سؤال مهم له مغزى بليغ: لماذا ارسل جلالة الملك قبل سفره رجلاً مقرباً منه وهو المهندس علي شكري ليرأس مجلس إدارة شركة الاتصالات عندما أوشكت الحكومة السابقة على بيع ٤٠٪ للشريك الأجنبي، وليقف هذا المهندس الشاب بقوة ضد عملية البيع؟» ثم ينهي الصبيحي مقالته بالتأكيد بأن الشركات الأجنبية التي تعرض المشاركة ترتبط بشركة الاتصالات الاسرائيلية» ثم يتساءل: لماذا يرفض عرض الأمير الوليد بن طلال ويجري استدراج عروض اجنبية أخرى؟

ارتفاع وتيرة النقاش

الحوار مع المهندس شكري ومقالة الحروب والصبيحي، رفعت وتيرة النقاش، فقد نشرت العرب اليوم (١٠/٢٠) رداً من رئيس الوحدة التنفيذية للتخاصية في رئاسة الوزراء السيد عادل القضاة، ناقش فيه ما ورد في مقالة الدكتور رياض الحروب المشار إليها قبل قليل، اكد فيه (أي في الرد) ان قرار تخاصية الشركة استند إلى دراسات مستفيضة! وان الشركات المتنافسة لم تتقدم بعروض اسعار نهائية (بعكس ما جاء في مقابلة شكري) ونفى ما قاله الحروب عن وجود وسطاء ومستفيدين او وكلاء للبيع.

لكن مقابلة شكري ومقالة الصبيحي استدعت رداً أخر (العرب اليوم ١٠/٢٢) ويبدو ان انصار البيع للشريك الاستراتيجي وجدوا صعوبة في النقاش العلني مع شكري كونه جزء من الحكومة، فاختاروا مناقشته عبرطرف ثالث، ولهذا ردت وحدة التخاصية رداً موقعاً باسم مسؤول العلاقات العامة فيها، وموجه للكاتب الصبيحي لكنه يناقش اراء علي شكري.

لغاية هذه اللحظة، كانت المسألة لدى الحكومة تسير باتجاه استكمال إجراءات البيع، وكان وزير البريد والاتصالات قد عاد لتوه من مؤتمر عقد في امريكا خاص بالاتصالات وقد اكد فيه أن الحكومة تسير بجدية كاملة لخصخصة شركة الاتصالات عن طريق إدخال شريك استراتيجي.

ومن جهة أخرى كان بعض كتاب الصحف ينتقدون الأمر باعتباره حاصلاً لا محالة، فكتب طارق مصاروه (الراي ١٠/١٨) محذراً من انتقال الدولة إلى دور الطرف المتفرج على فظائع رأس المال كما كتب د. منير حمارنه (الدستور ١٠/٢١) مطالباً بإعادة النظر بسياسات الخصخصة وأبدى مازن الساكت (الدستور ١٠/٢٤) استغرابه من الاصرار على الخصخصة في القطاعات المتصلة بالخدمة العامة، فيما اشار راكان المجالي (الدستور ١٠/٢٥) إلى ضرورة أن تحترم الحكومة رأي اغلبية النواب الذين يؤيدون التوجه لإيقاف خصخصة الاتصالات.

في ظل هذا النقاش، وفي ظل غياب المعلومات عن الشكل الذي اتخذه النقاش فعلياً في الحكومة التي اتضح أن هناك فيها وجهتا نظر، الأولى للفريق الاقتصادي المؤيد للبيع، والثانية للشركة ممثلة برئيس مجلس إدارتها الذي يرفض البيع للشريك الاستراتيجي، في هذه الأجواء عقد الفريق الاقتصادي اجتماعاً مع اللجنة المالية لمجلس النواب اعلن فيه عن قرار الحكومة وقف الاستمرار بعملية البيع للشريك الاستراتيجي بسبب انسحاب إحدى الشركتين المتقدمتين للشراء مما يجعل البيع قراراً غير منطقي.

القرار اثار ارتياحاً نيابياً وإعلامياً، لكن الحكومة التي كانت تعتبر خصخصة الاتصالات عن طريق البيع «الانجاز الاكبر الذي تتعاون بشأنه السلطات التنفيذية والتشريعية نظراً لأهمية الاستراتيجية وحجم الاستثمار فيه» كما جاء في الأسواق في بداية تشرين (١٠/٣) لم تستطع إخفاء خيبة أملها من قرار التوقيع على الهزيمة» التي اضطرت اليه، ويرى البعض أن الزمن لم يخدم حكومة الطراونة، فهي تحملت مسؤولية التراجع عن قرار لم تتخذه ولكنها التزمت به ودافعت عنه، وأضاعت بالتالي فرصة تقديم قرار التراجع كإنجاز تقدمه استجابة للرغبة الشعبية، ولذا فلا يخلو من طرافه قيام الدكتور ميشيل مارتو وزير المالية يوم ١٠/٣٠ اي بعد ثلاثة أيام على القرار الجديد بمطالبة الشركة بتحويل مبلغ ٤٧ مليون دينار لحساب الخزينة والالتزام بتحويل ١١ مليوناً شهرياً وذلك بالنظر لعدم دخول شريك استراتيجي.

إنت متأكد إنه مش رايح يشوفنا؟!

البحث عن العمالة الوافدة المخالفة!!

قضية العمالة الوافدة: حرية الحصول على معلومات تتطلب وجود معلومات

وجدت وسائل الاعلام نفسها في حالة حيرة وهي تتابع قضية العمالة الوافدة والاجراءات التي اعلنتها وباشرتها الحكومة لضبطها وتصويب اوضاعها.

تكاد القضية بمجملها تحظى باجماع لم يحصل سابقا، فهذه ليست المرة الاولى التي تثار بها، فقد طرحت عدة مرات فيما مضى كان اخرها ما حاولته الحكومة السابقة في بداية عهدها، الا انها لم تكن تحتل موقعا مهما في اولويات تلك الحكومة، وقد اثيرت حينها بعض الاعتراضات من قبل اطراف اقتصادية وسياسية واعلامية، وهي اعتراضات لم تظهر هذه المرة، وربما كان ذلك بسبب الاهمية والحجم الكبير الذي اخذته قضية البطالة عموما في كتاب التكليف وخطاب الحكومة امام النواب ومناقشات النواب انفسهم كما في مختلف الاوساط السياسية والاعلامية داخل وخارج الحكومة.

هذا الاجماع كان يفترض ان يسهل امام الحكومة مهمة ابراز موقفها واخراجه اعلاميا بصورة منسجمة، لكن ما الذي جرى وما زال يجري؟

لقد برزت اشارات عديدة منذ البداية الى ان الموقف الرسمي لم يتضح ويتحدد بشكل نهائي من الجدوى الاقتصادية والسياسية لعملية ضبط «وترحيل» العمالة الوافدة، فقد كان الدكتور صالح خصاونة وزير العمل في الحكومة السابقة اكثر وضوحا في ابداء «عدم الوضوح» والحسم هذا، وذلك عندما التقاه الدكتور فهد الفانك في برنامجه «من جهة اخرى»، وتحدث عن مسائل العرض والطلب فيما يتعلق بعنصر العمل في الاقتصاد ككل، اضافة لاشاراته حول الاستحقاقات السياسية لعمليات الترحيل المحتملة، فيما كان وزير العمل الحالي وفي نفس البرنامج اكثر ترددا وتعميما عندما طرح موقفه وعزا ذلك الى غياب المعلومات حول الارقام سواء تلك الخاصة بالبطالة او بالعمالة الوافدة.

بدء الاجراءات

عقدت الحكومة في اليوم الاخير من شهر ايلول اجتماعا اعلنت فيه بدء اجزاءاتها التنظيم سوق العمل، وظهرت الصحف في اليوم التالي تحمل ذلك في عناوينها الرئيسة، واشارت الى ان المطلوب هو تنفيذ القوانين، والتعليمات الموجودة، وليس ايجاد اخرى جديدة، ودعت الى تفعيل نظام تحديد اماكن سكن غير الاردنيين وتحديث الوحدة المختصة في هذا الامر في جهاز الامن العام

وبدا واضحا ان هناك وزارتين تعنيان بالقضية، وهما وزارتي العمل الداخلية، ولهذا حرص وزير الاعلام في لقائه الاسبوعي مع الصحافة على اصطحاب وزيري العمل والداخلية على التوالي في محاولة لكي تكون المعلومات اكثر دقة.

لكن اول مشكلة اثيرت في الاعلام كانت تتصل بما نشر من اخبار حول اعتقالات ومداهمات قامت بها قوى الامن اثناء «تفعيلها لانظمتها» وهو الامر الذي نفاه وزير الداخلية في اول حديث له عن هذا الامر وعاد بعد ايام الى اعلان الاعتذار عما سماه «تجاوزات يمكن ان تكون قد حصلت».

هذه الاجراءات اثارت بعضا من ردود الفعل من قبل بعض الصحفيين، فكتب رامي خوري (محلل سياسي في «الجوردن تايمز») مقالا طويلا ابدى فيه استغرابه لهذه الاجراءات القاسية وتساءل عن صلة هذه الممارسات مع شعارات الشفافية والديمقراطية والمسؤولية التي اعلنتها الحكومة. وقد عاد خوري في زاوية «رسالة الى المحرر» في نفس الصحيفة لكي يشكر الحكومة على الاعتذار الذي اعلنته وقال ان هذا الاعتذار سلوك يدل على ثقة عالية بالنفس ومستوى من المسؤولية والشجاعة.

حديث الارقام

الارباك الاكبر كان يتعلق بمسألة الارقام، ورغم ان الحكومة اعلنت في بداية تشرين اول انها لا تملك ارقاما دقيقة لاعداد العمالة الوافدة، وان تقديراتها تشير الى بضع مئات، الا ان وزير الداخلية بعد ايام معدودة من الاجراءات، اعلن ان الحكومة توصلت لارقام العمالة الوافدة، واعلن انها تصل الى مليون عامل، وعند تفصيل هذا الرقم حسب جنسية العمال، اورد ارقاما بعضها مقرب لاقرب عشرة آلاف او ألف ولكن بعضها كان بغاية الدقة فبينما اعلن ان هناك ١٦٠ الف عراقي، و٤٢٠ الف مصري، الا انه قال ان هناك ٢٣١٢ سودانيا، و١٠١٣ تركيا .. وهكذا.

ولكن هذه الارقام لم تصمد طويلا وعاد الحديث عن ارقام اخرى، ففي نهاية الشهر اعلن في اجتماع للحكومة ان هناك ٧٣٠ الف عامل وافد، بفارق يزيد عن الربع مليون فقط عن الرقم الاول

التصويب

القضية الاخرى التي شهدت تقلبا هي مسألة التصويب، والتصويب يعني الترخيص، فقد اعلن وزير العمل في منتصف الشهر ان مكاتب الوزارة تستقبل المقبلين على التصويب حتى ساعات المساء، وان الوزارة تنجز يوميا ما بين ١٠٠٠ - ١٥٠٠ ترخيص، وان مكاتبها تواجه ضغطا وانها تدرس تزويد هذه المكاتب بكوادر جديدة.

لكن تقريرا نشرته «العرب اليوم» بعد ذلك بايام اوضح ان الاستجابة ضعيفة رغم ان مكاتب وزارة العمل تعمل على حث العمالة الوافدة على الاقبال على تصويب اوضاعها. ويبين التقرير ان هناك مشكلة في الرسوم جعلت اغلب المصوبين لاوضاعهم يندرجون تحت قائمة العمالة الزراعية التي تستوفي الوزارة مبلغ ٣٠ دينارا مقابل كل ترخيص في حين تصل الرسوم في مهنة اخرى الى ١٢٠ دينارا، وقد اكد اكثر من مصدر رسمي ان مجموع العمال الذين صوبوا اوضاعهم لغاية نهاية تشرين اول لم يتعد ١٠٠ الف عامل.

القضية ما زالت قيد البحث، وتخضع للتناول الاعلامي الرسمي وغير الرسمي، وتشتبك بقضايا اقتصادية اخرى لصيقة بها مباشرة كالبطالة وقضايا الحد الادنى للاجور الذي تتردد الحكومة في اتخاذ موقف واحد ومستمر منه، وحتى وزير العمل الذي تحدث في التلفزيون معلنا موافقة متحفظة على فكرة الحد الادنى للاجور، ثم عاد في حديثه مع وسائل الاعلام برفقة وزير الاعلام للحديث عن ان قضية الحد الادنى للاجور قضية خطيرة في ظل غياب المعلومات وقد تؤثر سلبيا.

مثل هذه المسائل كانت مجالا لتناول بعض الكتاب في الصحف، فكتب فهد الفانك «الرأي» مطالبا بالشمولية في معالجة البطالة، كما كتب خالد الزبيدي في «العرب اليوم» مشيرا الى ان تنظيم سوق العمل لا يعني التخلي عن العمالة الوافدة، لكنه حذر من وجود بطالة في صفوف العمالة الوافدة ذاتها مما يحمل مخاطر اخرى

لقد كانت هناك اشارات عديدة تبين ان الحكومة تدرك على ارض الواقع ابعاد المشكلة التي تفاقمت عبر عشرات السنين، وهي في سبيل ذلك وقعت اتفاقية مع مصر كونها موطن اغلب العمال الوافدين في الاردن.

واعلن الطرفان عن تفاهمهما على الاجراءات المتبعة، لكن الحملة الاعلامية والامنية لاجل اجراءات الضبط وجدت صدى احيانا في هجوم بعض كتاب الصحف ورواد او «زبائن» البرامج التلفزيونية الذين اعلنوا مواقفا تتميز بالانفعال واستسهال تناول الموضوع، فنقرأ مثلا الكلام التالي «من هي الجهة المسؤولة عن وجود هذا المليون يسرحون ويمرحون . ويحتلون الوظائف . ومن المسؤول عن اطعامهم مليونين او ثلاثة ملايين رغيف خبز وسقيهم ثلاثة ملايين لتر ماء بالاضافة لماء الغسيل والتنظيف».

بينما كتب آخر «.. بهذا نتخلص من الوافدين الذين يشاركون المواطنين لقمة العيش وشربة الماء»، بينما كتب ثالث ومن زاوية «قانونية» يقول: «ستقبل العمالة الوافدة المغادرة على نهب كل ما هو في طريقها بأية وسيلة كانت لقاء عدم عودتها الى ديارها خالية الوفاض فهل يتفتق ذهنها عن اساليب جديدة في عالم الاحتيال تتناسب وطبيعة التشريعات المنوي تفعيلها»

يضاف الى ذلك العديد من الاتصالات مع التلفزيون اثناء بث البرامج ذات العلاقة والتي من اطرفها اتصال اردنيين في الخليج وهم يسدون نصائح في كيفية التخلص من العمالة الوافدة التي تخرج العملة الصعبة من الاردن!! متناسين انهم هناك لجلب العملة الصعبة ايضا

القضية لم تنته بعد، لا على الصعيد الاعلامي ولا على صعيد الواقع، بل لم تبلغ ذروتها، ذلك ان قضية بلغت من العمر «عتيا» ودخلت وتشابكت مع التركيب الاجتماعي والاقتصادي في البلد، سوف تأخذ زمنا لحلها، ذلك انها ليست بالدرجة الاولى قضية اعلامية.

هل هناك صحافة معارضة في الاردن؟

محمد ناجي عمايرة

سؤال يطرح نفسه، مع تبلور التعددية السياسية والحياة الحزبية، والتحول الديمقراطي في السنوات الاخيرة. وقبل ان اجيب عن السؤال .. نثير سؤالا اخر عن معنى صحيفة المعارضة؟

واذا اتفقنا على ان المرحلة الديمقراطية التي بدات مع انتخابات عام ١٩٨٩، وما تلاها من تحولات في اطار الحريات العامة وحرية الصحافة والاعلام، بنسب متفاوتة، لا مكان هنا للحديث عن مداها، وطبيعتها وديمومتها وسقوفها، قد اتاحت مجالا واسعا - او نسبيا - لتعددية سياسية وبالذات حزبية، وظهور العديد من الصحف الحزبية وغير الحزبية، الاسبوعية واليومية والدورية، والمتخصصة، في اجواء مناسبة، بقدر ما.

اذا اتفقنا على ما قلناه اعلاه، فاننا ينبغي ان نشير الى ان هذا استدعى تعبيرا عن وجهات نظر متعددة، في المسائل الوطنية والقومية والدولية التي هي على تماس متفاوت الاهمية مع المجتمع الاردني، والعربي والدولي

وهذا التعبير استدعى، بالضرورة، وجود صحف ووسائل اعلام تحمله الى الناس وتشرحه او تفسره.

لكن الى اي حد يمكن اعتبار صحيفة ما صحيفة معارضة (بكسر الراء) او معارَضة (بفتحها) ، واعتبار صحيفة اخرى، على عكس ذلك (موالية)؟

ارى ان الاجابة على هذا التساؤل ليست نهائية، ولا هي سهلة، وستظل موضع خلاف او اختلاف بين من يجيبون، لاسباب متباينة، بينها وجهة نظرهم في المعارضة والموالاة، ودلالات كل منهما.

واعتقد ان المعارضة في النظام الديمقراطي تكون للحكومات لا للحكم. وخصوصا لدينا في الاردن، حيث تواضعنا على ثوابت اساسية لا خلاف عليها، ولا اختلاف حولها هي: «مؤسسة العرش (او النظام) والدستور والميثاق الوطني، وهو النص الذي وقع عليه اجماع وطني عام، نتيجة مشاركة جميع الوان الطيف السياسي الاردني في وضعه من خلال اللجنة الملكية للميثاق الوطني، والمؤتمر الوطني العام الذي اقره.

وهذا يعني ان المعارضة تنصب على سياسات الحكومة وبرامجها وادائها، واشخاصها او تشكيلتها، ومدى قدرتها على النهوض بمسؤولياتها.

وفي مجتمع تعددي (سياسيا وفكريا واجتماعيا) لا بد من وجود وجهات نظر مختلفة حول القضايا الوطنية والحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه المجتمع. وهذا الاختلاف هو الذي يخلق المعارضة، حين تتبنى الحكومة احدى وجهات النظر هذه، فيما يتبنى حزب او مجموعة او هيئة او صحيفة وجهة نظر اخرى، مخالفة.

لكن الخلاف يظل قائما حول طبيعة المعارضة السياسية وهل هي دائمة، او مؤقتة، او محددة بقضية ما، وهل يمكن ان ينتقل الحزب المعارض (ما دام خارج الحكم، وما دمنا لم نتداول السلطة على اساس حزبي، او من خلال انتخابات عامة)، من موقع المعارضة، الى موقع الموالاة، حسب الحكومة القائمة وطبيعتها وممارساتها .. ام يظل، معارضا ما دام لم يصل، هو الى الحكم، او يشارك بفعالية، في احدى الحكومات!

اسئلة، ومسائل اضعها بين يدي الموضوع الذي اطرحه، من باب الدراسة الاعلامية، لا السياسية، ومن باب البحث في تاثير الاعلام، والصحافة وسيلة من وسائل الاعلام، في هذا الميدان، لا اكثر.

وليعذرني الزملاء الصحفيون ان انا قلت ان صحيفة المعارضة الحقيقية لم تتبلور بعد، ولم توجد، حتى الساعة، في الاردن، وهذا لا يعني انني انتقص من جهود الكتّاب والصحفيين واصحاب الصحف، (هذه تسميات شائعة في بلدنا ونحتاج الى تحديدات ومحددات)، ولا اقلل من دور معارضتهم للحكومات المتوالية، ولا من قدرتهم على عرض ارائهم وابداء مخالفاتهم وانتقاداتهم لها. لكنني اتحدث عن الانتظام في هذا الدور وفقا لمنهجية اعلامية محددة وواضحة، وعلمية.

وارى ان صحف المعارضة الاساسية تتركز في الصحافة الحزبية وهي صحافة اسبوعية، او نصف شهرية، او شهرية احيانا، وقد عبرت عن وجهات نظر الاحزاب التي تصدر باسمها او عنها، ومن ذلك صحيفة «السبيل» الاسلامية، و«الجماهير» الشيوعية، و«البعث» القومية، و«الاهالي» اليسارية. وهناك صحف ومجلات ودوريات ونشرات اعلامية حزبية اخرى، لم يكتب لها الاستمرار، وتفاوتت من حيث اهميتها وانتشارها وتاثيرها. مثل صحيفة «العربي الديمقراطي» التي كانت تنطق باسم الحزب العربي الديمقراطي «الذي شكل ائتلافا، ثم اندماجا مع عدد من الاحزاب القومية واليسارية، تحت اسم «حزب اليسار الديمقراطي»، ولا ادري اذا كانت النشرة ما تزال تصدر ام توقفت.

وهناك صحف معارضة (غير حزبية) مثل «المجد» القومية الاسبوعية و«الميثاق» الاسبوعية، ثم الشهرية حاليا. وكل منهما تحمل وجهة نظر سياسية وايديولوجية في ما تنشره من اراء، وتعليقات وما تثيره من قضايا ومشكلات. وقد نعمد الى وقفة اطول عندها في مقالات اخرى

وقد يكون فاتني اسماء صحف ومجلات حزبية، اخرى، لا اعرف عنها. فليعذرني اصحابها، لانني لست في صدد الاحصاء، بقدر ما انا احاول معالجة الامر من باب التمثيل وضرب الامثلة، على صحف المعارضة، او الاشارة اليها.

واما الصحف اليومية. فلا ارى ان هناك صحيفة معارضة بالمعنى المستمر والدائم، وانا في الاصل ضد ما يسمى المعارضة الدائمة، ما دمنا لا نتداول السلطة على اساس حزبي، او منظم، وما دام تشكيل الحكومات فرديا او يخضع للظروف الموضوعية التي تحكم التشكيل، محليا وعربيا ودوليا، ولا تصنعه الاحزاب ولا يعبر عن التعددية السياسية في بلدنا.

وخلال السنوات الثلاث الاخيرة، وقعت احداثا بارزة، وطرات متغيرات وقضايا واجراءات مهمة. تعاطت معها الصحف اليومية بمستويات متفاوتة من حيث الموقف، وطبيعة العرض، والتناول، واسلوب النشر.

ومن ذلك القضايا السياسية البارزة: معاهدة السلام، التطبيع، العلاقات الاردنية - الاسرائيلية، العلاقات الاردنية مع العراق وسورية، قضية محاولة اغتيال «خالد مشعل»، وغيرها، او القضايا الاجتماعية مثل جرائم القتل التي وقعت في البلاد، او قضايا الفقر والبطالة، والعمالة الوافدة، واخيرا قضايا الحريات العامة والقوانين الناظمة لها مثل: قانون الانتخاب، قانون الاحزاب، قانون المطبوعات والنشر . وقضايا الفساد المالي، والاداري .. وقضايا مياه الشرب، والغذاء، والدواء . الخ. وكل تلك القضايا التي ما يزال بعضها عالقا، وقفت منها الصحف اليومية مواقف مختلفة، وتراوحت بين النقيض، ونقيضه . ففي حين كانت احدى الصحف مثل «العرب اليوم» تنفرد وتحقق سبقا صحفيا في كشف مسالة «تلوث المياه» مثلا، كانت صحف اخرى تنتظر او تتمنع عن النشر الى حين ان تلتقط انفاسها، وتمسك بطرف اخر لخيط المشكلة، محاولة اللحاق!!

ولا اريد ان اصدر حكما تقييميا على الصحف اليومية، او اميز واحدة على الاخرى، ولكنني ارى ان التسابق على الانفراد بالخبر، او المعلومة، من طبيعة المهنة، ولا يمكن ان يقتصر الامر على صحيفة واحدة بشكل دائم، وهذا لا يحدد طبيعة الصحيفة، وهل هي معارضة، او موالية .. وما دمنا قد اكدنا انه لا توجد معارضة دائمة، ولا موالاة دائمة، في الحياة السياسية العامة، في بلادنا .. فالاحرى الا يكون هناك صحافة معارضة دائمة، او صحافة موالاة دائمة. والامر متوقف على طبيعة المشكلة او القضية التي تثيرها هذه الصحيفة او تلك.

تبقى مسالة حرية الصحافة في اثارة كثير من قضايا المجتمع، وهذا محكوم بهامش الحريات العامة او الصحفية، المتاح، وقدرة الصحيفة على استخدامه، سواء اكانت الصحيفة مملوكة كليا للقطاع الخاص، ام للقطاع العام . ومدى قدرة ادارتها وهيئة تحريرها على التحرك وفقا للهامش المتاح ووفقا لنهجها الاعلامي او السياسي او الاجتماعي الذي تختطه لنفسها!

وقد يسال سائل : لماذا هذا التحرك في اطار العموميات، ولماذا لا تذهب الى عمق المسالة، وتلامس القضايا، باسمائها، والصحف بمسمياتها، واقول ان حرية الحركة، تبقى غير متاحة، تماما، في هذا المجال،

يومية سادسة في الطريق

المسائية مطلوبة وسوقها مختلف عن باقي اليوميات

سوق الصحافة الاردنية سيكون خلال الشهر المقبل على موعد مع يومية سادسة، حيث تقدمت الدار الوطنية للصحافة والنشر التي تصدر «العرب اليوم» بطلب للحصول على رخصة جريدة مسائية يومية باسم «المسائية» وسيراس تحريرها الزميل باسم سكجها الذي انتقل مؤخرا من «الدستور» الى «العرب اليوم» كمستشار وكاتب.

باسم سكجها الذي كان قد اصدر مسائية (اخر خبر) قال انه وبرغم توقف «اخر خبر» عن الصدور الا ان التجربة شكلت بالنسبة له دفعا للامام بخصوص ضرورة وجود جريدة مسائية في الاردن، فهناك حسب قوله طلب من القراء على صحيفة مسائية ويتوقع ان تحقق «المسائية» المرتقبة نجاحا، خاصة وان وضع الاتصالات وسهولتها الان اكبر بما لا يقاس من السابق مما يوفر امكانية الحصول على معلومات واخبار تجعل من «المسائية» صحيفة مطلوبة.

وحول فيما اذا كان هناك تقاطعا من نوع ما مع «العرب اليوم» كونهما يصدران عن نفس الدار، قال سكجها ان «المسائية» جريدة مختلفة جديدة بكادرها وطرحها وسياستها.

اضاف سكجها ان قارىء «المسائية» لن يعتبرها جريدته الوحيدة، ويتوقع ان تكون «المسائية» الجريدة الثانية للقارىء الذي اعتاد قراءة احدى الصحف اليومية الاخرى.

وحول ما اشيع عن انتقاله لـ «العرب اليوم» من ان هناك منصبا منتظرا له فيها، نفى سكجها ذلك، وقال: لقد قدمت لـ «العرب اليوم» كمستشار وكاتب زاوية فقط، وقال ان اعلان رئاسته لتحرير «المسائية» المنتظرة يقطع نهائيا اية توقعات اخرى.

ومما يذكر ان الاستعدادات جارية في نفس الدار لاصدار يومية ناطقة بالانجليزية يشرف عليها الزميل رمزي خوري الذي غادر الـ «جوردن تايمز» وهي اليومية الانجليزية الوحيدة للان.

ويثير هذا الزخم في العرض في سوق الصحافة اليومية تساؤلا ودهشة في الوسط الصحفي حيث تكثر الشكوى من تراجع في حجم التوزيع في كل الصحف اليومية والاسبوعية.

مع ذلك فان سكجها في حديث مع الـ «جوردن تايمز» ابدى تفاؤله فيما يتعلق بحجم التوزيع المتوقع لصحيفته حيث اشار الى انه سيبدأ بـ (١٥) الف نسخة لكي يتم رفعها فيما بعد الى (٢٠) الف نسخة، مضيفا ان الصحيفة ستبدأ براسمال قدره (٥٠٠,٠٠٠) دينار، وهو الحد الادنى المطلوب، حسب قانون المطبوعات والنشر الذي اقر في ٩٨/٩/١، لتاسيس صحيفة يومية.

قيل وقال

جريدة الأسواق تتأهل لإدارة القناة الفضائية

بدات الشركة العربية للاستثمار الإعلامي (جريدة الاسواق) عملية إعادة هيكلة ورفع راس مال وذلك من اجل أن تتاهل لادارة وتشغيل القناة الفضائية الأردنية مع مطالع العام القادم ولاجل ذلك وقعت العربية للاستثمار الاعلامي مذكرة تفاهم مع مؤسسة الاذاعة والتلفزيون باعتبارها الجهة الرسمية المالكة للقنوات التلفزيونية والاذاعية بعد تحويلها إلى "مؤسسة" مستقلة مالياً وإدارياً. أصبح بإمكان مؤسسة الاذاعة والتلفزيون قانونياً، أن تتصرف استثمارياً ومالياً بهذه القنوات دونما إخلال بملكية الدولة وعلى هذه الخلفية القانونية استطاعت المؤسسة ان تقبل وتدرس وتبت في الطلب الذي تلقته من الشركة العربية للاستثمار الاعلامي لإدارة وتشغيل القناة الفضائية

مصادر العربية للاستثمار تقول ان الشركة (قابضة راسمالها خمسة ملايين دينار) هي أول شركة إعلامية أردنية مملوكة بالكامل للقطاع الخاص، حيث لم تساهم بها الحكومة مباشرة أو من خلال صناديقها أو أذرعها الاستثمارية. وبموجب هذه الخصوصية التي اصدرت بها جريدة "الاسواق" اليومية التي احتفلت قبل ايام بدخول عامها السادس، فان القطاع الخاص سيتولى ولأول مرة الاستثمار التلفزيوني في الاردن ليحقق بذلك مطالب الذين يرون أن القطاع الخاص اكثر اهلية لإدارة الإعلام المرئي والمكتوب والمسموع

وتجدر الاشارة إلى أن العربية للاستثمار الإعلامي كانت قد استملكت موجودات جريدة "صوت الشعب" اليومية في أعقاب فترة طويلة من التعثر وقد دفعت العربية للاستثمار الاعلامي (الاسواق) حوالي ثلاثة ملايين دينار ثمناً لموجودات جريدة الشعب، بين ارض ومطبعة ومبان في نفس شارع الصحافة الذي تتواجد فيه الصحف اليومية الأخرى. وبموجب هذا الالتزام المالي الذي دفعته جريدة "الاسواق" لشراء جريدة "الشعب" فقد وقعت تحت عبء مالي أعاق سرعة نموها فهي الصحيفة الأردنية والعربية الاولى المتخصصة بالاقتصاد والأعمال حيث لقي صدورها استجابات كبيرة. غير أن اعباءها المالية اعاقت سرعة نموها فبقيت محتفظة بخصوصيتها كجريدة للنخبة السياسية والاقتصادية، بانتظار ان تعالج موضوع الرسملة والتشغيل ويأتي إضافة القناة الفضائية إلى هذه الشركة كخطوة جذرية تنقل الشركة وجريدة «الاسواق» والخدمة التلفزيونية حسب قطاعه إدارتها، إلى مرحلة جديدة بها ما يشجع على رفع راس المال إلى ١٥ مليون دينار علماً بان مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ستكون شريكاً في ارباح القطاع الخاص من استثمار القناة الفضائية

وقالت مصادر الشركة أن إجراءات إعادة الهيكلة ورفع راس المال قد بدأت في الاسبوع الاخير من الشهر الماضي حيث ابدت البنوك والشركات الصناعية والصحف اليومية الاخرى استعداداً مشجعاً للمساهمة وإذا قدر للصحف اليومية والأسبوعية الاخرى أن تساهم في عملية مضاعفة راس مال الأسواق (العربية للاستثمار الاعلامي) بضعفين، فستكون تجربة اولى من نوعها في المنطقة . كافة الصحف تساهم براسمال صحيفة يومية منافسة، ومعظم المؤسسات المالية والصناعية الوطنية تساهم بإدارة قناة فضائية.. هكذا يامل القائمون على المشروع، وامامهم حتى نهاية هذا العام لتنفيذ هذه الخطوة قبل أن يتولى القطاع الخاص إدارة واستثمار القناة الفضائية الأردنية.

الساخرون وموائد الحكومة

عشرات التعليقات والمقالات التي يكتبها الصحفيون والصحف حول اللقاء الذي ضم رئيس الوزراء مع الصحفيين والاعلاميين، والتي تميزت في اغلبها بالاشادة والدعوة للمزيد من هذه اللقاءات، لكن ثلاثة من الكتاب الساخرين (يوسف غيشان، محمد طمليه، عبدالهادي المجالي) الذين حضروا اللقاء، كشفوا جانباً خاصاً في اللقاء، كسبب لإشادتهم به، وهو الخاص بوليمة الغداء التي اقامها الرئيس لهم.

يوسف غيشان اشار في زاويته في العرب اليوم (١٠/٢٢) إلى قاعدة «اطعم الفم يستحي القلم» تكمن وراء الدعوة

وقدم حلاً للصعوبة التي واجهها وزير الاعلام في تمثيل كافة الأطياف الصحفية على مائدة رئيس الوزراء، وذلك عن طريق تطبيق نظام (الطارات) حول الطاولة وهو تقليد متبع في المناسف وختم مقالته بقوله «لا تزعلوا لاني لم اكتب عن شيء سوى الطبايخ. لقد كتب عن أهم ما كان في الجلسة»

كلام دافىء بحق المشرق الاعلامي

في النقاش الذي جرى بين الدكتور فهد الفانك («الراي» ١٠/١٧) والاستاذ راكان المجالي («الدستور» ١٠/٢٠) حول التقاليد الصحفية الخاصة بحق الصحفي (او عدمه) في الكتابة في اكثر من صحيفة، خص كل من الكاتبين صحيفتنا «المشرق الاعلامي» ببعض الكلام الدافىء والمشجع

فالدكتور الفانك الذي يؤيد حق الكاتب بالنشر في عدة صحف شرط ان لا تكون منافسة. يسأل الاستاذ المجالي الذي يبدي تحفظه على هذا الحق «ترى ماذا يقول السيد راكان في صحيفة «المشرق الاعلامي» التي تمثل ارقى التقاليد الصحفية الدولية والمتخصصة في الاعلام والاتصال بالذات، وهل يلوم كتاب الصحف اليومية والاسبوعية الذين يلتقون على صفحاتها ومع ذلك تبقى متميزة عن كل الصحف الاخرى؟»

لكن الاستاذ المجالي يؤكد في تعليقه على راي الكاتب الفانك انه «يشارك الفانك التقدير والاعجاب بهذه التجربة الصحفية المميزة ابداعا وموضوعية».

نحن في «المشرق الاعلامي» اذ نشكر الكاتبين المحترمين على هذه الثقة والتقدير لصحيفتنا. صحيفة الاعلام والاعلاميين، نؤكد ان ذلك يشعرنا بحجم المسؤولية الذي تطمح الصحيفة لحملها

اختلاف أثناء التمثيل واتفاق في الواقع

أوقفت شرطة السلطة الفلسطينية يختاً اسرائيلي قرب سواحل غزة عندما كان يقوم بتصوير خبر للقناة الثانية للتلفزيون الاسرائيلي وقد حال سلاح البحرية الاسرائيلي دون اعتقال الاسرائيليين من قبل الشرطة الفلسطينية في نهاية حادثة مثيرة.

وكان فريق من مراسلي القناة الثانية قد انطلق لإعداد خبر مصور عن كوماندو البحرية الذين اغرقوا السفينة المصرية "الأمير فاروق" قبل خمسين سنة. وقبيل انتهاء التصوير، على بعد ٢.٥ كيلو متر غربي غزة، قام حرس السواحل الفلسطينيون بقيادة اليخت.

وبناء على قول مراسل القناة الثانية دوف غيلي هار فقد كان هنالك اتفاق بين سلاح البحرية الاسرائيلي والسلطة الفلسطينية على التصوير.

وقال دوف: لذلك فوجئنا عندما صعد رجال شرطة السلطة الفلسطينية إلى اليخت وهم مسلحون ببنادق الكلاشينكوف وهي محشوة بالذخيرة، وطلبوا منا أن ننتقل إلى واحد من قواربهم ومرافقتهم إلى مركز شرطة غزة، وقد رفضنا وقمنا بالاتصال بسلاح البحرية

وخلال وقت قصير وصلت إحدى سفن سلاح البحرية الاسرائيلي وطلب رجالها من العرب ان يتركوا اليخت لكنهم رفضوا فاستدعى سلاح البحرية سفينة ثانية واتصل بالسلطة الفلسطينية

انريك بركمان، احد الكوماندو السابقين الذين تم تصويرهم في الفيلم، قال: كانت اصابع جنود السلطة الفلسطينية على الزناد، وكنت اشعر بالقلق إزاء قيام احدهم بإطلاق رصاصة لأن قرب الزورق والصورة باسرها كان يمكن أن تتغير.

لقد ظل ضابط سلاح البحرية الاسرائيلي يتحاور لساعات مع قائد حرس السواحل الفلسطيني، وعند الظهر فقط تم الافراج عن اليخت.

قالت السلطة الفلسطينية أن المنطقة واقعة في "المنطقة ب" وهي تحت السلطة الاسرائيلية الفلسطينية المشتركة وكان على اليخت ان يحصل على تصريح لكنه لم يفعل.

السي ان. ان. اضاعت الطريف ولم تكسب الجاد

التقرير المصور الذي بثته القناة الثانية في التلفزيون الاردني وقنوات تلفزيونية اخرى وتحدثت عنه كل الجرايد عن يونس الكايد، اقصر رجل في العالم (٦٤ سم) كان يفترض ان يكون موضوعا لتقرير مشابه لصالح شبكة CNN الاميركية.

حيث ان جين عرّاف، مراسلة CNN في العراق، عندما كانت مؤخرا في طريقها الى بغداد، عبر الاردن، كلفت بالبقاء في عمان لمدة يومين للقيام بهذا التقرير، وقد قالت انها تحمل تعليمات من قبل مدير CNN باعطاء اهتمام خاص للاردن في تغطيتها الاخبارية، لكن جين عرّاف كانت استدعيت مجرد وصولها للعودة الى جنيف لتغطية خبر انشقاق شقيق صدام حسين المقيم في فينا وطلبه حق اللجوء السياسي.

اللفت للانتباه ان اهتمام CNN بالاردن يتركز على الاخبار الطريفة وهو الامر الذي قام به بالانابة التلفزيون الاردني الذي ابرز رغبة الرجل في الدخول الى سجل جينيس للارقام القياسية.

المهم ان مراسلة CNN التي تركت خبر يونس الكايد، ولم تتمكن من مقابلة شقيق صدام حسين وتغطية اخباره، فيما ظهر الزميل سعد السيلاوي مبتسما على شاشة MBC وهو يحمل يونس الكايد على اكتافه ويدخل به الى مبنى المحطة التي بثت التقرير. مما اضحك من عرف سعد من بين المشاهدين ومن لم يعرفه ايضا.

بين السبق الطبي والسبق الصحفي

وجدت الصحافة نفسها وهي تعتني بالشؤون المحلية في "ورطة" بين اطراف طبية تعلن انها حققت انجازاً طبياً يعنون عادة بانه "الاول من نوعه في الشرق الاوسط".

فالصحافة من جهتها تبحث عن الخبر الطازج، وتتنافس الصحف في الحصول على مثل هذه الاخبار، وقد تعددت المرات التي اعلن فيها طبيب او مجموعة اطباء او مستشفى عن إجراء عمل طبي متقدم، ثم ظهر في اليوم التالي نفياً من جهة طبية أخرى تعلن انها صاحبة السبق في هذا الانجاز. وقد حصل اكثر من مرة أن تقدمت هذه الاطراف بشكاوي لدى نقابة الاطباء. اخر هذه القصص ما نشرته «الراي» في ١٠/٢٨ عن إنجاز طبي في مجال جراحة القلب يعتبر «الاول من نوعه في الشرق الاوسط» وذلك بإجراء عملية تروية عضلة القلب باستخدام الليزر وبدون اللجوء للجراحة وذلك بقيادة اللواء الطبيب يوسف القسوس في المدينة الطبية.

لكن الدكتور نايف الدبس سارع في اليوم التالي ١٠/٢٩ وبنفس الصحيفة إلى الاعلان انه وفريق طبي في مستشفى عمان الجراحي هم اول من قام بهذه العملية بتاريخ ١٠/١٨ اي قبل بعشرة ايام من الانجاز المعلن عنه في خبر الراي السابق.

الهاكم التثاؤب

اللقطة التلفزيونية التي اظهرت رئيس رابطة الكتاب الاردنيين الاستاذ فخري قعوار وهو يتثاءب اثناء بث خبر اللقاء رئيس الوزراء بممثلي مجلس النقابات المهنية، تحولت إلى قصة إعلامية صغيرة

فالاستاذ قعوار نفسه بادر في اليوم التالي وفي زاويته في جريدة الراي «١٠/٢٠» إلى الكتابة بعنوان «انا اتثاءب احياناً» وقد ظهر فيها غاضباً من التغطية التي جرت للقاء التي اخفت نهائياً كل ما طرحه قعوار اثناء الجلسة من قضايا مهمة كقانون المطبوعات ومقاومة التطبيع والحريات العامة والمعتقلين، واكتفت التغطية بإظهاره يتثاءب مما يؤدي حسب قوله إلى «تعميم صورة رابطة الكتاب الاردنيين وكانها رابطة الكسالى والنعسانين الاردنيين».

احمد ابو خليل في العرب اليوم «١٠/٢٠» اشار إلى لقطة التثاؤب وتساءل هل تؤشر تلك اللقطة على الجو السائد اثناء جلسة الحوار مما يجعل هذا الحوار اقرب إلى "فرج" المضافات حيث يكثر التثاؤب.

الاشارة الأبرز للقصة كانت في البرنامج التلفزيوني «من عمّان بصراحة» مساء نفس اليوم ١٠/٢٠ عندما ذكر مقدم البرنامج الاستاذ ابراهيم شاهزاده، ان استضافة قعوار في البرنامج لم تكن على سبيل الترضية لقعوار بسبب مقالته المشار إليها بعنوان «انا اتثاءب احياناً».

شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة



طليعة في العطاء

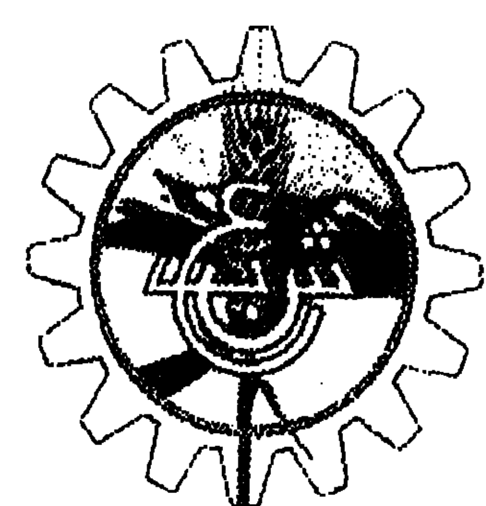
نســاهــم فــي ازدهــار الــعــالــم...

الفوسفات مادة اولية اساسية في انتاج الاسمدة الكيماوية الفوسفاتية المستخدمة في الزراعة لزيادة الانتاجية وتحسين نوعية الحاصلات الزراعية.
وتتوفر في المملكة احتياطيات ضخمة من هذه المادة.. حيث يقدر الخبراء ان اكثر من ٦٠٪ من مساحة المملكة خامات فوسفاتية.
وتقوم شركة مناجم الفوسفات الاردنية منذ تاسيسها عام ١٩٥٣ باستغلال وتطوير هذه المادة.. مما جعل الاردن ثالث اكبر مصدر لها في العالم.. وتبلغ حصة الاردن في السوق العالمي نحو ١٥٪ من مجمل الصادرات العالمية ... ويعتبر الفوسفات الاردني من اجود النوعيات المنتجة في العالم نظراً لقلة الشوائب فيه.. ولملاءمته لكافة طرق التصنيع السائدة حاليا.
لذا فان انتاجنا يصدر الى اكثر من ٣٠ بلدا في القارات الخمس.
وتبلغ الطاقة الانتاجية حاليا نحو ٧ ملايين طن سنويا.. يتم استخراجها من مناجم الحسا والابيض والشيدية في جنوب المملكة.
ويتوقع ان ترتفع طاقة الانتاج في نهاية هذا القرن لتصل الى ٩ ملايين طن سنويا.
ويجري تصنيع جزء من هذه المادة من قبل الشركة وتحويلها الى منتجات نهائية، وذلك في مجمع الصناعات الكيماوية في العقبة.
وتبلغ طاقة انتاج المصنع ٨٠٠ الف طن من سماد ثنائي فوسفات الامونيوم «داب» وهو من اهم الاسمدة المستخدمة في الزراعة.
ويصدر هذا السماد الى اكثر من ١٢ دولة في العالم، فضلا عن تلبية احتياجات الزراعة في المملكة.
وتقوم الشركة حاليا في اطار شركة يابانية مشتركة بانتاج انواع جديدة من الاسمدة.. هي الاسمدة المركبة فضلا عن اقامة مصنع جديد لانتاج حامض الفوسفوريك بطاقة ٢٢٥ الف طن P205 سنويا في اطار شركة هندية اردنية مشتركة.
كما يجري ايضا ومن خلال شركة نرويجية اردنية العمل على اقامة مصانع لانتاج حوالي (٤٤٠ الف طن) من حامض الفوسفوريك وحوالي (١,٢ مليون طن) من السماد المركب وسماد DAP.
وهكذا تستجيب الشركة لمتطلبات التطور الزراعي في العالم وتسهم في ازدهاره.

عمان - الشميساني - بجانب وزارة الصناعة والتجارة - تليفون: ٥٦٠٧١٤١ فاكس ٥٦٨٢٢٩٠ - ص. ب ٣٠ عمان

الانترنت: M Director e-mail JPMC @ nets, COM JO. WWW. JPMC - Jordan Com

شركة البوتاس العربية



عـالـم في الـتـمـيـز

تعتبر شركة البوتاس العربية واحدة من كبرى الشركات العربية الصناعية في حقل الاسمدة، حيث تصل الطاقة الانتاجية لها ١٠٨ مليون طن سنويا من مادة كلوريد البوتاس وتغطي ٥٪ من الطلب العالمي لسماد البوتاس.
ومن المتوقع ان تصل الطاقة الانتاجية للشركة الى حوالي ٢٠٢ مليون طن سنويا مع نهاية القرن الحالي.
تصدر شركة البوتاس العربية انتاجها الى العالم باكمله ولاكثر من ٣٠ دولة في اسواق اسيا، اوروبا، افريقيا واميركا الجنوبية، ويحتل السوق الاسيوي نصيب الاسد من مبيعات الشركة، حيث يستوعب حوالي ٧٥٪ من مبيعاتها.
بدأت شركة البوتاس العربية انتاج البوتاس الصناعي في عام ١٩٩٨ بقدرة انتاجية تصل الى ١٠٠,٠٠٠ طن سنويا.
يستخدم البوتاس في عدة دول عربية في تصنيع الاسمدة، وفي حفر ابار النفط، وتقوم الشركة بتزويد معظم احتياجات العالم العربي من هذه المادة.

شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة

ص. ب. ١٤٧٠ عمان ١١١١٨ الاردن هاتف ٥٦٦٦١٦٦/٥ ٦ ٩٦٢ فاكس ٥٦٧٤٤١٦ ٦ ٩٦٢

التسويق هاتف ٥٦٩٤٣٨١/٢ ٦ ٩٦٢ فاكس ٥٦٧٣١٠٥ ٦ ٩٦٢

البريد الالكتروني: ape @ Nol. com. jo
potash @ nets. com. jo

مع تحيات لجنة تنسيق صناعة الأسمدة الأردنية وخاماتها

«المطاعيم» قراءة مقارنة في متابعة قضية صحفية

«العرب اليوم»: من التصعيد الى التهدئة
«الرأي»: رسائل التطمين منذ البداية
«الدستور»: العرض بلا ايحاءات «الاسواق»: اثارة في العنوان والتزام في المتن

عمر العزبي

كان موضوع «المطاعيم» اول «حادثة» تمر بها حكومة الدكتور الطراونة، ولم يكن خافيا الحضور الطاغي على خلفية المسرح للقضية الطازجة التي اودت بوزير المياه السابق وربما الحكومة السابقة، التي ظلت تفلت من حادثة تلو الاخرى حتى داهمتها واغرقتها مياه طبريا الملوثة.

ادارة الصحف لقضية المطاعيم

على هذه الخلفية تحرك الطرفان (الصحافة والحكومة) بصورة فورية .. الصحافة اشهرت القضية، والحكومة اعترفت بها، بل وبادر وزير الصحة الى تحمل المسؤولية وتشكيل لجنة تحقيق.

بهذه المناسبة، لم تشأ اي من الصحف ان تترك السبق لغيرها كما حصل في قضية المياه حين بادرت صحيفة واحدة «العرب اليوم» لنشر اول متابعة حول الموضوع ثم ثابرت على الاحتفاظ بزمام المبادرة بالمتابعات الموسعة بل وتحريك الحدث باستنطاق كل الجهات الممكنة ونشر كل الوثائق التي امكن الحصول عليها.

وبالفعل ففي حادثة «المطاعيم» فقد كان الموضوع هو مانشيت الاولى لجميع الصحف اليومية الاردنية.

ان دراسة مقارنة لتناول الصحف اليومية الاربع لموضوع المطاعيم قد لا يكون امرا مهما للقارئ العادي لكنه يعني الكثير بالنسبة للمحررين والمندوبين وصناع القرار في المطبخ الصحفي اذ يكشف الخصوصية التي تتميز بها كل صحيفة على المستوى المهني. وفي السياسة التحريرية، والخصوصية المهنية شيء غير المفاضلة التي هي شأن القارئ وحده وليست شأن متابعتنا هذه.

الصفحة الاولى

ابرزت الصحف الاربع الموضوع على صدر صفحتها الاولى، ولكن بفروق متفاوتة، فقد حظي الموضوع في «العرب اليوم» بـ ٦ اعمدة للعنوان الرئيس وتركت الصحيفة عمودين لعنوان اخر: «عرفات يوافق على صيغة ١٠+٣».

اما «الرأي» فقد وازنت نوعا ما بين الموضوعين المحلي الداخلي، والسياسي الخارجي، فخصصت ٤ اعمدة لعنوان المطاعيم، و٤ اعمدة لعنوان يقول: «عرفات يقبل «بالحمية الطبيعية» وخلاف على الترتيبات الامنية».

اما «الدستور» و«الاسواق» فقد خصصتا عنوانا عريضا «مانشيت» على الاعمدة الثمانية لموضوع المطاعيم على صدر صفحتهما الاولى.

مانشيت «الاسواق» انفرد بشيء من الابداع الهادف الى الاثارة «١٦٠ الف طالب في المملكة تحت المراقبة الاحتياطية» وجاء عدد الاصابات بين الطلبة في عنوان ثانوي، بعكس الصحف الاخرى.

كما لم يوضح مانشيت «الاسواق» نوع المطعوم الذي تلقاه الطلبة، واكتفى بالقول «المطعوم الثنائي»! في حين ذكرت «الاسواق» في «تفاصيل ص ٤» اسم «مطعوم الكزاز».

اما «الدستور» فقد وضع المانشيت في خطا التصميمي للمطعوم بالقول «مطعوم الكزاز

والتيفوئيد» علما ان المطعوم هو «الكزاز والدفتيريا».

العنوان المدخل والعنوان الثانوي

العنوان المدخل هو العنوان الذي يأتي توطئة للعنوان الرئيس وسبقه، وفي هذا الجانب، فقد جاء هذا العنوان في الصحف متفاوتا، فمثلا «العرب اليوم» تحدثت فيه عن اصابات في بعض المدارس «لاحظ كلمة بعض التخفيفية»، لكنها سرعان ما اتمت العنوان بالقول «تثير الذعر بين اولياء الامور»، مستخدمة مفردة «ذعر» بدل مفردات اقل وقعا في النفس مثل «القلق».

وفي «الرأي» و«الدستور»، جاء العنوان المدخل ليتحدث عن تشكيل لجنة تحقيق وتحميل الصحة للمسؤولية، ويلاحظ هنا التشابه الكبير في عنوان المدخل بين الصحيفتين.

اما «الاسواق»، فقد تحدثت عن «فتح التحقيق وحالة طوارئ في وزارة الصحة والمديريات في المحافظة للتعامل مع اي اعراض قد تظهر».

اوضاع المصابين في العناوين

كانت صحيفتا «الرأي» و«الاسواق» الوحيدتان اللتان ذكرتا شيئا عن اوضاع المصابين على الصفحة الاولى، فلقد ذكرت «الرأي» في العنوان الثانوي ان «اوضاع المصابين جيدة»، في حين ذكرت «الاسواق» في عنوانها الثانوي الثاني ان «معظم الحالات غادرت المستشفى». في حين لم تذكر «العرب اليوم» و«الدستور» شيئا عن اوضاع المصابين. مما يضع تساؤلا عن دور الصحافة في بث رسائل التطمين للمواطنين. الى جانب ابراز الجوانب الاخرى المتعلقة بالاصابة نفسها، وبلجان التحقيق، واعتراف الحكومة .. الخ.

وتحدثت صحيفة «الرأي» عن «اصابة بأعراض مرضية بسبب التطعيم»، فيما كانت «العرب اليوم» اقل تحفظا عندما قالت «بسبب خلل في المطاعيم». اما «الاسواق» فقد ذهبت الى حد استخدام تعبير «فساد المطعوم» في عنوانها الثانوي الثالث على صدر صفحتها الاولى، وفي «الدستور» خرج العنوان بشكل اكثر حذرا ولكنه استخدم عنصري الاثارة والتشويق، عندما قال «اعراض مرضية غامضة اصابت ١٦٠ طالبا بعد حقنهم».

الصور

اعتمدت الصحف على صور كبيرة ملونة على صدر صفحاتها الاولى، باستثناء «الاسواق» التي لا تستخدم صورا ملونة في صفحتها الاولى .. ويلاحظ هنا ان «الاسواق» افردت الجزء العلوي من صفحتها الاولى لموضوع التطعيم، واسهبت في وضع العناوين له.

كما لوحظ ان «الرأي» و«الدستور» لم يستخدما اللون في كتابة العنوان لاعتبارات الحدث، وبطبيعة الحال، فان «العرب اليوم» و«الاسواق» لا تستخدمان الخطوط الملونة في صفحتيهما الاولى.

التفاصيل

كانت تفاصيل الحدث نقطة اجماع لجميع الصحف، فـ «الاسواق» مثلا [illegible] كاملة (ص ٤) [illegible] الصفحتين الثامنة والثالثة [illegible] («العرب اليوم» ٣ اجزاء) [illegible] «الرأي» فقد خصصت صفحة رقم ٨ للموضوع، وخصصت «الدستور» صفحة رقم ١٢ و ١٣ من الجزء الثاني لها («الدستور» جزءان)

مقدمة المادة الصحفية

«العرب اليوم» بدأت نار ربطت موضوع المطاعيم، بموضوع تلوث مياه العاصمة، واعتبرت الموضوع انفجارا لقضية جديدة لا تقل اهمية عن ازمة المياه

اما «الرأي» و«الدستور»، فقد بدأتا خبرهما مباشرة بالقول «اصيب ما لا يقل عن ١٦٠ طالبا وطالبة .. الخ» في حين بدأت «الاسواق» خبرها بالقول «باشرت الجهات الامنية امس التحقيق .. الخ»

الرغبة بتضمين الخبر ايحاءات معينة تظهر في استخدام المفردات فـ «العرب اليوم» تحدثت عن انفجار لقضية جديدة

اما «الرأي» و«الدستور»، فقد تجنبتا اي تعابير ايحائية في حين استخدمت «الاسواق» مقدمة تحمل ايحاء في المضمون وليس في المفردات نفسها، عندما قالت «باشرت الجهات الامنية .. الخ»

وقد لوحظ في الصفحات الداخلية «تفاصيل» ان «الدستور» استخدمت مفردتين هما «التوتر والقلق» في متن الخبر، وهما كما قلنا اقل وطئا على النفس من كلمة «ذعر» التي استخدمتها «العرب اليوم».

الا ان هذه المفردات كانت بمجموعها اخف على النفس من المفردتين اللتين استخدمتهما «الاسواق» يوم ٣٠/٩، فذكرت في العنوان المدخل على صدر صفحتها الاولى مصطلح «حالة طوارئ»، واستخدمت مفردة «استنفار» في الصفحة الرابعة. واذا ما لاحظنا ان «الدستور» تحدثت عن «اعراض مرضية غامضة»، فاننا سنجد ان «الرأي» هي الصحيفة الوحيدة التي لم تستخدم كلمات في عنوانها يحمل تأويلا او اثارة، وكل ما ذكرته «اعراض مرضية بسبب التطعيم»

وصف الموضوع

اطلقت «الدستور» وخلال متابعتها للموضوع اسم «مشكلة حملة المطاعيم» او «مشكلة المطاعيم»، وفي يوم ٧/١٠ استخدمت مصطلح «قضية المطاعيم» في خبر يقول «مدعي عام عمان يبدأ التحقيق في قضية المطاعيم»

اما «العرب اليوم» فقد اعتبرتها ومنذ البداية «قضية» مع ملاحظة ان هذه المفردة وردت في عناوين على لسان وزير الصحة د. نائل العجلوني، ووزير الصحة الاسبق د. عبد الرحيم ملحس، كما استخدمت «العرب اليوم» وفي تقرير نشر يوم ٦/١٠ مصطلح «حادثة المطاعيم».

«الاسواق» بدورها استخدمت مفردة «مشكلة» على لسان وزير الصحة، كما استخدمت كلمة «المطعوم»

ولقد لوحظ ان صحيفة «الرأي» لم تذكر في عنوانها الرئيس على الصفحة الاولى نوع الطعوم واستخدمت كلمة «التطعيم» لتعود في ص٨ «التفاصيل» وتقول «مطعوم الكزاز والدفتيريا بسبب .. الخ»

وقد استخدمت «الرأي» كلمة «مشكلة المطاعيم» يوم ٣/١٠، رغم ان المندوب بدأ خبره بالقول «لم تنته قضية مطعوم ثنائي الكزاز والدفتيريا».

اتجاهات كتابة المادة والعناوين

لسياسة التحرير المتبعة في الصحيفة دور كبير في توجيه تحرير المادة الصحفية واخراجها للنشر وتحديد اتجاهاتها سواء في المتن او العنوان. ويفترض بصانع القرار التحريري في المؤسسة الصحفية ان يجتمع مع كادر التحرير الصحفي باستمرار لاطلاعه على توجهات الصحيفة وسياستها في مرحلة من المراحل، كما يجب على الكادر ان يعرف الموقف المعلن لصحيفته من قضية او اخرى. فالمحرر الصحفي حارس بوابة قادر على تضخيم الخبر او تصغيره، احيانا او قتله، بالعنوان المستخدم، حجم البنط، موقع الخبر على الصفحة، والصورة المستخدمة

التهدئة ام التصعيد

والسؤال الان: كيف كانت اتجاهات كتابة العناوين والاخبار في موضوع المطاعيم؟ التهدئة ام التصعيد؟

اذا ما انتقلنا للصفحات الداخلية للصحف، سنجد عشرات العناوين، وقد لوحظ هنا ان العناوين المنقولة على لسان وزير الصحة في جميع الصحف تصب باتجاه عدم وجود اصابات جديدة، وتطمين المواطنين على نجاعة البرنامج الوطني، ومحاسبة المقصرين. ولقد نشرت «العرب اليوم» العناوين الداخلية التالية:

«٨٠ حالات خطيرة تخضع للعناية المركزة» «النائب الحياري يطالب باستقالة وزير الصحة» «اخصائي الطوارئ: هبوط الضغط يشكل خطورة على القلب والدماغ»، «تأخر وزارة الصحة في وقف حملة التطعيم ادى الى تفاقم الموقف» «مختبرات وزارة الصحة غير قادرة على اجراء الفحوصات الكيماوية للمطاعيم» «وزير الصحة يتحمل المسؤولية ولن نرضى بكبش فداء» «ما حصل لطلبة الصف العاشر امر خطير».

ويلاحظ ان هذه العناوين تصب باتجاه تصعيدي، وتحميل وزير الصحة المسؤولية، رغم اعترافه المسبق بذلك، وانفردت «العرب اليوم» بابراز مطالبة نائب باستقالة وزير الصحة. ويؤخذ بعين الاعتبار ان الصحيفة اخرجت هذه العناوين على عمودين فقط. وقد نسبت للمصادر التالية: «النائب سلامة الحياري، اخصائي الطوارئ، مصادر طبية مسؤولة، النائب [illegible]، النائب نزيه عمارين، كما اجرت [illegible] مختصرا مع وزير الصحة الاسبق د. عبد الرحيم ملحس الذي سبق واثار قضية [illegible] التامة

العالمي، والغذاء والدواء الفاسدين ولوحظ ان غالبية من رجعت اليهم «العرب اليوم» لتحصيل هذه المعلومات هم شخصيات لها مواقف سياسية معارضة على الاغلب.

اما صحيفة «الرأي»، فقد كانت عناوينها اكثر هدوءا، وابرزت عناوين مثل «لا اصابات جديدة بمطعومي الدفتيريا والكزاز»، «السيطرة على الاثار الجانبية لمطعوم الكزاز والدفتيريا»، «لا اصابات جديدة والصحة تتعهد باطلاع المواطنين على اسباب المشكلة».

وكان واضحا ان «الرأي» لم تتابع القضية باتجاه تصعيدي ويلاحظ انها لم تلتق مسؤولين من شأن تصريحاتهم ان تتناول جوانب سلبية. ولقد ابرزت «الرأي» العناوين السابقة على ٣-٤ اعمدة.

اما «الدستور»، فقد نشرت عنوانين، الاول يقول «د. شموط: الحقن ضد الدفتيريا خطأ طبي»، وعنوان اخر: «مختبرات الصحة غير مجهزة لفحص صلاحية المطاعيم الحيوية». وهي معلومة عن خبير لم يذكر اسمه.

اما «الاسواق»، فباستثناء ما ذكرناه، فقد اقتصرت المتابعة على ما يتعلق بالمؤتمرات الصحفية المعلنة للمسؤولين

وقد تابعت جميع الصحف التصريحات الصادرة عن المسؤولين وخاصة وزير الصحة. لكن «العرب اليوم» تمكنت عبر فريقها الصحفي من الحصول على تقارير رسمية تتناول مواضيع المطاعيم الجانية، وكتبا رسمية متبادلة بين مديرية رقابة الامراض، ومؤسسة الامصال في وزارة الصحة قبل وقوع موضوع الاصابات بالمطاعيم بخمسة شهور على الاقل. فتحدثت عن وجود «اشكالية» سابقة في الوزارة حول التعامل مع المطاعيم الجانية (٤/١٠ ص٤)، ثم نشرت توصيات خبير منظمة الصحة العالمية الذي استقدمته الوزارة، لكنها عادت ونشرت يوم ٦/١٠ تقريرا لفريقها الصحفي يقول في عنوانه الذي نشر على ٥ اعمدة: «حادثة المطاعيم لا تعكس خللا في نظام التطعيم» وهذا عنوان مدخل، ثم جاء العنوان الرئيس ليقول: «اربعة احتمالات تفسر ما حدث، وخامسها عدم وجود مشكلة اصلا». ثم عنوانا ثانويا «المراجع الطبية والمحلية والدولية تؤكد نجاعة البرنامج الوطني للتطعيم» وهو ما يظهر انعكاسا واضحا بالاتجاه نحو التهدئة والطمأنة.

وقد تمت الاشادة بمنظمة اليونيسيف، وتحدث التقرير عن احتمال ان يكون الامر «مجرد اعراض جانبية طبيعية ضاعفها العوامل النفسية، والادارة الخاطئة للازمة»، دون ان يوضح التقرير ماذا يقصد بالادارة الخاطئة للازمة؟ وقد لوحظ تكرار استخدام مصادر غير محددة، «مختلف الفعاليات الطبية تؤكد .. «يسجل المراقبون ..» .. حسب مصادر طبية» .. «تجمع اغلب المصادر».

الفريق الصحفي

لوحظ ان جميع الصحف شكلت فريقا صحفيا لمتابعة الموضوع، ولوحظ كذلك ان جميع الصحف اعتمدت بنسب متفاوتة على اخبار وتغطية وكالة الانباء الاردنية «بترا» وقد استمر فريق «العرب اليوم» الصحفي عاملا كفريق (ماجد توبة ونور الدين خمايسة) الا ان الفرق الاخرى سرعان ما انحلت لتجد اسم صحفي واحد او اثنين على المادة الصحفية. ففي «الدستور» شارك في متابعة الموضوع: جمال علوي، غادة ابو يوسف، احمد شاكر، احمد الشروف، حمدان الحاج.

وفي «الرأي»: احمد كريشان، احمد النسور، تريز حداد.

وفي «الاسواق»: محمد سلامة، ارشيد العايد، ناصر عارف، سيف الدين صوالحة، اضافة الى مندوبي المحافظات.

* محرر صحفي - «العرب اليوم»

«الصحافة الظالمة»!!

وجهة نظر من داخل وزارة الصحة حول التغطية الاعلامية لقضية المطاعيم

غاضبون على الشفافية، غاضبون على الصحافة ويتمنون لو كان لديهم سلطة اخراسها.

هذا لسان حال بعض المسؤولين في وزارة الصحة الذين هالهم قراءة مانشيتات الصحف حول المطاعيم، وكان المشانق على وشك ان تعلق لهم.

ويقول كادر مسؤول في الوزارة انهم كانوا يريدون الرد، لكن الوزير كان يردعهم ويمنع نشر اي شيء بل على العكس اكتفى بتأكيد مسؤولي الوزارة عن كل شيء»، وتشكيل لجنة تحقيق.

ويضيف المسؤول «هبطت علينا الاتهامات كالقدر المحتوم الذي لا راد له .. هناك ظلم، هناك سوء فهم، هناك خطأ، هناك مبالغة وكان علينا ان نقبل كل ذلك ونخرس. كان هناك ارهاب حقيقي، هل الصحافة ارهاب وقمع انها المرة الاولى التي شعرت فيها انني ممنوع من الدفاع والمجاهرة بالحقيقة بل ان اي محاولة لذلك هو جريمة تضاف للجريمة التي لم نرتكبها!

«لم يكن هناك فساد في المطاعيم ولا سوء تخزين ولا اخطاء طبية، كنا متأكدين من ذلك رغم قرار تشكيل لجنة تحقيق اتقاء لهجمة الصحافة». يقول المسؤول «وعلى كل حال ما هي النتائج تتأكد في تقرير لجنة التحقيق».

ما نقلناه اعلاه على لسان مسؤول في وزارة الصحة يعكس فعلا الجو الذي ساد داخل الوزارة. لكن الوزير الجديد كما يظهر كان يتمتع بدرجة من الحكمة الاعلامية وبرود الاعصاب مستفيدا من تجربة «تلوث المياه» بحيث منع اي رد او دفع للتهم او تبرير الامر الذي لم يكن يحمل اي فائدة في حينه، ما دام هناك طلبة يذهبون الى المستشفيات ويعانون من عوارض مرضية. فقد اهتم الوزير فقط بابعاد اية شبهة بالمراوغة والتستر والتهرب من اية مسؤولية يمكن ان تلحق بالوزارة وكادرها، وهو الامر الذي ثبتت نجاعته ونال ثناء، وتثمين مختلف الاوساط.

من حيث النتائج فان التحقيق الذي قادته لجنة حكومية واهلية تمثل مختلف الجهات وصل الى نتائج تقول ان العوارض لم تكن بسبب اي خلل في المطاعيم حيث ان النسبة العالمية المعروفة لظهور عوارض اكثر شدة من المألوف تراوح بين ٣-١٠٪ ويقول طبيب في قسم المطاعيم ان حادثة الاغماء الاولى في احدى المدارس لم تكن بسبب المطعوم لكن بمجرد ان عزاها احد المدرسين للمطعوم فقد سادت حالة هستيرية وانتشرت العدوى خلال ساعتين الى العشرات ثم اتسعت الدائرة الى مدارس اخرى، وساهمت مانشيتات الصحف في اليوم التالي بذلك، مع ملاحظة ان

عشرات الالوف كان قد شملهم التطعيم دون ان تظهر عليهم العوارض المذكورة.

لجنة الصحة في مجلس النواب اقتنعت بالتقرير ووافقت بـ «ضمير مرتاح» على نتائج التحقيق الذي شاركت به منظمة الصحة العالمية عبر مندوبها.

هذه النتيجة النقيضة لسابقتها قضية المياه شجعت مسؤولين في وزارة الصحة على تحميل الصحافة مسؤولية الاذى الذي لحق ببرنامج التطعيم الوطني الذي يعتبر من البرامج الناجحة كما تشهد بذلك الجهات الصحية الدولية، لكن الوزير مرة اخرى لم يسمح باي كلمة نقد للصحافة، بل اكد ان الصحافة لم تفعل سوى ان قامت بواجبها.

ويقول مدير المحليات في احد الصحف «وماذا لو كان هناك حقا فساد في الطعوم؟ .. الصحافة ليست جهة طبية تشخص - وسلفا - تقرر. حتى الاطباء المختصون ما كانوا يستطيعون الجزم بالحقيقة، وكان هناك اعتقاد قوي بان ثمة مشكلة في المطاعيم.

ويمكنك ان تلاحظ ان الصحافة اعطت الخبر ما يستحقه من اهمية (دخول عشرات الطلبة الى المستشفى) لكن حالما تمت السيطرة على الوضع كانت الصحافة عونا في التهدئة والتوضيح».

مقاومة «التحرش التطبيعي» نشاط اعلامي

سبع سنوات من المفاوضات واربع سنوات على توقيع المعاهدة الاردنية الاسرائيلية بما تتضمنه من ملاحق ثقافية، الا ان قضية التطبيع ومقاومة التطبيع ما تزال تحتل موقعا متقدما في جدول الاهتمامات المعلنة للمثقفين والكتاب والصحفيين الاردنيين.

لقد القى تراجع العملية السلمية بضغوط شديدة على من بادروا للتطبيع ودافعوا عن موقفهم في حينه، فقد وجدوا انفسهم مضطرين في بعض الاحيان لتقديم الاعتذار عن مواقفهم في فترة سابقة، وهذا مثلا ما حصل مع كل من نبيل صوالحة وهشام يانس اذ قدما مؤخرا اعتذارهم في احاديث صحفية عن زيارات ونشاطات تطبيعية قاما بها في السنوات الماضية.

الا ان السنة الاخيرة شهدت نوعا جديدا من النشاط التطبيعي، من الجانب الاسرائيلي بشكل جرى اعتباره في الاوساط الثقافية والاعلامية كنوع من «التحرش التطبيعي» اذ لا احد في السفارة الاسرائيلية يمكنه ان يتوقع ان صحيفة «المجد» بمواقفها المعروفة المعادية لاسرائيل يمكنها ان تتقبل باقة ورد من تلك السفارة، ومع ذلك فقد فعلتها السفارة وابدت الصحيفة الموقف المتوقع منها ولم تستقبل الباقة وحاملها.

وقد كان الكاتب الساخر يوسف غيشان قد واجه موقفا فيه درجة من التحرش عندما بادره احد موظفي السفارة بالتحية وابداء الاعجاب، ولم يتعرف يوسف على هويته الا بعد انتهاء اللقاء والنظر في البطاقة التي ناوله اياها.

ومؤخرا نشرت صحيفة «البلاد» اخبارا مطولة عن اتصالات مع الجريدة من قبل اسرائيليين في الاردن واسرائيل يبدون تهديدا احيانا ورغبة في تسوية بعض الامور والتفاهم حولها احيانا اخرى. ان المسألة الابرز في الفترة القريبة الماضية، تتعلق بالقائمة التي تم تداولها بين الكتّاب والصحفيين تحوي اسماء عدد منهم قيل ان نتنياهو سلمها للحكومة الاردنية يقول فيها ان هؤلاء الكتّاب يعادون اسرائيل في كتاباتهم ويطالب الحكومة الاردنية بان تتخذ اجراءات مناسبة بحقهم وهو الامر الذي تناوله بعض الكتّاب الواردة اسماؤهم، فقد كتب فخري قعوار في «الراي» مبديا اعتزازه بورود اسمه في القائمة ووصف ذلك بالوسام الذي يعلقه على صدره، وبان ذلك شهادة بانه على حق، كما كتب سميح معايطة «العرب اليوم» مبديا احتجاجه على اقدام نتنياهو على مثل هذا السلوك مع الحكومة الاردنية

ومؤخرا شهدت الساحة الثقافية حدثين من التحرش التطبيعي الاسرائيلي، الاول ما حصل اثر زيارة السفير الاسرائيلي لمعرض الكتاب وتم طرده وهو الامر الذي يتكرر للمرة الثانية، اما الحدث الثاني فهو اقدام اسرائيليين على بحضور مسرحية في المركز الثقافي متخفين بازياء خليجية، وقد تم اكتشافهم، وقد غطت «العرب اليوم» هذا الحدث في احد تقاريرها الذي اوردت فيه ايضا قصة الاتصالات المتكررة من قبل السفارة الاسرائيلية مع الكاتب المترجم جودت السعد وهو احد الكتّاب العاملين في الجريدة ذاتها. وذلك بخصوص الترجمات التي نشرها لبعض النصوص عن اللغة العبرية.

ان نفي تهمة التطبيع ومقاومته تشكل مجالا للتبارز بين الكتّاب انفسهم كما بين الصحف، فقد خاضت «الراي» و«العرب اليوم» معركة عبر صفحاتها، وتبارت الصحيفتان في نفي تهمة التطبيع عنهما.

وحده التلفزيون كمنبر اعلامي شهد حركة معاكسة في السنة الاخيرة، اذ استضاف اسرائيليين من مختلف الاوساط عدة مرات في برامجه بما فيها تلك البرامج التي تخص شؤونا لا تتعلق باسرائيل او بالمعاهدة معها.

صحيح ان المتحاورين والشاركين الاردنيين كانوا يتصدون ويشتبكون «ع الهواء» مع «المضيف» الاسرائيلي لدرجة جعلت بعض المشاهدين يتمنون لو ان المفاوضات ككل كانت على الهواء لكنا قد تغلبنا على الاسرائيليين، ولكن الطرف الاسرائيلي الذي يتحرش حتى مع من يعرف انهم يعادونه فانه لا يمانع بالاستماع لردود

التقرير السنوي لمركز ابحاث السياسة اليهودية

أفكار لاسامية لدى بعض كتاب الأعمدة في الصحافة الاردنية

عالية شكري حمزة

يبدو ان دراسة حديثة للجنة اميركية يهودية قد اسيء تفسيرها من قبل الصحفيين الاردنيين فقد قال عدد منهم في شهر ايلول الماضي ان رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو بعث للحكومة الاردنية مذكرة احتجاج يتهم فيها الصحافة باللاسامية

وذكرت صحيفة «المجد» الاسبوعية ان الصحف الاسرائلية نشرت مقتطفات من مذكرة نتنياهو تستشهد بمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية وتطالب بتطبيقها الفوري، بالغاء ووقف جميع اشكال العداء بين البلدين.

واضافت صحيفة «المجد» ان نتنياهو شكا من عدم تحرك الحكومة الاردنية لوقف جميع اشكال العداء في صحافتها المحلية.

وذكرت صحيفة «المجد» ان نتنياهو قال ان الحكومة تساعد الصحافة الاردنية في المغالاة بافكارها اللاسامية وفي وضع العقبات امام السلام وتطبيع العلاقات والتعايش.

واوردت الصحيفة الاسبوعية قائمة باسماء عدة صحفيين اردنيين وصفهم نتنياهو في مذكرته بانهم متطرفون ومعادون لليهود.

لقد نشر رئيس رابطة الكتّاب الاردنيين فخري قعوار الذي ورد اسمه في تلك القائمة، نشر عمودا في صحيفة «الراي» اعتز فيها بان اسمه في القائمة واصفا اياها «بوسام شرف»

لكن حسبما قال روعي جلعاد، المتحدث الرسمي باسم السفارة الاسرائيلية في عمان، فان نتنياهو لم يبعث هذه المذكرة للاردن.

وقال جلعاد انه اتصل بالمستشار الاعلامي لرئيس الوزراء، واكد له ان نتنياهو لم يبعث بالمذكرة الى الاردن، لكنه اضاف ان مذكرة قد ارسلت الى الحكومة المصرية.

وقد ارسل جلعاد لصحيفة الـ «جيروزالم تايمز» فصلا من التقرير السنوي لمركز ابحاث السياسة اليهودية في واشنطن، وهو فصل مخصص للاردن. واظهرت الدراسة ان الصحافة الاردنية تعكس «موقفا ايجابيا» ازاء السلام مع اسرائيل، لكنها قالت ان هنالك افكارا لاسامية في كتابات بعض كتّاب الاعمدة في الصحافة التي تملكها الدولة وفي صحافة المعارضة!»

في تقريرها لعام ١٩٩٧، قال المركز ان اللاسامية في عدة قطاعات في الجسم الصحفي ترمي الى اظهار معارضتها لاسرائيل وقادتها

وقال المركز. في الاسبوعيات الاردنية التي يملكها القطاع الخاص، فان الافكار اللاسامية اكثر شيوعا وبخاصة في الصحافة الاسلامية.

واتهم صحيفة «السبيل» الاسبوعية بابراز اللاسامية وبخاصة في عمودها «دراسات في القران».

وكمثال على ذلك، قال التقرير ان النائب السابق عبد المنعم ابو زنط قام في الرابع من تشرين الاول، بحملة على «الجرائم اليهودية ضد الله والنبي».

واضاف التقرير ان الصحافة الاردنية تلجأ الى الرسوم الكاريكاتورية اكثر من الكلمات المطبوعة للتعبير عن الافكار اللاسامية

وقال لقد ظهرت الاتهامات بوجود مؤامرات يهودية خلال فترات التوتر الشديد بين اسرائيل وجيرانها العرب

وقال ان الموقف الرسمي ازاء اليهود في عام ١٩٩٦ واصل التحسن. لكن خلال النصف الثاني من العام، بعد نشوب العنف بين الاسرائيليين والفلسطينيين تبنت الحكومة الاردنية موقفا اقل حماسا ازاء تطبيع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع اسرائيل

وقال المركز: سيكون من الصعب استفادة العلاقات الدافئة مع اسرائيل في غياب تقدم اكبر في عملية السلام.

وقد يكون من السابق لاوانه تأكيد ما اذا كان مصير العلاقات الاردنية مع اسرائيل سيؤثر والى اي مدى، على المواقف ازاء اليهود بشكل عام.

لكن التقرير لم يذكر فخري قعوار او معظم الاسماء الواردة في القائمة، وقد ورد ذكر صحيفة «المجد» في التقرير مرة واحدة، لكن معظمه ركز على صحيفة «السبيل» وهي اسبوعية حزب جبهة العمل الاسلامي، وعلى كتابات ابو زنط

"ماذا وكيف" للجميع ما عدا نجيب محفوظ

الروائية والكاتبة سميحة خريس تعد وتشرف في اغلب الأحيان على زاوية لطيفة وجديدة في الراي بعنوان "ماذا وكيف" تتيح فيها للكتاب أن يعرضوا الظروف التي يكتبون فيها او ما يسمى طقوس الكتابة الإبداعية، وقد ظهر منها للآن عشرات الحلقات عبر من خلالها الكتاب بحرية عن انفسهم.

لكن الكاتبة سميحه لم تكن "متسامحة" مع حق نجيب محفوظ في كتابة أرائه ومواقفه الواردة في الكتاب الذي أعده الكاتب المصري رجاء النقاش على شكل حوارات مع نجيب محفوظ اجراها على مدى سبع سنوات، وقد استفزتها فيما يبدو الصراحة المطلقة التي عرض فيها محفوظ اراءه.

التي تتناول "الطقوس الخاصة" بالكتابة عند نجيب محفوظ فكتبت «وفي حديثه عن امه وزوجته وحياة العربدة التي عاشها يدخلنا محفوظ في لجة أ مور خاصة وإن كانت تصلح مدخلاً لقراءة فكر محفوظ حول المرأة، فهو لم يفكر في الزواج إلاّ عندما عجزت امه عن اداء مهام خدمته، وكان يبحث عن امرأة تقوم بواجبها وتهيء له السكن والسكينة دون ان تكون موجودة في حياته وقد سخرت هذه الزوجة المطلوبة التي لم تقرا له حرفاً قبل طباعته، وما كان يستشيرها او يستمع إلى ملاحظة منها او من بنتيه ، لأن ارائهن لن تضيف في تجربته شيئاً على حد زعمه»

ثم ابرزت الكاتبة اشارة محفوظ إلى «أن الحشيش للشعب المصري كان نعم الصديق، لانه خفف عن الناس المرارة التي يعيشونها بل ومنح الشعب المصري ثروة كبيرة ممثلة بنكات الحشاشين».

كل واحد حر بطقوسه .. اليس كذلك

جعل الله أيامكم مهرجاناً

تدرس إدارة مهرجان جرش إمكانية ان يكون المهرجان على مدار العام بحيث يعقد قسم كبير منها في عمّان بعد ان اكتسب المهرجان صفته العالمية وحقق أهدافه على مستوى ترويج الأردن سياحياً وثقافياً واقتصادياً.

في ضوء النجاح المتواضع الذي حققه المهرجان في دورته الأخيرة، وانعدام الروح لدى رواد المهرجان، حسب تعبير معالي العين ليلى شرف وزيرة الاعلام الأسبق، يتساءل منتجوا "الغذاء الروحي" في وزارة "الزراعة الثقافية" إذا كان إدخال الهرمونات النباتية قد جعلنا نتزود بالبندورة والخيار وخلافه على مدار العام، فما هي الهرمونات الثقافية التي تجعل المهرجانات تتكاثر لتغطي مدار العام نفسه.

ودامت المهرجانات حليفة دياركم العامرة.

اجتهادات القضاء الأردني في قضايا الحريات الصحفية

عدم دستورية قانون المطبوعات المؤقت أهم قرار قضائي بشأن الحريات الصحفية

قرارات إغلاق الصحف كانت محصنة وغير قابلة للطعن

قانون حق التأليف العثماني كان ساري المفعول في الأردن حتى سنة ١٩٩٢

اللجوء إلى القضاء كان مغلقاً أمام الصحافة لذلك ندرت الأحكام القضائية

يحيى شقير *

طوال عهد الامارة ولسنوات بعدها كانت القوانين العثمانية الخاصة بالمطبوعات هي المتبعة مع اجراء التعديلات عليها من سنة لاخرى (قانون حق التاليف العثماني الصادر عام ١٩١٠ كان ساري المفعول في الأردن حتى صدور قانون حماية حق المؤلف رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ - جاء في قرار محكمة العدل العليا رقم ١٩٨١/٧٦: ان قانون حق التاليف العثماني، يعتبر من القوانين النافذة المفعول في المملكة ما دام لم يصدر تشريع بالغائه).

وفي عام ١٩٥٣ صدر اول قانون أردني للمطبوعات لكنه لم يعمر طويلاً ثم تبعته عدة قوانين للاعوام ١٩٥٥، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٩٣ واخيراً قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٩٨.

كان نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٥٢ الصادر بمقتضى المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ قد اجاز لمجلس الوزراء إلغاء رخصة اية جريدة أو مجلة أو نشرة إذا تبين انها تعمل بتحريض من قبل هيئة او جماعة ذات نزعات ومبادىء تخالف أحكام الدستور أو القوانين او تضر بكيان المملكة وتسعى لإثارة الفتن وللإخلال بالامن والنظام والسكينة.

وقبل ذلك كان نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨ يجيز لمراقب المطبوعات أن يحجز ويفتح ويفحص جميع المراسلات والبرقيات أو بعضها، والطرود التي تحتوي على أية مادة مطبوعة او مكتوبة، ويجيز له ان يصدر امراً تحريرياً بمنع طبع أو نشر اي خبر او مادة مطبوعة يرى أنها تضر أو يحتمل ان تضر بالطمأنينة العامة او بالدفاع عن شرق الأردن.

ان اطول القوانين عمرا (قانون ١٩٧٣) فقد استمر العمل به حوالي ٢٠ عاماً (٧٣-١٩٩٢) لكن اهم تعديل طرا عليه كان عام ١٩٧٨ حيث نصت المادة (١٦) من قانون المطبوعات والنشر رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٣ على ان لمجلس الوزراء بتنسيب من وزير الاعلام منح الرخصة بإصدار المطبوعة الصحفية او بإعادة ترخيصها او برفض منحها او بسحبها او بإلغائها ويكون القرار قطعياً وغير قابل للطعن امام اية جهة إدارية او قضائية.

وكانت الحكومات تقوم بإجراءات ضد الصحافة كالانذارات والمخالفات المالية والتعطيل المؤقت وإلغاء المطبوعة، او تعطيلها بموجب تعليمات الادارة العرفية.

وعام ١٩٨٥ وجهت دائرة المطبوعات عدة انذارات لصحيفة «شيحان»، ثم تم إغلاقها بقرار من مجلس الوزراء نهاية عام ١٩٨٥ . الامر الذي دعا القائمين عليها لإصدارها من الخارج.

كما فرضت في الثمانينيات غرامات على الصحف، فتم تغريم صحيفة «الدستور» ٢٥٠ ديناراً لانها نشرت خبراً عن تعيين احمد عبيدات رئيس الوزراء الاسبق عضواً في الجانب الاردني للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود.

وكمثال على التعطيل المؤقت، تم تعطيل صحيفة «الراي» لمدة ثلاثة أيام عام ١٩٧٧، ولمدد مختلفة في الاعوام ٧٩ و ١٩٨١. ففي ١٩٨١/٥/٢٢ نشرت «الراي» خبراً بعنوان «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هل تم حله أو نقله من عمّان؟» فتم إغلاقها لمدة ثلاثة ايام وبعد عودتها للصدور تساءلت «الرأي» إن كانت تستحق هذه العقوبة فتم إغلاقها هذه المرة لمدة عشرة ايام اعتباراً من ١٩٨١/٦/١.

ومن ابرز الأمثلة على الالغاء النهائي لترخيص مطبوعة قضيتا اغلاق صحيفة (الأردن) ومجلة (الأفق الاقتصادي) عام ١٩٨٢.

ولما كانت هذه القرارات محصنة وغير قابلة للطعن امام محكمة العدل العليا فإن الأحكام القضائية طيلة فترة الأحكام العرفية ٥٧-١٩٩٢ كانت نادرة، فاللجوء إلى القضاء كان مغلقاً امام الصحافة.

ولا بدّ من إشارة إلى انه صدر أمر عن الحاكم العسكري العام بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠ تضمن فرض الرقابة على جميع الصحف المحلية وإخضاع موادها قبل النشر لموافقة المراقب العام للمطبوعات، واستمر ذلك حتى ١٩٧٤/٧/٢٧.

تعد القضية رقم ٨٥/٢٢١٦ امام محكمة الاستئناف من أهم القضايا التي عرضت على القضاء الأردني في قضايا الذم والقدح هي من الأحكام المبكرة في هذا المجال.

ففي ١٩٨٣/١١/٢٨ نشر مقال في «الرأي» بعنوان «الاجور الطبية وتجربة شخصية» لكاتبه هاني السعودي عرض فيه أن إحدى الطبيبات تقاضت منه عشرة دنانير أجرة الفحص ومثلها لكتابة تقرير، فشكاها للنقابة التي بدورها رفضت الشكوى وقالت ان الأجور ضمن الحدود المسموح بها، فاستخدم عبارة «حاميها حراميها» والخصم لا يمكن أن يكون الحكم فقامت نقابة الأطباء بتقديم شكوى ضد الكاتب متهمة إياه بالذم والقدح مطالبة بتعويض ١٠٠٠ الف دينار. وقررت محكمة الصلح عدم مسؤولية المشتكى عليه وذلك بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٢، وصدقت محكمة الاستئناف الحكم بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٠.

وفي تسبيبها للقرار قالت محكمة الاستئناف «ان الخصم لا يجوز ان يكون حكماً. فهو مبدأ قانوني. بالاضافة إلى ان هذا القول ورد في بيت شعر عربي للمتنبي نظم مدحاً بسيف الدولة. لاطعنا فيه. إشارة مهذبة إلى امر يلفت اليه نظر الممدوح ليرفع ظلماً او جوراً لحقه منه، وليس في ايراده من قبل المستانف ضده من يجاوز هذين الأمرين وكلاهما يقع ضمن الشروعية والعدالة، ولا يكون بالتالي في هذا الجزء من المقالة ما يخالف القانون».

وكان هذا القرار مهماً لانه اكد حق النقد للصحافة إذا كان النشر صحيحاً ويستهدف المصلحة العامة.

من قرارات محكمة العدل العليا

عام ١٩٥٣ تقدم السيدان حسن النابلسي وعيسى مدانات، بطلب من وزير الداخلية للحصول على ترخيص بإصدار مجلة «الفجر الجديد»، إلاّ ان "الوزير" رفض طلبهما في عدد الجريدة الرسمية ١٩٥٣/١١/٨ وجاء في قرار الرفض "لما كان قانون المطبوعات يتطلب ان يكون صاحب الجريدة ومحررها المسؤول حسن السيرة والسمعة.. ولدى استطلاع راي الجهات المختصة تبين ان حسن النابلسي وعيسى المدانات يعتنقان المبدأ الشيوعي فهما لذلك لا يتمتعان بحسن السيرة والسمعة، فاقرر رد طلبهما الحصول على ترخيص لإصدار مجلة «الفجر الجديد».

وقدم المستدعيان طعناً بقرار الوزير إلى محكمة العدل العليا التي الغت القرار المشكو منه وجاء في قرارها (دعوى عدل عليا ٥٧، ١٩٥٤): "فقول وزير الداخلية للتدليل على أن المستدعين غير حائزين لشرط حسن السمعة لانهما يعتنقان المبدأ الشيوعي قول لا يكفي .. إذ أن مجرد اعتناق مبدأ سياسي خاص دون ان يقترن هذا الاعتناق بنشاط يعاقب عليه في القانون لا ينطوي بحد ذاته على سوء الخلق، وإلاّ فإن الاخذ بغير هذا المفهوم يؤدي إلى نتائج غير معقولة لا تتمشى مع روح القانون واهدافه."

انظر ابراهيم بكر، حقوق الانسان في الأردن، ١٩٩٥ - عمّان ص ٣٥٦ - ٣٥٧).

في ١٩٩٥/٢/٢٦ اصدر المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر قراراً بإيقاف صحيفة "حوادث الساعة"، عن الصدور وطلب من جريدة «الدستور» التوقف عن طبع «حوادث الساعة» بسبب استقالة رئيسة التحرير في ١٩٩٥/١/١٠ ولم تعين الصحيفة رئيس تحرير مسؤول لها.

واصدرت محكمة العدل العليا (٩٥/٩٢) قراراً بالغاء قرار مدير عام المطبوعات والنشر لان التشريع خلا من تحديد الجهة المختصة بإيقاف المطبوعة الصحفية عن الصدور في حال تخلف شرائط استمرارها وأن المستدعى ضده - مدير المطبوعات - ليس بذي اختصاص لإصدار القرار المطعون به فيكون القرار المطعون به مشوباً بعيب عدم الاختصاص"

وفي قضية شبيهة (عدل عليا ٩٥/١٢٦) "صحيفة «البلاد» ضد مدير عام دائرة المطبوعات" جاء في القرار: "باستعراض نصوص قانون المطبوعات والنشر لا نجد أياً منها يعطي الحق لمدير المطبوعات والنشر صلاحية ايقاف المطبوعة الصحفية عن الصدور . وعلى ذلك فيكون الطعن وارداً والقرار الطعين مشوباً بعيب عدم الاختصاص وحرياً بالإلغاء".

بتاريخ ١٩٨٨/٥/٤ وجه مراقب المطبوعات كتاباً إلى الزميلة ليس اندوني يقرر فيه سحب رخصة مراسلة صحفية منها يقول في الكتاب: "بالنظر إلى السلوك المعيب الذي تكرر مرات عديدة من قبلك ضد المواقف الحقيقية للأردن، البحث المتعمد الدائم لتأويل كل موقف وطني وقومي للأردن بما يخدم توجهات ضارة بأخلاق مهنة الصحافة .. قررت سحب رخصة مراسلة صحفية منك في الأردن".

وبعد الطعن في القرار لدى محكمة العدل العليا اصدرت المحكمة قرارها (١٩٨٨/١٠١) وجاء فيه أن المادة ٩ من نظام مراسلي وسائل الاعلام الأجنبية رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على: "إذا خالف المراسل احكام هذا النظام أو التعليمات الصادرة بمقتضاه فللوزير بتنسيب من المدير انذاره خطياً وله سحب بطاقة الاعتماد الصحفية منه".

"وحيث ان القرار صدر عن مراقب المطبوعات فيكون قد تولى صلاحيات الوزير خلافاً لاحكام النظام ولهذا تقرر إلغاء القرار"

وإثر صدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٧ طلب مدير عام دائرة المطبوعات والنشر بتاريخ ١٩٩٧/١١/١١ من دار "العرب اليوم" استبدال رئيس تحريرها المسؤول الزميل طاهر العدوان وذلك خلال خمسة عشر يوماً بحجة عدم توافر الشروط الواجب توافرها بمقتضى القانون المؤقت، فقامت الشركة والزميل العدوان بالطعن في القرار امام محكمة العدل العليا، فاصدرت المحكمة قراراً مؤقتاً بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٨ بوقف تنفيذ قرار مدير المطبوعات. وعندما اصدرت محكمة العدل العليا قراراتها بعدم دستورية القانون المؤقت اصبح

قرار مدير المطبوعات بحكم المنعدم.

ويبقى قرار محكمة العدل العليا بعدم دستورية قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٧ هو الاهم في تاريخ الصحافة الأردنية، حيث قررت المحكمة وقف العمل بالقانون المؤقت لعدم دستوريته والغت قرارات مجلس الوزراء الصادرة بموجبه والمتعلقة بتعليق صدور ١٣ صحيفة اسبوعية.

ولان اغلب المهتمين يتذكرون نص القرار (في الحقيقة اصدرت المحكمة ثلاثة قرارات اثنان من قبل هيئة محكمة مصغرة والآخر اصدرته الهيئة العامة للمحكمة) لذلك لن نتوسع في ذكر أهم المبادىء التي اشتملها القرار الذي صدر بتاريخ ١٩٩٨/١/٢٦.

ومن اهم المبادىء القانونية التي تضمنها القرار، تصدي المحكمة للرقابة على حالة الضرورة والاستعجال التي تتيح للحكومة اصدار قوانين مؤقتة. فقالت المحكمة: "ان سلطة اصدار القوانين المؤقتة قد شرعت لمجابهة ظرف طارىء فلا يجوز استعمالها وسيلة لتنظيم موضوعات يختص بها التشريع العادي."

ووجدت المحكمة ان حالة الاستعجال لم تكن قائمة عند وضع القانون المؤقت لأن الطلب من الصحف توفيق اوضاعها لتلائم القانون المؤقت خلال ثلاثة اشهر ومن ثم ثلاثة اشهر أخرى يعني ان اصدار القانون المؤقت كان يمكن تأجيله إلى حين انعقاد مجلس الامة

العدل العليا ألغت قرارات للحكومة ووسعت الحريات الصحفية

حالات قضائية

الحالة الاولى: في إحدى أعدادها نشرت صحيفة "البلاد" بشكل ساخر تحت باب "البلاد عام ٢٠٠٠ اسعار التموين بالشيكل" فحكمت عليها محكمة البداية بالغرامة ٦٠٠ دينار بتهمة الاساءة للاقتصاد الوطني وخفضت محكمة الاستئناف الغرامة إلى ٣٠٠ دينار.

كما نشرت "المجد" مقالاً دعت فيه إلى «الاقتداء بقرار الحسين بطرد كلوب وطرد مدير الاستخبارات البريطاني في البحرين» وتمت محاكمة رئيس تحريرها فهد الريماوي امام محكمة الجنايات بتهمة ارتكابه جناية خلافاً للمادة ١١٨ من قانون العقوبات بسبب نشره كتابات لم تجزها الحكومة تعكر صلات المملكة بدولة اجنبية، وتم الحكم بعدم مسؤوليته.

الحالة الثانية: منذ صدور صحيفة «المجد» سنة ١٩٩٤ رفعت على رئيس تحريرها الزميل فهد الريماوي عدة قضايا تبرأ في اغلبها، وفي إحداها (١٩٩٤) اسندت له تهمة نشر مقال من شأنه الاساءة للوحدة الوطنية خلافاً للمادة ٤/١/٤٠ من قانون المطبوعات في إشارته إلى «قوى المعارضة للصلح والتطبيع» معبراً عنها بعبارة (الأردسطينية).

وجاء في قرار المحكمة أن عبارة (الأردسطينية) هي تعبير إعلامي شائع .. وأن استخدامها تم بحسن نية لذا فليس من شان المقال الاساءة للوحدة الوطنية.

انظر المجد ١٩٩٦/٦/١٠.

الحالة الثالثة: في نيسان ١٩٩٧ قررت محكمة الاستئناف عدم مسؤولية رئيس التحرير المسؤول لاسبوعية «الحوار» - عبدالله بني عيسى - عن جنحة طبع ونشر بيان لجمعية غير مشروعة أو لمنفعتها خلافاً للمادة ١٦٣ من قانون العقوبات، وذلك لنشره مقابلة مع "المهندس عطا أبو الرشتة الناطق الرسمي لحزب التحرير".

وكانت محكمة البداية قد أدانت الزميل بني عيسى بحبسه ستة اشهر وتغريمه ٥٠٠ دينار، إلاّ أن محكمة الاستئناف قالت في تسبيبها للقرار: "أن ما قام به المستانف من نشر للاجوبة التي ادلى بها م. عطا أبو الرشتة في صحيفة «الحوار» ما هو إلاّ من قبيل اطلاع المواطنين على الوقائع والاتجاهات والمعلومات المطروحة التي تهم المجتمع بالمعنى المقصود في المادة ١/٥ من قانون المطبوعات، وبالتالي فإن نشر مثل هذه الافكار والإجابات لا يشكل جرماً بالمعنى المقصود للمادة ١٦٣ ذلك ان ما نشر ليس معداً سلفاً من قبل الناطق الرسمي لحزب التحرير لغايات نشره على الكافة".

الحالة الرابعة: في إحدى القضايا التي رفعت على صحيفة «الاهالي» (٩٥/٢٠٠٤) تم تبرئة مديرها العام: "لأن المدير العام لا يلاحق جزائياً لكونه بهذه الصفة".

في حزيران ١٩٩٤ ادين الزميلان رمضان الرواشدة وجميل النمري - وكانا يعملان في "الاهالي" - بتهمة مس الأجهزة الامنية خلافاً للمادة ٢/١/٤٠ من قانون المطبوعات والنشر، وفرضت على كل منهما غرامة ٢٠٠ دينار.

وكان الرواشدة قد نشر على لسان محامي الدفاع عن المتهمين آنذاك بقضية جامعة مؤتة أنهم اعترفوا تحت التعذيب .. (فيما بعد برأت محكمة التمييز جميع المتهمين لأنها وجدت أن اعترافاتهم انتزعت بالقوة).

في هذا المقام يجوز للزميلين طلب إعادة محاكمتهما لظهور وقائع جديدة بعد صدور الحكم من شأنها اثبات براءة المحكوم وذلك سنداً للمادة (٢٩٢/د) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

الحالة الخامسة: محكمة امن دولة ٩٦/٤٣٣ أوقف ناهض حتر ٩٦١٠/٣ - ٩٦/١٠/٢٨ وعبدالله ابو رمان اوقف ٩٦/٨/٢٤ - ٩٦/١٠/٢٩ بتهمتي - إذاعة كتابات ورسائل تمس بكرامة الملك ١٩٥/٣٩٢/عقوبات - إطالة اللسان للثاني ١/١٩٥ عقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

وجاء في القرار (الذي صدر بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٦):

"نقد السياسة الرسمية الأردنية والنظام السياسي يعني نقد الحكومات.

ان حيازة (الظنين الأول) للمقالات والنشرات والكتب التي ضبطت في منزله وفي مكتبه لا يشكل جرماً ولا يستوجب عقاباً.

الحالة السادسة: في القضية ٩٧/١١٦١ النائب السابق (د. ابراهيم الكيلاني) (صدر القرار ٩٨/٣/٢٢) ضد «عبد ربه» (رئيس التحرير عمر نادي ويوسف غيشان) اللذين وجهت لهما تهمتي الاساءة لكرامة الأفراد ٨/١/٤٠ مطبوعات، والذم والقدح بواسطة الصحف الموجه إلى احد اعضاء مجلس الأمة (خلافاً للمادتين ٤/٨٩ و ١٩١ عقوبات).

وجاء في قرار المحكمة.

"ان الصحيفة عندما اتهمت المشتكي بانه منافق كانت تتهم اداءه العام في لحظة معينة بالنفاق السياسي وليس النفاق الشخصي وان الطعن في اعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة لا يدخل تحت قاعدة الذم والقدح.. وإن يكن الكاتب او الناقد استعمل كثيراً من الشدة ومن قوارص الحكم لا سيما وأن هذه تأتي من باب المبالغة في النقد والرغبة في التشهير بالفعل ذاته".

الحالة السابعة. في ٩٧/١٢/٢٥ قررت محكمة بداية جزاء عمّان عدم مسؤولية الزميل توفيق كيوان رئيس تحرير «اخبار الأسبوع» عن ٤ تهم:

١- الإساءة للوحدة الوطنية والتحريض على ارتكاب الجرائم وزرع الأحقاد. خلافاً للمادة ٤/١/٤٠ مطبوعات.

٢- الذم الموجه للحكومة بواسطة النشر خلافا للمادة ١٩١ عقوبات بدلالة ٤/١٨٩ عقوبات ايضاً.

٣- الحض على النزاع وإثارة الصراع بين عناصر الأمة خلاف ١٥٠/ع.

٤- عدم التقيد باخلاق المهنة ونشر مادة غير متوازنة وعدم توخي النزاهة والموضوعية (٩ مطبوعات).

وجاء في قرار المحكمة:

"ان الصحافة في نظامنا الديمقراطي تعد واحدة من اهم وسائل الإعلام قاطبة وأبرز اداة من ادوات المعرفة استحدثها الانسان ليذود بها عن حرياته ويصون بها حقوقه، وهي التعبير الصادق عن الديمقراطية والسمة البارزة على قيامها، ومن ابرز الوسائل التي تتحقق بها مشاركة الشعب في صنع القرار.

انه من الخطأ افتراض سوء القصد بمجرد نشر النقد والتعليق على الأحداث".

يلاحظ أن المسؤولية التي يتحملها الصحفي في اعماله تتضمن نوعين: مسؤولية جزائية ومسؤولية مدنية.

١- المسؤولية الجزائية اساسها الحاق الضرر بالمجتمع، وجزاؤها عقوبة جزائية بالحبس او الغرامة او بكليهما. النيابة العامة هي التي تطالب باسم المجتمع بإيقاع الجزاء. والنية هي عنصر اساسي في المسؤولية الجزائية (الركن المعنوي «القصد الجرمي» وهو احد اركان توفر الجريمة) وعلى الرغم من المسؤولية الجزائية الشخصية إلاّ أنها توقع على رئيس التحرير (عقوبات ٧٨) وقانون مطبوعات المواد ١٤، ٤٦ - ب.

٢- المسؤولية المدنية اساسها الحاق الضرر بالفرد، والمتضرر بالحق الشخصي وحده له الحق في المطالبة نتيجة الخطأ المدني، ولا يشترط لوقوع المسؤولية المدنية توافر النية.

المادة ٤٦/١/ب تقام دعوى الحق العام في جرائم المطبوعات الدورية على رئيس التحرير المسؤول للمطبوعة وعلى كاتب المقال كفاعلين اصليين، ويكون مالك المطبوعة الصحفية مسؤولاً بالتضامن معهما في الحقوق الشخصية الناجمة عن تلك الجرائم.

منذ صدور قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ جمعت حوالي ١٠٠ قرار للمحاكم الأردنية بمختلف انواعها ووجدت أن الصحافة ربحت ٩٠٪ من القضايا التي اقيمت عليها.

وحتى في القضايا التي ربحتها الأطراف محركة الدعاوى واغلبها مقامة من دائرة المطبوعات والنشر فكان القضاة يحكمون بالأسباب المخففة ولم يتم الجمع بين عقوبتي الحبس والغرامة.

حقاً لقد كان القضاء هو الراعي والحامي لحريات الرأي والصحافة وفي وقف تعسف السلطة التنفيذية في تطبيقها للقانون وردعها.

وهذه الإشادة لا تمنع من الإشارة إلى:

١- تزايد حالات توقيف الصحفيين عند الادعاء العام ورفض تكفيلهم إلاّ بعد عدة ايام.

٢- ان أحكام البراءة أو عدم المسؤولية تصدر بعد جلسات قد تستمر عدة اشهر وهذا بحد ذاته قد يكون عقوبة مقصودة من الحكومة التي حركت الدعاوى.

* سكرتير التحرير في "العرب اليوم"

الصحافة الجزائرية تكشف عن مواطن قوتها وضعفها

محمود الريماوي

الصحافة الجزائرية قوية لدرجة انها تمكنت من دفع مسؤولين كبيرين الى الاستقالة في منتصف اكتوبر الماضي، ولكن هذه الصحافة ضعيفة ايضا، لدرجة ان ثماني صحف توقفت عن الصدور في التاريخ نفسه.

هذه الخلاصة التي يشوبها التناقض هي ما يخرج به المراقب لاحوال صحافة الجزائر في الاسابيع القليلة الماضية.

وقد بدأ الامر، مع حملة شنتها بعض الصحف ضد وزير العدل محمد ادمي، تسند فيها اليه اتهامات اخلاقية، فما كان من الوزير الا ان قدم استقالته من الحكومة، لكي يتحرر من قيود المنصب الرسمي كما قال، لمواجهة اصحاب هذه الاتهامات امام القضاء.

وعلى اثر ذلك، توقفت ثماني صحف (عربية وفرنسية) عن الصدور، بعد رفض المطابع الحكومية مواصلة السماح لها بالطباعة، الا اذا سددت ديونها المستحقة خلال ٢٤ ساعة، ووصف صحفيون الذريعة المالية بانها خادعة ومختلقة لتبرير فرض قيود على الصحافة.

[illegible]

مصداقيته قبل اشهر من انتخابات الرئاسة، وكان عبود قد قال انه مستعد لمواجهة عابة بعضها بالوثائق ومستندات تثبت صحة اتهاماته ضد رئيسه السابق.

وقد ادت هذه الحملة بعد ايام الى اعلان بتشين استقالته من منصبه، فيما كان يوصف بانه احد اعمدة الحكم الاقوياء.

والغريب في الامر، ان بتشين نفسه ليس بعيدا عن عالم الصحافة، ففي الوقت الذي احتجبت فيها صحيفتا الوطن ولوماتان، اللتان نشرتا اتهامات عبود (وللسبب المعلن بالتخلف عن دفع الديون) وإلى جانب صحف اخرى توقفت عن الصدور بينها صحيفة «لوتانتيك» بالفرنسية، والتي تملكها عائلة المستشار بتشين، وقد نشر العاملون في هذه الصحيفة بيانا قالوا فيه ان السلطات تستخدم السلاح التجاري بغية خنق كل اشكال حرية التعبير «واعرضت صحيفة «الاصيل» التي لم تتوقف وهي النسخة العربية لصحيفة «لوتانتيك» ان يبت القضاء في كل النزاعات مهما كان نوعها (١٨/١٠/٩٨)، مما اعتبرت صحيفة «دومان لالجيري» المقربة من بتشين في اليوم نفسه ان احتجاب بعض الصحف ليس ضربة توجه الى حرية التعبير والديمقراطية فحسب، بل انها انتهاك فاضح لدولة القانون».

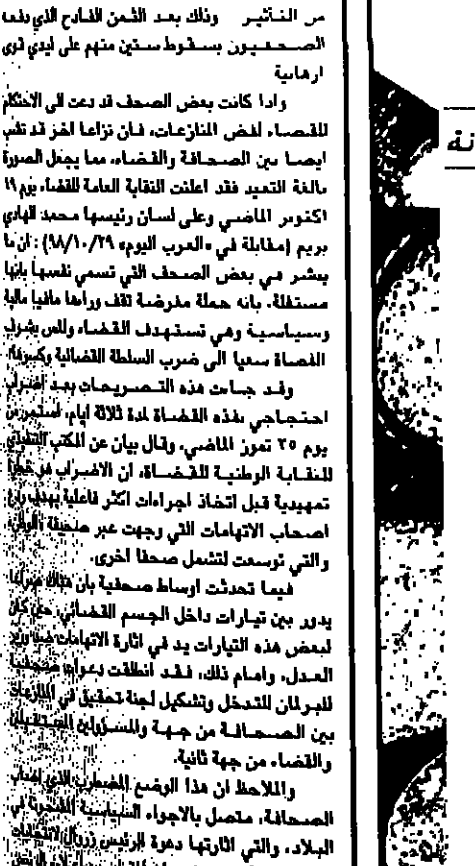
على هذا النحو يتداخل الوضع الصحفي في الجزائر مع الوضع السياسي .. فقد باتت الصحافة كما هو واضح تمارس قدرا ملحوظا من النفوذ والتأثير، لكن السلطات ايضا تمارس عليها قدرا آخر من التأثير وذلك بعد الثمن الفادح الذي دفعه الصحفيون بسقوط ستين منهم على ايدي قوى ارهابية.

واذا كانت بعض الصحف قد دعت الى الاحتكام للقضاء لفض المنازعات، فان نزاعا آخر قد نشب ايضا بين الصحافة والقضاء، مما يجعل الصورة بالغة التعقيد فقد اعلنت النقابة العامة للقضاء يوم ١١ اكتوبر الماضي وعلى لسان رئيسها محمد الهادي بريم (مقابلة في «العرب اليوم» ٢٩/١٠/٩٨): ان ما ينشر في بعض الصحف التي تسمي نفسها بانها مستقلة، بانه حملة مغرضة تقف وراءها مافيا مالية وسياسية وهي تستهدف القضاء والمس بشرف القضاة سعيا الى ضرب السلطة القضائية وكسرها».

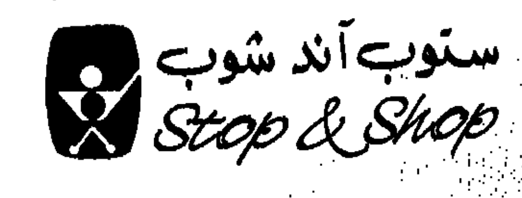
وقد جاءت هذه التصريحات بعد اضراب احتجاجي بهذه القضاة لمدة ثلاثة ايام، استمر حتى يوم ٢٥ تموز الماضي، وقال بيان عن المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للقضاة، ان الاضراب مرحلة تمهيدية قبل اتخاذ اجراءات اكثر فاعلية بهدف ردع اصحاب الاتهامات التي وجهت عبر صحيفة «الوطن» والتي توسعت لتشمل صحفا اخرى.

فيما تحدثت اوساط صحفية بان هناك صراعا يدور بين تيارات داخل الجسم القضائي، حتى كان لبعض هذه التيارات يد في اثارة الاتهامات ضد وزير العدل، وامام ذلك، فقد انطلقت دعوات صحفية للبرلمان للتدخل وتشكيل لجنة تحقيق في النزاعات بين الصحافة من جهة والمسؤولين القضائيين والقضاء من جهة ثانية.

والملاحظ ان هذا الوضع المضطرب الذي اصاب الصحافة، متصل بالاجواء السياسية المتحركة في البلاد، والتي اثارتها دعوة الرئيس زروال لانتخابات رئاسية مبكرة في نيسان المقبل، مع اعلان الرئيس الجزائري عدم عزمه خوض هذه الانتخابات ومن الطبيعي ان تنشأ في هذه الاجواء منافسات حادة على الترشيح للانتخابات، وقد لفت المستقيل بتشين الانتباه الى ان الحملة عليه بدأت قبل اشهر [illegible]







"حرية التعبير في مجتمع مفتوح"

الميل الحكومي إلى الرقابة وخصوصيات الأفراد وسلامة المجتمع تملي تقييد الحرية

ليما نبيل

"الدول الملتزمة بالثقافة المفتوحة، سوف تدافع عن حرية التعبير وسوف تحمي حرية الكلام وحرية الصحافة وحرية العقيدة وحرية مسيرات الاحتجاج السلمية.. ان قضية المجتمع المفتوح تبدأ مع قضية حماية حرية التعبير".

قد تكون هذه الكلمات خير مدخل لموضوع يشغل بال الجميع هذه الايام.. فحرية الكلام شيء يتوق له الانسان. كما ان الأحداث التي تقع في العالم حولنا تدعونا لأن نفكر في معنى حرية الكلام، وعليه فإن المجتمع الذي يرغب في تبني الانفتاح كقيم لها مغزى هائل لن يسمح فقط للمواطنين بقدر واسع من حرية التعبير الشخصي، ولكنه سوف يضيف خطوة أخرى، ويضع فعلاً عمليات الحوار حول الحكومة نفسها حتى تصبح تحت ضوء الفحص والتدقيق العام. وفي مجتمع مفتوح حقاً نجد ان القاعدة الطبيعية هي أن الحكومة لا تسيّر امور الناس خلف ابواب مغلقة. لكن ما يجري وفي جميع البلاد وفي كل الأوقات خصصت لواعز فرض سيطرتها على الكلام وعلى الضمير، فالرقابة غريزة اجتماعية وليس من السهل تحقيق الثقافة المفتوحة ولا الحكومة المفتوحة الواضحة، فالحكومة من طبعها الميل إلى السرية، وفرض عقوبة على الكلام الذي يعتبر ضاراً بالأمن القومي او النظام الاجتماعي او الآداب العامة.

هذه الافكار وغيرها جاءت في كتاب على جانب من الاهمية بعنوان حرية التعبير في مجتمع مفتوح، حيث يتناول الكاتب الامبركي «رودني سمولا» عدة مواضيع هامة مثل معنى حرية التعبير في ثقافة منفتحة وحرية التعبير والمجتمع السياسي، والحصول على الأخبار.

ويخلص الكاتب في نهاية الفصل الأول من الكتاب الذي جاء في ٥٨٥ صفحة من القطع المتوسط وترجمه إلى العربية الكاتب كمال عبد الرؤوف، إلى أن حرية الفكر والضمير والتعبير تعتبر قيماً ملهمة وترتبط بالصفات التي تحدد مميزات الإنسان، ولقد حان الوقت للمجتمعات حول العالم أن تحتضن فكرة الثقافة المنفتحة والمجتمع المفتوح كمطمح له أهمية رفيعة.

وفي توضيحه للصراع الحالي بين مظاهر حرية الكلام المختلفة يطرح الكاتب عدة أسئلة منها: هل يجب على المجتمع ان يقلل من الكلام الذي يعتبر إساءة لتلاحم الجماعة؟ وهل يسمح للافراد على سبيل المثال بانتهاك حرمة الرموز التي اصبحت تجسد جوهر الأمة مثل العلم الوطني؟ وهل يجب التسامح مع الخطب العنصرية، وهي خطب خالية من الذكاء وغارقة في الكراهية، وترتبط تاريخياً بالهستيريا العامة للجماهير والإبادة العنصرية، لدرجة يتعين معها إعلانها منطقة محرمة وخارج نطاق المدى المسموح به للحوار. وهل يجب أن تفرض قيوداً مماثلة على الكلام الجنسي او المتحيز جنسياً او الكلام السوقي؟ وهل يحق السماح بالحديث الذي يحيي أو يهاجم الدين، والحديث القدسي؟ واخيراً هل تسمح للحكومة بحرية اكبر في كبح جماح مضمون الحديث عندما يكون الجمهور هو الذي يدفع فاتورة حق التعبير؟

وفي الحديث عن قضايا الأمن القومي (الاميركي) يطرح الكاتب موضوع العلاقة بين حرية الكلام وبين الحقوق المتنازعة للمجتمع في صيانة النظام الداخلي والأمن الخارجي، وما مدى الصلة بين الكلام وبين الفوضى وهل يجوز في اي وقت من الاوقات [illegible]

المفروضة على التبرعات للحملات الانتخابية وعلى الإنفاق على هذه الحملات وما مدى ضرورة توفير الحرية للاحزاب السياسية ؟

اسئلة كثيرة يطرحها المؤلف قبل ان يأتي إلى موضوع علاقة الحكومة بالصحافة، والتي يؤكد انها قضايا تخص الأمن القومي ويتساءل إلى اي حد يجوز للحكومة أن تقيد نشر الصحافة لأسرار الدولة، أو تعاقب موظفيها على تسريب معلومات تعتبر سرية؟ وهل يجب أن تكون للحكومة مصلحة المالك للمعلومات حتى تستطيع ان تصنفها كمعلومات سرية، أم ان الحكومة تستطيع أن تعامل المعلومات الناشئة من القطاع الخاص وكأنها معلومات سرية منذ مولدها، وما هي حدود الحظر على الكلام الذي يدخل البلد او الذي يخرج منه.

ان كثرة الصعوبات العددية والنوعية لهذه القضايا تجعل من الصعب الوصول إلى مبادىء عامة متماسكة، إلاّ أن الدروس التي نستخلصها من ذلك هي اولاً: ان حماية حرية الكلام لا يمكن ابداً أن تكون مطلقة.

ثانياً: ان التاريخ لا يقدم لنا حلولاً واضحة لمعظم قضايا حرية التعبير.

ثالثاً: ان قضية فرض حماية قصوى لحرية الكلام تعتبر شيئاً مثيراً للغاية، كما ان الأخطار من الاجراءات المضادة للكلام تعتبر مصدر تهديد دائم لحرية الكلام.

ويرى الكاتب انه كلما صدر قانون يؤثر على حرية التعبير، فإن على الجهاز التشريعي ان يوازن ما بين الفوائد المتنافسة ويحدد إن كان الصالح العام في تقييد حرية التعبير او في تركها بلا قيود... ولكنه يشير إلى أن الافرع السياسية للحكومة وهي التشريعي والتنفيذي والأجهزة الادارية لديها ميل عنيد للتقليل من قيمة فائدة حرية التعبير، وأن تزيد من الفوائد الاجتماعية للقيم الأخرى التي تتعارض معها، فالرقابة وليست الصراحة والانفتاح هي أول رد فعلي طبيعي للحكومة، كما أن القوانين التي تحد من التعبير تميل بالذات إلى أن تتأثر بالأحقاد او جنون العظمة، ويدفع لصدورها تفكير قصير النظر.

"إذا كان هناك اي نجم ثابت في مجموعة كواكبنا الدستورية، فهو انه لا يوجد مسؤول كبير كان أم صغير، يستطيع ان يحدد ما يجب ان يكون قويم الرأي في السياسة، وفي الوطنية والديانة، او اية امور تتعلق بالرأي او يجبر المواطنين على ان يعترفوا بالكلمات التي يحددها او بالعقيدة التي يريدها"... هذه الكلمات مقتطفة من اقوال القاضي روبرت جاكسون في قضية رفعتها ولاية وست فرجينيا ضد احد المواطنين.

ولكن الوصول إلى حرية التعبير ليس الهدف الوحيد للمجتمع فأية نظرية عن حرية التعبير يجب أن تضع في حسابها قيماً اخرى، مثل النظام العام والعدالة والمساواة والتقدم الاخلاقي، ومن ثم فإن هناك مشكلة حقيقية في التوفيق بين حرية التعبير وبين القيم والأهداف الأخرى التي يسعى إلى تحقيقها المجتمع الحسن.

وفي قضية رفعت على شخص اتهم بتنظيم اجتماع للحزب الشيوعي مفتوح امام الجمهور ويناقش حقوق العمال اثناء اضراب يجري... [illegible] للمحكمة العليا في ولاية اوريغون قرار الإدانة، حتى اقرت أن التجمع السلمي من اجل نقاش مشروع لا يمكن اعتباره جريمة، كما أن عقد اجتماعات لعمل سياسي سلمي لا يمكن حظرها، وهؤلاء الذين يشرفون على مثل هذه الاجتماعات لا يمكن وصمهم بأنهم مجرمون لهذا [illegible]

التعبير وحق الشخص في السرية والخصوصية، عدوان طبيعيان [illegible] ومن هنا يؤكد ضرورة النظر اليهما على انهما [illegible] يشعران بالخبرة. وإذا كان الضمير والوعي هما جذور حرية التعبير، فإنهما [illegible] أيضاً جذور خصوصية الإنسان.

وعندما يسعى فرد إلى تأكيد حقه القانوني في الخصوصية ضد الصحافة، فإن ذلك يتم عادة من خلال دعوى [illegible] او بالتعويض او بكليهما معاً.

وهناك [illegible] انواع [illegible] من اشكال الخصوصية المعترف بها في القانون الأميركي اليوم، وهي تتمتع بإمكانية [illegible] على عمليات نشر الأخبار او التحري [illegible] الصحافة والأشكال هي نشر حقائق خاصة، الاستيلاء على اسم او ما يشابه ذلك، التطفل، الضوء الزائف في عيون الناس، الحاق الأذى العاطفي عمداً. اما الشكل السادس لانتهاك الخصوصية، وهو مفهوم جديد نسبياً، فقد ظهر مع العصر الجديد لمعلومات الكمبيوتر الأساسية ويسمى هنا «جمع الحقائق العامة». ويمر خلال هذه النظريات الست للخصوصية جميعاً، الصراع بين الأمور التي تعتبر "خاصة" وتلك التي تعتبر اخباراً جديرة بالنشر وما زال القانون لم يحدد بعد اي إطار فكري متماسك لتحديد إطار ما هو خاص وما هو جدير بالنشر، وليست هناك اية رؤية واضحة عن كيف يتم التوفيق بين هذين العنصرين المتصارعين او المتضاربين

ويقترح هذا الفصل من الكتاب إطاراً فكرياً كمرشد لتطوير المذاهب الدستورية ومبادىء القانون العام في المستقبل فهو يقدم تعريفات مستقلة وموضوعية لما هو "خصوصي وما هو جدير بالنشر" في الصحف ثم يعرض بعد ذلك إطاراً لحل التضارب بينهما.

ويرى الكاتب ان بعض الشؤون الخاصة يمكن اعتبارها جديرة بالنشر، ومنها

• المعلومات المستقلة الجديرة بالنشر المعلومات الخاصة تعتبر ذات قيمة خبرية عندما يكون النشاط الخاص مثل السلوك الجنسي واضحاً في حدث مستقل وجدير بالنشر مثلما يحدث في حالة حادث سيارة.

• الضرر. المعلومات المتعلقة بالنشاط الخاص تصبح جديرة بالنشر عندما تكشف عجزاً واضحاً للاداء الفعلي للشخص في المنصب العام، او في النشاطات المتعلقة بوضع الشخص العام او لاداء واجبات الوظيفة، او نشاطات الشخص التي تلقى اهتماماً عاماً.

• اخطاء في الحكم العام. المعلومات عن النشاط الخاص تصبح جديرة بالنشر عندما يحتمل فيها وقوع اخطاء في الحكم على اشياء او قرارات بوضع مسؤول عام او شخصية عامة، رغم ان هذه الاحكام قد لا تظهر عجزاً فعلياً في الاداء.. وتصبح هذه المعلومات جديرة بالنشر ايضاً عندما تكون الاخطاء في الحكم على اشياء تتعلق بأداء العمل او بنشاطات شخص خاص يلقى اهتماماً عاماً.

• واخيراً القاء الضوء على الشخصية العامة المعلومات عن النشاط الخاص تصبح جديرة بالنشر، عندما تكون موجهة في الحكم على شخصية الفرد، في الوقت الذي لا تكشف فيه عن ضعف فعلي في الاداء، او إذا لم تكن تحكم على اخطاء في اتخاذ القرار، وتصبح المعلومات جديرة بالنشر إذا كانت شخصية الفرد ترتبط بمسؤول عام او شخصية عامة او بالأداء الوظيفي. إن التفسير في الشخصية [illegible]

بالنشر إذا كان هناك ارتباط ملموس بين الانحراف الخلقي الذي يعتبر خاصاً وبين المسؤول العام او الشخصية العامة.

وفي الفصل السادس والذي جاء تحت عنوان كلام الكراهية. التسامح مع الذين لا يقبلون اراء الاخرين يتحدث الكاتب عن أنواع معينة ومحددة جيداً ومحدودة من التعبير غير مقبولة مثل الكلام غير المهذب والبذيء والوقح والتشهيري والمهين وكلمات العراك والكلمات التي بمجرد نطقها تلحق الضرر، او تميل إلى التحريض على خرق السلام فوراً. ولقد لوحظ ان مثل هذه الكلمات المنطوقة ليست جزءاً اساسياً من اي عرض للأفكار، وان قيمتها الاجتماعية ضئيلة للغاية كخطوة نحو الحقيقة، وان اية فائدة تجنى من ورائها لا تقارن بالمرة بالمصلحة الاجتماعية المتمثلة في النظام والأخلاق. ويخلص الكاتب إلى ضرورة أن يصار إلى محاربة تعبير الكراهية بواسطة كل المواطنين ذوي النوايا الطيبة، وبكل قوة يستطيع ان يوفرها المجتمع لهذه الحرب. ان تعبير الكراهية يعتبر شيئاً بغيضاً وانتهاكاً لكرامة الفرد، وفي مجتمع عادل يجب ان ينتصر العقل والتسامح على التحيز والكراهية ولكن هذا الانتصار يمكن تحقيقه بصورة افضل من خلال التعليم، ان التسامح يجب أن يكون له صوت مهيمن في سوق الأفكار.

ويبحث الفصل السابع والذي جاء تحت عنوان "التمويل العام للفنون والتعليم والاشكال الأخرى للتعبير العام" هذه المشكلة من زوايا متعددة ويستكشف هذه القضايا مثل التمويل الحكومي للفنون من خلال صندوق المنح القومي للفنون والرقابة المفروضة على حرية التعبير عند موظفي الحكومة، والرقابة على التعبير في المنابر الحكومية والتعبير في اماكن التعليم العام.

وفي إجابته على التساؤل الذي طرحه حول ماهية المبادىء الدستورية التي يجب أن تحكم تنظيم الفنون او الاشكال الأخرى للتعبير من خلال استخدام نفوذ التمويل الحكومي، يرى الكاتب ان الحكومة تستطيع بدون اية معارضة من التعديل الدستوري الأول أن ترفض تمويل التعبير الذي يشكل خطراً واضحاً وحالياً يؤدي إلى العنف، ولكن على الجانب الآخر فإن تمويل الحكومة لوسائل الاعلام لا يعني السيطرة عليها، كما انه لا يجوز السماح للحكومة ان توقع العقاب بسبب ما ينطق به الموظفون في الحياة العامة.

ويرى الكاتب ان الطريقة الوحيدة للحفاظ على مسافة صحية مناسبة تفصل بين الحكومة وبين المواطنين بالنسبة لممارستهم لحرية التعبير هي أن يكون هناك تحديد شامل وواسع "للتحيز ضد وجهة النظر" وان مقياس التزام مجتمع ما بحرية التعبير وبالثقافة المفتوحة يذهب ابعد من القوانين التي تصدرها الامة لتحكم حرية التعبير، ففي عالم اليوم، يمارس التعبير إلى حد كبير. ان جميع المواطنين تقريباً يمارسون جانباً كبيراً من حقوقهم التعبيرية على خلفية الروابط السياسية، ومن هنا فإن المجتمع لا يعتبر منفتحاً حقاً إذا لم يكن التعبير عن مثل هذه الخلفية او الإطار حراً فعلاً.

ويختتم الكتاب بفصلين عن تحديات التكنولوجيا الجديدة، ونحو سوق عالمي للأفكار، بالتأكيد على أن سوق الأفكار العالمي [illegible] انه امر لا يمكن تجنبه [illegible] الالكترونية العالمية [illegible] توجد طريقة أفضل للعمل على [illegible] والعدالة الاجتماعية والثقافية [illegible] على الجوع بالمرض ولا [illegible] والاستغلال في عالم [illegible] بحرية التعبير.

موسم المحاكمات

الصحافة تحاول ارواء عطش قرائها للمعلومات حول القضايا الكبرى

شهر تشرين اول الماضي، كان من زاوية ما الشهر الذي نشرت فيها لوائح اتهام وبعض نتائج التحقيق، وبعض الاحكام التي تخص العديد من القضايا الكبرى التي حصلت خلال الاشهر الماضية، ومن بينها تلك القضايا التي كانت الصحافة قد منعت من التطرق اليها بقرار من المدعي العام الذي يتحول عادة الى تعميم يجري توزيعه من قبل مدير دائرة المطبوعات والنشر.

فقد نشر مؤخرا الحكم بالبراءة على الشاب الذي اتهم مطلع هذا العام بقتل عبد الله الكاتب اثناء الاحتجاجات والمظاهرات التي حصلت في معان في شباط الماضي تأييدا للعراق اثر ازمته مع الولايات المتحدة الاميركية.

ان الصحافة التي اثارت حينها شكوكا حول اتهام هذا الشاب بقتل عبد الله الكاتب، لم تتوقف كثيرا عند صدور قرار المحكمة الذي يؤكد هذه الشكوك، لكنها لم تمارس حقها بالسؤال حول القاتل الحقيقي وحول سلوك الحكومة الذي كان جازما عند اطلاق التهمة، وذلك باستثناء جريدة الـ «جوردن تايمز» التي اجرت تغطية اوسع لنتيجة الحكم، وتطرقت الى موضوع دفع تعويضات لكل من تثبت براءته اضافة لمقالة كتبها ابراهيم جابر «العرب اليوم» يتساءل فيها «من قتل الكاتب؟»

اما القضايا التي نشرت لوائح الاتهام فيها فابرزها قضية المياه التي كانت الحكومة قد احالت ملفها للمدعي العام الذي طلب بدوره عبر دائرة المطبوعات والنشر من الصحافة عدم تناول الموضوع، ولذلك فقد استغلت الصحافة فرصة اعلان لائحة الاتهام لتبرزها على صفحاتها الاولى والداخلية.

القضية، او في الواقع القضيتان اللتان شكلتا اثناء حدوثهما اخبارا جذابة للاعلام ومتابعيه، جريمتا الرابية والشميساني اللتان راح ضحيتهما عدد من رجال الاعمال العراقيين في الاولى وكل من الدكتور عوني صلاح والمحامي حنا نده وابنه في الثانية. وقد تبين ان الجهة المتهمة بارتكاب الجريمتين واحدة. ولعل نشر لائحة الاتهام في هاتين القضيتين مترافقا مع وجود قضايا سياسية كبرى، حال دون تناول الكتاب والصحف الاسبوعية للوائح الاتهام بشكل اكثر تفصيلا وهو ما حصل ايضا في نشر لائحة الاتهام في قضية مقتل الملحق التجاري العراقي.

كما اشارت الصحف الى بعض تطورات موقف المتهم بقتل ١٢ فردا من عائلته، وخاصة ما يتعلق بتراجعه عن اعترافه السابق بالجريمة وافادته بان اخرين هاجموا بيته وارتكبوا جريمة القتل.

اليـــورو في الاعـلامَ الاردني

الدكتور فهد الفانك

عندما اعلن الاتحاد الاوروبي عن قرب صدور اليورو كعملة اوروبية موحدة قامت ضجة في الصفحات الاقتصادية من صحافتنا اليومية حول اهمية هذه الخطوة واثارها على الاقتصاد الاردني وعلى الدينار الاردني. وكان معظم ما نشر مستندا الى سوء الفهم او عدم توفر المعلومات.

وقد تجدد الموضوع مؤخرا بمناسبة الاجتماع الذي عقده البنك العربي لبعض مدرائه في الخارج للبحث في كيفية التعامل مع اليورو، وهو امر مفهوم بالنسبة للبنك لانه موجود في اوروبا، ويحتفظ بحسابات كبيرة بالعملات الاوروبية، التي قد تتحول الى يورو تدريجيا.

وبهذه المناسبة صرح مصدر مسؤول في البنك المركزي الاردني بان تاثير اليورو على الاردن محدود، ونشر هذا التصريح بصورة مانشيتات مثيرة، وبدا وكان هناك تاثيرات كبيرة لليورو، وان البنك المركزي يقصد الى تطمين دوائر الاعمال الى محدودية تلك الاثار.

وقد رافق ذلك كله مقالات وتصريحات عديدة استدرجتها الصحافة الاردنية، حتى بدا وكان صدور اليورو سوف يمثل هزة مالية كبيرة يجب ان نستعد لها من الان ونتوقع اثارها العميقة.

واليورو هو العملة الاوروبية الموحدة التي ستحل خلال ثلاث سنوات محل عملات احدى عشرة دولة اوروبية من اصل ١٥ دولة اعضاء في الاتحاد الاوروبي، الامر الذي سيعزز وحدة اوروبا، ويسهل عمليات التبادل التجاري بينها، وينسق بل يوحد السياسة النقدية بين الدول الاعضاء.

تاثير صدور اليورو على الاردن ليس محدودا فقط بل يكاد يكون معدوما، واذا كان له تاثير فانه لا يختلف عن تاثير عملات الدول الاعضاء، فما يحدث للمارك الالماني او الفرنك الفرنسي يؤثر، واذا كان لتوحيد العملة من اثر فهو تخفيف اثار تقلبات العملات الاوروبية الفردية، لان العملة الموحدة تكون اكثر استقرارا باعتبار انها تمثل متوسطا عاما او حصيلة لظروف جميع البلدان المشاركة فيه وليس لظروف كل بلد على حده.

صحيح ان ديون الاردن بالفرنك الفرنسي ستسدد بعد عام ٢٠٠٢ باليورو، ولكن ليس معروفا سلفا اذا كان ذلك افضل او اسوأ، فتقلبات العملات امر متعارف عليه، وما ينطبق على اليورو ينطبق على الين الياباني الذي يمثل العملة الرئيسة لديون الاردن الخارجية، فما يحدث للين الياباني اكثر تاثيرا علينا مما يحدث لليورو، ولا نعرف سلفا ما اذا كان الين او اليورو اغلى ام ارخص عند التسديد، لان ذلك يتوقف على ما اذا كانت هذه العملات اغلى او ارخص بالنسبة للدولار الذي نرتبط به.

اما فيما يتعلق بتجارتنا الخارجية، فان الاردن يتعامل بالدولار، وليس هناك دولة ترفض الدولار سواء كانت عملتها مارك ام فرنك ام ين. اما سعر الصرف بين الدولار وهذه العملات فانه متقلب ويعتمد على ظروف متغيرة لا نستطيع ان نعرف سلفا ما اذا كانت ايجابية ام سلبية بالنسبة لنا. اذا بقيت العوامل الاخرى متساوية، فان توحيد عملات اوروبا في عملة واحدة بحد ذاته لا يضر الاردن ولا يفيده، ولا يؤثر على ديونه او تجارته الخارجية او احتياطاته من العملات الاجنبية.

ومن يدري فقد يجد البنك المركزي من المصلحة ان يربط الدينار باليورو بدل الدولار طالما اننا دخلنا الشراكة الاوروبية واصبحنا جزءا من منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الاوروبي، وعند ذلك سوف يتحدث البعض عن الاثر المجدد او المفهوم لاستمرار تعامل ٥٠ ولاية امريكية بعملة واحدة هي الدولار تصدر عن بنك مركزي واحد ويملك الاحتياط الدولاري.

من يملك حق اجـازة المراسلين العـرب والاجـانب، النقـابة ام الـوزارة؟

في خطوة تهدف نقابة الصحفيين من ورائها تاكيد حضورها في مجمل الساحة الصحفية قامت النقابة بنشر اعلانات اشبه ما تكون بالتحذير، تطلب فيها من الصحفيين الذين يحملون جنسية احدى الدول العربية او الاجنبية ويمارسون المهنة داخل المملكة بانه وبموجب احكام المادة (٩) من قانون النقابة رقم (١٥) لسنة ١٩٩٨، يترتب عليهم التقدم الى نقابة الصحفيين الاردنيين لاخذ موافقتها للسماح لهم بممارسة المهنة في المملكة بالموقع الذي يحدده مجلس النقابة وللمدة التي يقررها واعطت النقابة مهلة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ نفاد القانون في ١/١٠/٩٨، اي تنتهي في ١/١/٩٩

الاعلان اثار حفيظة المراسلين العرب والاجانب، فقد علقت رندا حبيب رئيسة نادي الصحافة الاجنبية بقولها ان اعلان النقابة هذا لا يعنيهم لان الجهة الوحيدة التي تنظم عمل الصحفيين الاجانب هي وزارة الاعلام

واضافت السيدة حبيب وهي مديرة مكتب وكالة الصحافة الفرنسية ومراسلة اذاعة مونت كارلو في عمان ان قانون المطبوعات والنشر في المادتين ٩ و ٢٥ رقم ٨ لسنة ٩٨ اوضح ان من ينظم الصحافة الاجنبية في الاردن هو نظام المراسلين الاجانب، وان هذا النظام قد عدل سنة ١٩٩٥، وهو الان بصدد التعديل مرة اخرى ليلائم قانون المطبوعات والنشر الجديد: وقالت ان النظام المذكور يشير الى ان كل وسيلة اعلام خارجية يعتمد مراسلوها في المملكة لدى وزارة الاعلام او دائرة المطبوعات والنشر التابعة للوزارة، كما انه يعطي حقا لكل مراسل بافتتاح مكتب لممارسة عمله، وحسب قول السيدة حبيب ان النقابة المعروفة باسم نقابة الصحفيين الاردنيين معنية بالصحفيين المحليين فقط حيث ان غالبية الدول المتطورة لا تشترط ان يكون الصحفيون الاجانب اعضاء في نقاباتها المحلية.

نقابة الصحفيين من جهتها ردت على وجهة نظر رندا حبيب، وجاء الرد على لسان النقيب سيف الشريف الذي اوضح ان النص القانوني الذي استند اليه مجلس النقابة هو قانون نقابة الصحفيين النافذ المفعول من تاريخ ١/١٠/٩٨ وقانون المطبوعات النافذ المفعول من تاريخ ١/٩/٩٨.

وقال ان نقابة الصحفيين لا تتعمد وضع العراقيل امام ممارسة العمل الصحفي في الاردن، وانها لم تطالب بان تكون مسؤولة عن المراسلين، ولكن القانون يؤخذ كله ويطبق باجماله دون انتقاء او محاباة، مشيرا الى ان المادة (٥٩) من قانون النقابة الجديد الغت قانون النقابة السابق رقم (١٧) لسنة ٨٣، كما الغت ايضا انظمة الادارية الصادرة بمقتضاه، واي نص في اي تشريع اخر، وذلك الى المدى الذي لا يتعارض فيه مع احكام قانون النقابة الحالي، وهذا يؤكد ان نظام المراسلين الحالي يعتبر لاغيا لتعارضه مع التشريع الجديد، ويجب وضع نظام جديد يتفق مع الاحكام الجديدة لقانون نقابة الصحفيين النافذ المفعول. وعليه فان نقابة الصحفيين تؤكد ما ورد في نص اعلانها، بضرورة توفيق اوضاع جميع من يعمل في الساحة الصحفية الاردنية بما في ذلك مراسلو الصحف ووكالات الانباء العربية والعالمية ووفقا لنصوص القوانين الجديدة، علما بان الصحفيين الذين سيسمح لهم بمزاولة المهنة لن يصبحوا اعضاء في النقابة، وان دور النقابة هو اجازتهم العمل في الاردن بعد موافقة وزير الاعلام على ذلك.

نقابة الصحفيين، لم تكتف برد النقيب، فنشرت اعلانا يحمل تحذيرا للمراسلين العرب والاجانب... مراسلة الصحف الاجنبية والاعلان عن انفسهم بصفة صحفي او بأي عبارة تعطي هذا المعنى وكل من يخالف القانون سيتعرض للعقوبات التي نص عليها القانون والتي منها الحبس والغرامات مع ازالة المخالفة، وتعتبر النقابة هذا الاعلان بمثابة انذار لكل مخالف، مشيرة بان لنقابة الصحفيين وحدها حق منح لقب صحفي واصدار البطاقات بهذا المعنى داخل المملكة. وحسب ما ورد في المادة (٩) من قانون المطبوعات، يشترط في مراسل المطبوعات الدورية ووسائل الاعلام الخارجية ان يكون صحفيا اردنيا او صحفيا عربيا او اجنبيا سمح له مجلس النقابة بموافقة الوزير بذلك العمل، وتنظم عملية اعتماد اولئك المراسلين بموجب نظام يصدر لهذه الغاية

وحسب قول مدير النقابة فخري ابو حمدة فقد تم توجيه خطابات الى الصحف ووكالات الانباء والصحافة الاجنبية في الاردن بضرورة تصويب اوضاع الصحفيين العرب والاجانب العاملين فيها، مشيرا الى ان النقابة لن تمنع اي صحفي اجنبي بالعمل في الصحف الاردنية او ممارسة عمله في المملكة اذا كان ملتزما بالشروط التي نص عليها القانون، باستثناء الصحفي الاسرائيلي الذي لن نتعامل معه التزاما بقرار الهيئة العامة للنقابة، ولن يسمح له بمزاولة المهنة في المملكة.

دائرة المطبوعات من جهتها طالبت بالتهدئة، وحسب قول مدير المطبوعات والنشر للسيد اياد القطان بان عملية تنظيم عمل المراسلين العرب والاجانب ستبقى من مسؤولية نظام الصحافة الاجنبية، وان نظاما جديدا سيصدر قريبا بالتشاور والتعاون بين دائرة المطبوعات ونقابة الصحفيين.

السلطة الفلسطينية تتراجع من قرارها بمنع دخول المراسلين الاجانب الى قطاع غزة

بعد ان كانت السلطة الفلسطينية قد قررت يوم الثلاثاء ٣/١١/١٩٩٨ حظر دخول المراسلين الاجانب الى قطاع غزة مالم يكونوا مسجلين لديها مسبقا تراجعت في اليوم التالي على اثر احتجاجات قام بها هؤلاء.

وكانت السلطة قد اشترطت السلطة الفلسطينية على الصحفيين الاجانب ان يكونوا مسجلين مسبقا لديها من اجل دخول قطاع غزة، هذا ما اكده محمد عدوان رئيس دائرة النشر في السلطة الوطنية الفلسطينية لوكالة «الاسوشيتد برس»

وقالت صحيفة «هارتس» الاسرائيلية ان الاجراءات الجديدة تهدف الى الحيلولة دون تمكين وسائل الاعلام الاجنبية من الاتصال بحركة «حماس». وذكرت الصحيفة نقلا عن مصدر فلسطيني مسؤول ان اجراءات التسجيل تتضمن ان يذكر هؤلاء الصحفيون مع اي جهة يريدون اجراء اي مقابلة اثناء وجودهم في غزة

من جهته، نفى عدوان ان تكون هذه الاجراءات جزءا من جهود للحد من التغطية الصحفية وقال لـ «الاسوشيتد برس» «اننا نريد فقط ان نعلم من يدخل ومطالبنا». نقابة الصحافة الاجنبية في اسرائيل احتجت على الاجراءات الجديدة قائلة انها «مرفوضة بشكل تام لما فيها من ضرر بالغ على حرية الصحافة».

وقد تم تقديم الاحتجاج رسميا الى الطيب عبد الرحيم امين عام السلطة، وبالرغم من تاكيدات عدوان، فقد جرت عدة محاولات من قبل مسؤولي السلطة للتشديد على تغطية بعض الاحداث المتعلقة بشخصيات كبيرة من حركة «حماس»

وقام رجال السلطة الفلسطينية بعدة دوريات حول منزل الشيخ احمد ياسين، كما قاموا بابعاد بعض الصحفيين الذين تواجدوا بالقرب من بيته. وكان الشيخ احمد ياسين وضع في الاقامة الجبرية في منزله في غزة يوم الخميس ٢٩/١٠/٩٨، على اثر العملية الانتحارية التي نفذتها حماس ضد قافلة اسرائيلية

كما حالت قوات الامن ايضا دون محاولات بعض الصحفيين من مقابلة جيران ياسين

وفي يوم الجمعة ٣٠/١٠، قام احد موظفي الامن باجبار صحفي من «الاسوشيتد برس» على مغادرة الحي الذي يقيم فيه ياسين

«الديلي ميل» تعكس انتصار الطبقة المتوسطة

جانين غيبسون *

ان صوت وسط انجلترا هو الان ثاني اعلى الاصوات في البلاد. فقد قامت «الديلي ميل» بازاحة «الميرور» عن موقعها كثانية الصحف الاكثر مبيعا في بريطانيا.

ان مبيعات «الديلي ميل»، كما تكهن المحللون الاعلاميون منذ زمن بعيد، تفوقت على مبيعات «الميرور»، في اخر المطاف، في شهر ايلول، وفقا لارقام غير رسمية، فقد بلغ معدل مبيعاتها اليومي ٢ر٢ مليون نسخة طوال الشهر، مقارنة بـ ٢٨ر٢ مليون نسخة لصحيفة «الميرور».

انها المرة الاولى طوال سنوات عمرها المائة، التي تتفوق مبيعات «الديلي ميل» على «الميرور» وهي تبرئة لرئيس التحرير بول ديكر الذي قام منذ عام ١٩٩٢ بتوجيه ارتفاع الصحيفة واضافة ٧٠٠ الف قارىء.

ان الخبر يشكل بداية حلم ايضا، بالنسبة للورد روذرمير الجديد، الذي تولى منصب رئيس «الديلي ميل» والامانة العامة بعد موت والده.

لقد كانت اخر ضربة بالنسبة لـ «ميرور» في تاريخها الذي بدا قبل ٢٥ سنة، بعد ان كانت ذات يوم اكثر صحف البلاد شعبية، والصوت المحترم وحتى الصوت الفكري للطبقة العاملة، وظلت في وضع مستقر طوال الستينيات لكن الضربة القاتلة جاءت مع وصول صحيفة «صن» في السبعينيات والثمانينيات.

اشترى روبرت مردوخ صحيفة الـ «صن» في عام ١٩٦٩، وبدات «الميرور» تتراجع امام «الميل» ثم امام «الصن».

وفي الوقت الذي استلم فيه المحرر الاكثر شهرة كيلفن ماكنزي للامور، تفوقت «الصن» على «الميرور» وتحركت «الميرور» في السوق للحاق بـ «الصن» لكن سياستها في الثمانينيات لم تسعفها، فبينما تبنت «الصن» التاتشرية وحثت زعماءها على شراء دورها الاستشارية، حشرت «الميرور» نفسها مع حزب العمال غير المنتخب وغير الشعبي.

وفي اثناء ذلك، اثارت «الميل» ما تفضله ربة البيت بما حفلت به من قصص مقروءة وسياسة الغضب، وتفوقت على «الاكسبرس» وواصلت الارتقاء، وفي كانون الثاني ١٩٨٠ باعت «الاكسبرس» ٣ر٢ مليون نسخة وباعت «الميل» ٩٨ر١ مليون نسخة، ومع حلول عام ١٩٨٩ هبطت مبيعات «الاكسبرس» الى ٥ر١ مليون نسخة.

وصلت مبيعات «الميل» الى مليوني نسخة، قبل سنتين، ورغم توجهها اليميني المفرط في الثمانينيات، حيث منحت مارغريت تاتشر لقب الفارس لدافيد انجليش امتنانا له، فان «الميل» قد تفوقت في ظل حكومة عمالية، وبدءا بسحق تاتشر للاتحادات، من خلال «المجتمع اللاطبقي» لميجور و«الطريق الثالث» لتوني بلير الان، فان نسبة كبيرة من المواطنين يعتبرون انفسهم طبقة متوسطة. وقد تحولت الميل نحو «العمال الجديد».

لقد حاول رئيس مجلس ادارة مجموعة «الميرور» دافيد مونتغمري، والمحرر الحالي بيرز مورغان، رفع وضع «الميرور» لمواجهة السخط الواضح ازاء الاسبوعيات.

وكانت «الديلي ستار» اسوا صحيفة، وما زالت «الصن»، التي كانت تبيع اكثر من اربعة ملايين نسخة في الثمانينيات، تبيع اكثر من ثلاثة ملايين نسخة، لتكون اكثر الصحف مبيعا في البلاد.

ومع هذا فان مورغان يدعي ان صحيفته قد اوقفت المادة الفاسدة: «يبدو ان «الديلي ميل» ستتفوق علينا في ايلول، لكننا سنتربع مبيعاتنا للشهر الرابع على التوالي».

* الجارديان

اقتصاد التسلية: التلفزيون يتسبب في زيادة الانفاق

سالي كينيس

ان مشاهدة التلفزيون امر يضر بميزانيتك، ففي كل ساعة تقضيها وانت مستلق على الأريكة وبصرك متجه نحو التلفزيون، فانك ستنفق ١٢٦ جنيهاً استرلينيا اضافيا في كل سنة. فاذا شاهدت التلفزيون ١٥ ساعة في الاسبوع، فان الامر سينتهي بك في نهاية العام وقد دفعت حوالي الفي جنيه استرليني، ما كنت لتدفعها لولا مشاهدة التلفزيون.

ذلك هو ما يحدث، على الاقل في الولايات المتحدة، فهناك كتاب جديد بعنوان «الاميركي الذي ينفق اكثر مما تسمح له موارده»، بقلم جوليت سكور، تتحدث فيه عن اتجاه تسميه «النزعة الاستهلاكية الجديدة».

تعمل سكور استاذة لاقتصاد التسلية في جامعة هارفارد، وتفيد نظريتها ان الاميركيين قبل جيل كانوا يقتدون في انفاقهم بجيرانهم المجاورين لهم، الذين كانوا يماثلونهم من ناحية اقتصادية. لكنهم الآن، ولاول مرة غير قانعين بالتمشي مع سلوك وعادات معارفهم بل يريدون ان يضاهوا انماط الحياة المترفة للذين يتسوقون في «برادا» ويتزلجون في فيرمونت، انهم يصيبون انفسهم بالعجز من خلال هذه العملية، فقد كثرت حالات الافلاس الشخصي وديون بطاقات الاعتماد بشكل لم يسبق له مثيل، وحتى الاثرياء بدأوا يشعرون بالضيق.

قالت سكور مؤخراً: ان الحقيقة المتمثلة في ان نصف الشعب الاميركي يشعر بالعجز عن تحقيق غاياته توحي لي ليس بفشل فردي، بل بان نظاما اجتماعيا يعاني من خلل.

تورد سكور عاملين وكل منهما يوحي بان الشيء نفسه يمكن ان يحدث في بريطانيا فكما هو الحال في بريطانيا فان الأغنياء يزدادون غنى، فالنمط المتغير لتوزيع الدخل في اميركا يعني ان ٨٠٪ من السكان، خلال السنوات العشرين الاخيرة، كانوا يكسبون اقل، لكنهم ما زالوا يتطلعون لمضاهاة العشرين بالمئة الأغنى الذين يكسبون اكثر.

اما المتهم الثاني فهو التلفزيون، فلأن البرامج تعرض انماطا حياتية ثرية جدا، فان افتراضات المشاهدين تصبح منحرفة، ومع انهم يبالغون في تقييم الترف الذي تعيشه الاسرة العادية، فانهم يتطلعون الى نمط حياتها، وكلما زادت مشاهدتهم للتلفزيون كلما اصبحوا اكثر انفاقاً، وكلما تضاءلت فرص التوفير امامهم. لم يتدرج الاميركيون في تغيير عاداتهم التسويقية، والكاتبة تقول ان نمط التسوق الساعي للمكانة الاجتماعية يضع الناس في دوامة لا يمكن وقفها. وتشمل وصفتها لتقليص حجم التسوق تعقب جميع المشتريات، حتى الصغيرة منها، وتجنب المشتريات التي تتم بسبب النزوة، واستعمال الاشياء، حتى السيارة، الى ان تهترئ، وتمزيق بطاقات الاعتماد. ومع ان اغلبية الاميركيين يحصلون عليها بهدف عدم الاقتراض، فان ثلثهم فقط يسددون ما عليهم عندما يقعون في الديون، وفي هذا المجال لا يدفع سوى ٤٥٪ منهم حساباتهم كاملة بشكل منتظم.

في تطبيقها لما تعظ به، فان سكور تضع جهاز تلفزيونها في غرفة باردة غير مريحة، ومن الامور غير المثيرة للدهشة ان ابنائها لا يشاهدونه ابداً. لكنها ترضخ لضغوط زميلاتها في بعض الاحيان فهي ضعيفة امام مسلسل ايفيان.

هذا الكتاب «الاميركي المسرف» ثمنه ٢٥ دولاراً، بقلم جولييت شيكور، وسوف يصدر في بريطانيا في الخريف المقبل.

تجارب اعلامية عالمية

صورة «اللوموند» الفرنسية رصينة وليبرالية وملتزمة

ال«تايم» الاميركية وصفت «اللوموند» بأنها «الضمير الفكري للنخبة الفرنسية»

حافظت صحيفة «لوموند» الفرنسية على مكانتها طوال ٥٤ سنة من الاصدار وما زالت. وظلت هذه الصحيفة اليومية العريقة محافظة على سياستها التي تسعى الى تزويد القارىء بمعلومات مفهومة وواضحة وصحيحة، وان تكون هذه المعلومات سريعة وكاملة قدر المستطاع.

واستطاعت هذه الصحيفة المحافظة على موقفها من العلاقة بالحكومة الفرنسية القائمة على الابقاء على المسافة التي تفصل بين السياسي والاعلامي. وظلت هذه الصحيفة الليبرالية (هكذا يحب البعض تسميتها) محافظة على هذه المسافة برغم كل العواصف والتغيرات التي طرأت على فرنسا.

واتخذت «اللوموند» موقفا مغايرا من موقف الحكومة الفرنسية بما يتعلق بحرب الهند الصينية وسياسة فرنسا في الجزائر.. بالاضافة الى مواقف اخرى تميزت بها الصحيفة عن مثيلاتها ومواقف متميزة من رجال صنع القرار في فرنسا. هذا الامر دفع مجلة «تايم» الاميركية لان تطلق (الضمير الفكري للنخبة الفرنسية) على هذه الصحيفة.

ومن الطرائف التي تذكر عن هذه الصحيفة انها ما زالت متمسكة بتقاليد راسخة، كان يتعين على المشاركين في اجتماع التحرير الذي يعقد في الساعة السابعة وخمس واربعين دقيقة في مكتب المدير ان يشاركوا واقفين في الاجتماع حتى لا تراودهم اي رغبة في هدر الوقت بلا فائدة.

هذا [illegible] (هوبير بوفميري) والذي [illegible] الرئيسة [illegible]

ولكن هذه [illegible] تعاني من [illegible] والالتزام.

رأت «اللوموند» [illegible] الاحتلال النازي (١٩/١٢/١٩٤٤) [illegible] الاول [illegible] الصحيفة [illegible] ورغم كل ذلك [illegible] الخارج كما اراد لها [illegible]

حاليا، ورغم [illegible] ٢٧ كانون اول ١٩٨٢) [illegible] الاعلانات بنسبة ٥٠ [illegible] وسجلت الجريدة عجزا [illegible] فرنسي في عام ١٩٩٢. [illegible] عتبة الـ ٥٠٠ الف نسخة [illegible] الثمانينيات

ورغم التصديق الاولي قبل ثلاث سنوات تقريبا على زيادة راسمال هذه المؤسسة بـ ٢٢٠ مليون فرنك (٤١ مليون دولار تقريبا) وتعديل الانظمة الداخلية فيها الا ان هذه الصحيفة بقيت تعيش ازمتها وكأنها تدفع ثمن رصانتها والتزامها

حرية الصحافة في فرنسا، نبذة مختصرة

المسار لاهمية حرية الصحافة والتعبير والكلمة عموما في فرنسا جاء بشكل متدرج، فكان اول تناول له في حقوق الانسان في الراي والتعبير عام ١٧٨٩ وبعد مائة عام تقريبا تم صياغة اول قانون تعرض للصحافة وحرمتها، وكان ذلك عام ١٨٨١

الا ان التعرض لاهم قواعد حرية الصحافة كان فيما طرحته اللجنة القومية لتحرير فرنسا ١٩٤٤/٥/٦ في الجزائر وهي اللجنة التي تحولت الى حكومة مؤقتة في ١٩٤٤/٦/٣

بقي ان نشير الى ان قانون عام ١٨٨١ اكد على حق كل مواطن في حرية النشر، وعلى معاقبة كل من يعتدي على حقوق الفرد الا انه سمح بامكانية التضييق على حريات الصحافة اثناء الحرب.

لقد الغيت الرقابة تماما في فرنسا يوم ١٩٤٥/١٠/١٢ وصودق على هذا الالغاء يوم ١٩٤٧/٢/٢٨ ويحتفل الفرنسيون بهذه المناسبة

وجدير بالذكر، ان وزارة الاعلام كان لها دورها في صياغة قانون الصحافة في فرنسا بعد الحرب، تنص المادة رقم ١٦ من دستور فرنسا لعام ١٩٥٩ على امكانية تدخل الحكومة في شؤون الصحافة (هنا حصل تراجع مؤقت) الا ان جورج بومبيدو (رأس فرنسا منذ عام ١٩٦٢) قام بالاصلاح على صعيد وسائل الاعلام فتم الغاء ما يسمى بـ(ETAT D'URGENCE)

والانتخابات الرئاسية لعام ١٩٦٥ توسع دور الصحافة الفرنسية في الحياة العامة والسياسية.

نهاية حلم اوروبي

روي غرينسليد *

من المؤكد ان حلم صحيفة «يوروبيان» قد انتهى، فالعنوان الذي اسس في عام ١٩٩٠ في غمرة اضطراب مؤسسة روبرت ماكسويل المتفسخة، والذي دام اكثر من ست سنوات نتيجة كرم الاخوين بارسلي، يبدو وكانه مهيا للاغلاق.

ربما كان هنالك فرصة بعيدة التحقق في ان يتقدم منقذ قبل حوالي شهر، لكن في ضوء اضطراب البورصات على نطاق عالمي، فان امكانية اقدام اي شركة على المجازفة قد تلاشت بشكل ملحوظ، ان افضل امل يكمن الان في ان يقوم البعض بشراء العنوان دون اية التزامات اخرى. لذلك فان هنالك املا ضئيلا في الوظائف للمائة وعشرة موظفين.

لقد تم اعطاؤهم انذارا لمدة تسعين يوما من قبل مجموعة بارسلي الاعلامية المسماة، بريس هولدنغز، وسيتم احترام عقودهم، كما سيتم معاملة الذين يجبرون على ترك العمل معاملة سخية، وسوف يبقى قلة مع الشركة، بمن فيهم بعض الذين عملوا بشكل مشترك مع صانداي بيزنس.

وفي الحقيقة، ان دافيد وفريدريك بارسلي قد مولا هذه التجربة المريضة لفترة اطول مما تستدعي الحكمة المالية. فقد تكون كلفت اكثر من ٧٠ مليون جنيه وكان ينبغي اغلاقها قبل سنتين، لكن الاخوين قررا القيام بمحاولة اخيرة بوضع اندرو نيل رئيس تحرير، وتبني فكرته بتاسيس مجلة اوروبية على غرار «الايكونومست».

الا انه لم يصل الا الى المرحلة الاولى، حيث حولها من صحيفة تقليدية الى نشرة من ورق المصحف المقوى، دون الحصول على الموارد لتحويلها الى مجلة من ورق لامع بحجم A4، وقد انهار توزيعها بعد التغير الاول، وفي شهر ايار نصح كبير مديريها بيرث هاردي بعدم انفاق المزيد من المال

ورد نيل بالادعاء، ان المشكلة الرئيسية تكمن في فشل الادارة. وهو هجوم واضح على هاردي، واصبحت العلاقات بين الرجلين، وفقا لاحد المقربين، اسوا كثيرا.

لكن رئيس مجلس الادارة، ايدان بارسلي، الابن الاكبر لدافيد حريص على ابقاء الرجلين معا

لقد كان هاردي هو الذي اشترى بالاصل احضر نيل وضمه الى امبراطورية بارسلي، لكنهما اختلفا حول جدوى «اليوروبيان» واتفقا حول مقدار الاستثمار المطلوب لكن هاردي كان يرى انها لا تستطيع ان تدر ارباحا، مع ان نيل كان يعتقد انها تستطيع وفي النهاية وافق ال بارسلي على وجهة نظر هاردي

وعندما تقرر اصدارها، ظهرت الاختلافات في الراي بين هاردي، ونيل حول الاساليب خلال المحاولات التي امتدت طويلا، لكنها محاولات غير مرضية، للعثور على مشتر وظهرت مازق رئيسة هل يحتفظ ال بارسلي، بحصة؟ وهل ينبغي ان يظل نيل وكبار موظفيه؟

ورغم خلافاتهما حول هذا الموضوع بالذات، يدرك الرجلان ان بقية «بريس هولدنغز» في وضع ممتاز. ومن المؤكد انها ستعمل بشكل افضل بدون «اليوروبيان».

حققت «صانداي بيزنس» نجاحا، فبعد ٣٢ اسبوعا فقط وصلت مبيعاتها ٥٠ الف نسخة وسوف يثبت ذلك للمعلنين في شهر تشرين الاول، عندما تقوم ايه بي سي بتدقيقها رسميا، لقد اخذت مبيعاتها تزداد بمعدل الف نسخة اسبوعيا منذ شهر ايار. واتجاهها التصاعدي يسبق الخطة الاصلية لاصدارها.

كما ان «سكوتسمان» تعمل بشكل جيد في ظل المحرر الان رودوك، بتوزيع يصل الى اكثر من ٨٠ الف نسخة، اضافة الى ارتفاع مبيعات رفيقتها الاسبوعية، «سكوتلاند اون صانداي» التي باعت في شهر اب حوالي ١٣٠ الف نسخة.

تتركز الاشاعات على ما يمكن ان يفعله الاخوان بارسلي للتوسع، فقد اشتريا المطابع السابقة لصحيفة الـ «غارديان» قرب مكاتب «مجموعة الميرور»، مما يقنع الهامسين بانهم يسعون الى حفرتها.

لكن الامر ليس كذلك، فالسبب الرئيس لتأمين المطابع هو التمكن من طباعة «صانداي بيزنس» في لندن، مما يسمح لها بالتوزيع بشكل اوسع في كل انحاء البلاد. وسوف يعني ذلك ان «سكوتسمان» و«سكوتلاند اون صانداي» يمكن اصدارهما في لندن، على امل اجتذاب المزيد من المشترين الاسكتلنديين المقتربين الى جانب القراء المهتمين بين الصفوة السياسية.

ان ذلك منطقي، لكننا هل نستطيع ان نتوقع من الاخوين بارسلي محاولة ازاء «ميرور غروب»؟ ان جميع اسهم وسائل الاعلام تهبط وكثير منها في وضع متدن، لكن الـ «ميرور» في وضع سيء بشكل خاص.

لكن لم يقم اي ممثل للاخوين بارسلي باجراء محادثات رسمية مع الـ «ميرور»، ليس حاليا على الاقل، لكن من المؤكد ان وقف صدور «اليوروبيان» الذي سيحقق وفرا نقديا مهما يمكن ان يجعل الوقت الحالي مناسبا جدا لذلك.

* عن «الغارديان»

خطة لشبكة واسعة تغطي البلاد

دخول الانترنت للصين بمباركة رسمية.. وبقيود

مارك لاندلر

بيتر يب ليس خجولاً من طموحاته، وهو عندما يصطحب زائراً عبر المكاتب الصاخبة للمؤسسة شاينا انترنت في هونغ كونغ، فانه يصف كيف ستكون شركته حافزاً لإدخال الانترنت إلى الصين، وسكانها البالغ عددهم ١,٢ بليون نسمة.

ينشغل موظفو المؤسسة بجمع الرسائل الاخبارية من رويترز وبلومبرغ، التي يرسلونها إلى بكين لترجمتها إلى الصينية وتقوم شاينا انترنت بعد ذلك بوضع المادة على موقعها على الانترنت، حيث يستطيع اي شخص في الصين، يملك كمبيوتر ويدفع رسم الاشتراك الشهري البالغ ٣٠ دولاراً أن يفتح جهازه على عالم من الأخبار الغربية.

«تدرك الحكومة الصينية ان الانترنت شيء عالمي» يقول يب، ٤٢ سنة، وهو نائب رئيس مجلس ادارة الشركة التي مقرها في هونغ كونغ وتدعمها وكالة الأنباء الصينية الجديدة الرسمية، ناهيك عن عدد كبير من شركات التكنولوجيا الاميركية.

ويقول يب: «لذلك وضعوا استراتيجية وطلبوا مني أن أساعدهم في إيجاد وسيلة تسمح للناس بالمشاركة».

ان ذلك النوع من التصريح هو الذي يجعل منافسي يب يضطربون، فهم يقولون ان شاينا انترنت، ليست سوى واحدة من عشرات الشركات في كل انحاء البلاد التي تتسابق لوضع الصين على الشبكة.

وفي الصين، كما هو الحال في الولايات المتحدة، يبدو أن الانترنت تنمو بسرعة كبيرة لا تستطيع معها اي شركة بمفردها أن تواكب تطورها.

«لأن الانترنت قد حلت على الصين كالعاصفة، فان هنالك مقترحات مختلفة جداً حول كيفية تطورها» يقول دون زيا، كبير المديرين التنفيذيين ليونيكوم ميديا، وهي شركة في هونغ كونغ تطور خدمات الانترنت لشاينا يونيكوم، وهي واحدة من مشتركي الهواتف الرئيسيتين في البلاد.

بالنسبة لزيا واخرين هنا في هونغ كونغ، يدور الجدل حول ما إذا كان ينبغي ان تكون شاينا انترنت مفتوحة أو مغلقة، تبث مادتها على حالها او يتم تحريرها، تتحرك بشكل فوضوي أو تخضع للمراقبة.

وهم يقولون ان شركة يب تمثل توجهاً مراقباً وموجهاً من الحكومة، وفي الوقت ذاته، فان مئات من المتعهدين الجديدي العهد، ومعظمهم يفتقرون إلى الدعم المالي من شاينا انترنت او العلاقات السياسية، يكافحون لإقامة انترنت حرة فعلاً

دونكان كلارك، المدير الاداري لشركة بي دي للاتصالات الاستشارية في بكين، يقول «ان شاينا انترنت لا تقوم بتقديم ما يريده مستخدمو الانترنت في الصين، واعتقد ان الشركات التي تعقد صفقات معها تسيء لنفسها».

ان الشركات الاميركية التي استثمرت في شاينا انترنت، او اقامت انواعاً اخرى من الشركات مع يب، تشمل اميركا اون لاين، باي نتووركس، نيتسكيب كوميونيكيشنز، وصن مايكروسيستمز ومهما كان الجدل الذي قد يثيره يب فان نجاح مبيعاته دليل على ان شاينا انترنت لم تعد تصوراً طوبانيا، بل فرصة ناجحة لمتعهدين ذوي عيون ثاقبة

وفقاً لاخر الاحصائيات الحكومية، فان ١,١٨ مليون شخص يستخدمون الانترنت في الصين، اي حوالي ضعفي العدد في تشرين الاول الماضي، وقد قال حوالي ٨٠ من الذين تم استطلاع ارائهم انهم اشتروا بضائع من خلال الانترنت، وقال كثيرون انهم استخدموا الانترنت للحصول على معلومات عن الترفيه والرياضية والتجارة

بعد خلافات شديدة يبدو ان بكين قد قررت ان فوائد الانترنت تفوق مخاطرها، مع انها تقوم بفلترة محتوى شبكة الانترنت من خلال حواسيب مركزية وتقوم بين الحين والاخر باغلاق الوصول إلى مواقع على الشبكة مثل موقع الـ سي ان ان وصحيفة «نيويورك تايمز»، كما ان بكين تقوم بتحديث شبكة شاينا انترنت لتحمل معلومات اكثر، وقد اعطت تراخيص لاكثر من ثلاثين شركة لتقديم الوصول إلى الانترنت

«يرى الصينيون ان الانترنت منقذ لاقتصادهم»، يقول كينيث فارال، وهو مصمم لمواقع الشبكة يعيش في رياس، في جنوب شرق الصين، وقد بدأ بانشاء شركة استشارية للانترنت

ويضيف فارال «ان انطباعي ان الناس الذين يمنعون بعض مواقع الشبكة يجاملون الحرس القديم في بكين»

ورغم كل ما يقال عن الانفتاح فان مديري الانترنت يقولون ان الحكومة ما تزال مرتبطة بفكرة ايجاد انترنت شاسعة داخل البلاد، فمثل هذه الشبكة يمكن ان تطرق ثروات الانترنت لكنها تظل مسوّرة ازاء مواضيع تعتبر تخريبية، مثل مواقع الخلاعة، ورسائل من المنشقين او اي شيء عن تايوان او التيبت.

إن نموذج شاينا انترنت قد وضع لهذا التوجه، فالشركة التي انشئت عام ١٩٩٤، تدير خدمة إخبارية تسمى شاينا وايد ويب ولديها حوالي الف مشترك ومقابل رسم شهري يتراوح بين ٣٠ دولاراً و ٢٤٠ دولاراً، حسب مستوى الخدمة، يتلقى المشتركون اخر مؤشرات اسعار الاسهم واخباراً من وكالة اخبار الصين الجديدة، «رويترز»، «بلومبرغ»، «نيكي» و «ا ف ب» لكنهم لا يستطيعون ان يتصلوا بالشبكة العالمية لان شاينا انترنت لا توفر هذه الخدمة.

على عكس ذلك، فان الصينيين الذين يتصلون بالشبكة العالمية من خلال الهاتف يدفعون حوالي ٦٨ دولاراً شهرياً ليستخدموا الشبكة على مدار ٢٤ ساعة يومياً.

قال يب ان هدفه على المدى البعيد هو تحويل شاينا وايد ويب إلى نسخة صينية عن الشبكة العالمية، وورلد وايد ويب، وهي سوق شاسعة بمعلومات وترفيه باللغة الصينية، وقال ان عدم وجود هذا المحتوي كان اكبر عقبة امام نمو الانترنت هنا.

«إذا كنت في نيويورك ودخلت على الشبكة، وجاءك كل شيء، لنقل باللغة العربية، فانك سريعا ما ستملّ»، قال يب الذي عاش في الولايات المتحدة لمدة عشرين سنة ويتحدث الانجليزية بطلاقة فائقة.

وهنالك تمثيل اخر لشاينا وايد ويب، قد يكون "اميركا اون لاين" وهي خدمة تستند إلى الاشتراكات، والتي تنظم المادة بشكل قابل للهضم اكثر من الانترنت

وليس أمراً مثيراً للدهشة ان شاينا انترنت تقيم شراكة مع اميركا اون لاين، حيث تقوم الشركتان بتطوير نسخة هونغ كونغية لخدمة اميركا اون لاين

يقول منافسو يب ان اميركا اون لاين مربوطة بالشبكة العالمية وورلد وايد ويب، على عكس شاينا وايد ويب، مما يجعل مادة الانترنت الاقل قبولاً خارج البلاد

يقول كلارك من شركة بي دي: «ان شاينا وايد ويب محاولة لايجاد شبكة معزولة عن الانترنت انها شيء من الماضي».

لقد اعترف يب ان افتقار شاينا وايد ويب الاتصال مع الانترنت كان نقطة ضعف، لكن لاسباب مالية وليست سياسية، فان شركة الهواتف المهيمنة، شاينا تيليكوم، قد وضعت رسوم اشتراك عالية جداً

واذا لم تكسر الحكومة احتكار شاينا تيليكوم الهاتفي، فلن يكون مفيداً توفير خدمة الانترنت.

ان علاقات شاينا انترنت الوطنية بوكالة انباء الصين الجديدة تعني قيوداً أخرى، فللوكالة عدة محررين في مكاتب الشركة يطلعون على رسائل الخدمات الغربية ويحذفون أي شيء ينافي القوانين التي تحظر توزيع الأخبار السياسية عن تايوان او التيبت

يقول يب «اننا نعتمد على وكالة الانباء في تفسير القانون الصيني وضمان عدم مخالفتنا له»

لقد تفادت شاينا انترنت المتاعب حتى الآن بالتمسك باخبار مالية وتجارية اقل اثارة للجدل، ويشمل انتاجها ايضاً قصصاً غير استفزازية مثل موقع باللغة الصينية عن كاس العالم وموقع عن النجم السينمائي بروس لي، لكن يب قال ان ذلك قد اثار الحسد إزاء نجاحه في اجتذاب الشركاء، وخيبة الامل لان معظم الشركات ما زالت تخسر الاموال على الانترنت.

وفي حقيقة الامر فان شاينا انترنت، بمعظم المقاييس، لن تكون تهديداً كبيراً، فمشتركوها اقل بكثير من مشتركي مقدمي خدمة الانترنت وعائداتها اقل من عشرة ملايين دولار وهي تخسر، مع ان يب قال انه يتوقع ان تزيد العائدات السنوية عن ٢٥ مليون دولار خلال ١٢ شهراً، وقد فشل مشروع مشترك مع بوينت كاست، الشركة التي تبيع التكنولوجيا من خلال الانترنت، وكان الفشل بسبب خلافات مالية.

لقد جمع يب ٢٥ مليون دولار من المستثمرين ونقل شاينا انترنت إلى المحطة الاولى بالنسبة لشركات التكنولوجيا التي تسعى للاعتماد على نمو الانترنت.

قال بعض المنافسين ان شاينا انترنت تمثل انتصار رجل المبيعات على الجوهر.

وقال ادوارد زينغ، كبير المديرين التنفيذيين في يونيكوم - سباركيس، وهي شركة انترنت أخرى تدعمها شاينا يونيكوم: انها على غرار صحيفة هونغ كونغية، وهي تختلف عن صحيفة غربية الطراز، هنالك ترويج أكثر.

قال يب ان الانتقادات جرحته، وقال انه سعى لبناء الجسور مع المقاولين الشبان، بل انه قدم بعضهم للمديرين التنفيذيين او الرأسماليين في الولايات المتحدة.

وقال وهو يتنهد: «لاأريد ان ينظر أي على انني الاخ الاكبر، الذي يحاول ان يسيطر على الانترنت».

* نيويورك تايمز

السن ليس حاجزاً أمام تعلم استخدام الانترنت

موسيقى «الفاز»: ابداع اردني جديد

منذر مرجان

قريبا ستكون الموسيقى بديلا عن الزوامير كوسيلة للاعلان ان هناك موزعا للغاز في الطريق نحوك، فاذا كنت بحاجة للغاز فانك ستستمتع بالموسيقى الى جانب تلبية حاجتك والا فقد حظيت بالموسيقى ومجانا.

هذا هو محتوى القرار الذي اتخذ في شهر تموز من قبل وزارة الطاقة والثروة المعدنية واعضاء الاتحاد الاردني لاصحاب محطات الوقود وموزعي الغاز، الذي سيطبق اعتبارا من الاول من كانون الثاني القادم، حسبما قال حاتم عرابي، رئيس الاتحاد:

«لقد تلقينا شكاوى كثيرة، بشكل مباشر، او من خلال وسائل الاعلام، من مواطنين يشكون من زوامير السيارات المزعجة، التي توزع الغاز، وقد طلبنا من الحكومة قبل ست سنوات استبدال الزوامير بموسيقى مشابهة للموسيقى التي تستخدمها سيارات البوظة وتلقينا الاجابة اخيرا في تموز ١٩٩٨».

وعلى عكس كثير من العواصم الغربية التي تزود السكان بالغاز بواسطة انابيب منزلية، فان الاردن يعتمد على اسطوانات الغاز من موزعي غاز مرخصين يجوبون الشوارع، في سيارات بكب قديمة في اغلب الاحيان.

ان اطلاق الزوامير المستمر، والذي يفسد هدوء الساعات المبكرة من النهار، يزعج معظم الاردنيين منذ زمن طويل، وبخاصة الذين يحاولون الاستمتاع براحة عطلة نهاية الاسبوع.

يضيف عرابي: «ان حوالي ٥٠٪ من الوكالات ال ٢٢٠ التي توزع اسطوانات الغاز قد استجابت لهذه التعليمات الجديدة حتى الان. وعليهم ان يجهزوا حواسهم «ويسلكوا» اذانهم الموسيقية حتى تلتقط «موسيقى الغاز» التي يصعب عليهم الان التقاطها بين مصادر الضجيج الاخرى، وخاصة اولئك الذين يوزعون الغاز في مناطق عمان الغربية، بينما ما يزال سكان شرق عمان وجنوبها ومختلف المواقع الشعبية محرومون من «موسيقى الغاز».

يضيف عرابي «ان القرار جزء من تعليمات جديدة ستطبق مع اوائل العام القادم لصيانة اسطول المركبات التي توزع اسطوانات الغاز ولرفع كفاءة التوزيع».

ولن يقتصر التجديد على الموسيقى المنطلقة من سيارة الغاز، بل سيتغير لونها ايضا، الذي سيصبح ازرقا، وسوف تحمل كل سيارة ملصقا جانبيا يحمل المعلومات الضرورية بما يشبه تلك الموجودة على جوانب سيارات التاكسي، كما سيزود العازفون بهويات خاصة.

يقول عرابي: ان التعليمات الجديدة لم تواجه اي مقاومة من اعضاء الاتحاد لكن قضية اللون اثارت بعض الاستياء، محذرا من ان وجود حوالي ١٢٠٠ مركبة زرقاء متشابهة، سيلغي التمييز مما يعطل امكانية رفع شكوى ضد اي مخالف.

ويختم عرابي «ان تكلفة طلاء السيارات باللون الازرق الجديد قد تدفع بعض مالكي تلك السيارات الى بيعها».

كتابة النصوص الاعلانية تحتاج لمهارات لغوية ودراية خاصة

هناك عبارات تعيش في وجدان الناس يجري تحويرها فتصبح عبارات اعلانية

د. تيسير مشارقة

تطوّرت وسائل الاتصال في الأردن كما في بقية دول العالم في السنوات الأخيرة بشكل كبير ودخلت عليها عناصر جديدة، مثل صناعة الفيلم التلفزيوني (كومبيوتر انيميشن) وكذلك في مجال برمجيات الكمبيوتر المتعلقة بالتصميم الغرافيكي، مما عكس نفسه ايجاباً على وكالات الاعلان وصناعة الاعلان عموماً.

لكن الغريب في الأمر، حسبما ذكر طلال قراعين أحد خبراء الاعلان الاردنيين، ان شركات الدعاية والاعلان تطوّرت في الأردن بشكل اكبر من الاعلام (الصحف والتلفزيون)، والتلفزيون الأردني لم يتطوّر ببرامجه ليواكب الانفاق المتزايد على الاعلان.

وقال قراعين: "حتى الآن، ما زالت الصحف الأردنية تستخدم اعلانات غير جاهزة من وكالات الاعلان – نص اعلاني بجانب صورة – ولم نصل بعد إلى مرحلة استخدام التقنيات الحديثة في توصيل الاعلان او في آلية انجاز الاعلان وإيصاله إلى الوسيلة الاعلانية. كذلك هناك مشاكل في آلية العلاقة بين وكلاء الاعلان والوسائط، فما زالت العلاقة ذات طابع تقليدي بائس بين وكيل الاعلان والوسائل الاعلامية. ولا يعود القصور في ذلك إلى وكالات الاعلان بل إلى الوسائل الاعلامية ذاتها".

واضاف: "دخلت إلى الأردن الجريدة الضوئية (من نوع توب فيجن والبريزم) وتطورت ماكينات الطباعة، إلا أن هذا التقدم لم يجد صداه بعد لدى وسائل الاعلام الأردنية، فبقيت الشركات الاعلانية حائرة أمام الواقع، وظلت تتعامل مع وسائل الاعلام بأدوات قديمة".

ولوكالات الاعلان في الأردن تاريخ طويل نسبياً، فقد مر ثلاثة وثلاثون عاماً على ترخيص اول مكتب دعاية واعلان في الأردن وتشير السجلات الرسمية الى ان اول وكالة دعاية وإعلان في الأردن تم تسجيلها رسمياً عام ١٩٦٤ بترخيص من رئيس الوزراء حينذاك. أما أول وكالة علاقات عامة اردنية فقد ظهرت عام ١٩٧٣ ومنذ ١٩٦٤ حتى مطلع عام ١٩٩٨ تم ترخيص ما يقارب ٦٦٤ مؤسسة متخصصة بالدعاية والاعلان والعلاقات العامة والتصميم الغرافيكي (الفني) وليس كل هذه المؤسسات فاعلة. والفاعل منها يحسل نصف هذا العدد تقريباً ويقول صاحب وكالة اعلان. عملت اواسط الستينيات، ان وكالات الاعلان الأردنية ظهرت قبل عام ١٩٦٤ ولكنها لم تكن مسجلة رسمياً كوكالات اعلان وعملت تحت يافطات شركات تجارية

وذكر جلال خوالده، مؤسسة جريدة "الفرصة" الاعلانية ان حركة الاعلان ظهرت في العشرينيات من هذا القرن، بظهور اول صحيفة اردنية هي صحيفة الحق يعلو التي ظهرت اواسط العشرينيات وليس في الستينيات كما يقول البعض وانطلقت الحركة الاعلانية بشكل جدي في الخمسينيات والستينيات، وبدأت تظهر ملامح صناعة إعلانية في السبعينيات. بينما التطوّر الجدي كان مطلع التسعينيات نظراً لدخول شركات إعلانية منافسة إقليمية ودولية إلى السوق الأردني.

وقد حدثت نقلة نوعية ملحوظة بتخرج عدد من الأشخاص الذين رفدوا السوق الاعلاني بخبرات جديدة تملك خلفية بموضوع التسويق وبدراسة وسائل الاعلام، وظهر مصممون وخبراء في التقنيات الحديثة من الجامعات العالمية، ورافق ذلك تسلّم جيل جديد للشركات التجارية امن بالعملية التسويقية التي يقف على رأسها الاعلان

وبتطوّر السوق في الأردن، تعقّد المزاج الاستهلاكي معه، وصار مطلوباً من وكالات الاعلان إيصال الرسالة الاعلانية على اكمل وجه، فالتغيير لم يطرأ على الاعلان وحده، بل على الفلسفة التسويقية برمتها.

واشار طلال قراعين، وهو خبير في كتابة النصوص الاعلانية، إلى أن السلوك الاستهلاكي للمواطن الأردني قد تغيّر في اواخر هذا القرن، وتُدرك وكالات الاعلان هذا التغيّر، وتقدّر الكيفية الجديدة في تلقي المواطن للرسالة الاعلانية وكيفية قراءته للاعلان. فالاعلان الذي يحتوي على مفردات من التراث، يكون تأثيره افضل على عملية التلقي، او ما يسمى بالعمليات الانتقائية.

وذات مرة رفضت وكالة (الأردنية الحديثة للاعلان) التي يديرها طلال قراعين إعلاناً يقول: ان اثاث منزلي أرخص من البندورة" بالرغم من شعبية هذا التعبير، لأنه يفتقر إلى المصداقية، فالمصداقية شرط ضروري في الحملة الاعلانية.

ومن العبارات الاعلانية التي لاقت رواجاً في الثمانينيات نذكر ما يلي "جمل المحامل" في وصف سيارات شحن. و "يصحو مع الديك وينام معك" لوصف شاحنات أخرى و "ادّخر لنفسك وبنك . يكافئك" ويستخدم هذه العبارة بنك اردني منذ اوائل الثمانينيات.

بقي أن نشير إلى ان هناك جملاً إعلانية تعيش في الوجدان الشعبي للناس، وهناك عبارات ما زالت متداولة، يقوم وكلاء الاعلان بتحويرها لتصبح عبارات إعلانية ذات رواج كبير.

المشكلة الوحيدة هي ضيق دائرة أصدقائه

كيف تعلم والدي استخدام الانترنت

جون كافاناغ *

لم تكد تمض ايام معدودة من قيام والدي البالغ من العمر ٧٦ سنة من الربط على شبكة الانترنت حتى بدأ بارسال رسائل وبطاقات الكترونية الى عنواني الالكتروني تحمل تحياته وتتحدث عن تنقلاته بين المواقع الالكترونية الموجودة على الشبكة. وان دل هذا على شيء فانما يدل على سهولة استخدام الانترنت.

وقد بدأت القصة حين قدمت لوالدي ووالدتي في عيد الميلاد علبة «سحرية» ليربطا تلفزيونهما بشبكة الانترنت. وقد استغربا فعلا هذه الهدية، لكن كان لدي شعور بان الانترنت ستكون كلعبة اطفال لوالدي حيث انه كان متمرسا في استخدام الالة الطابعة الكهربائية ومعالج الكلمات اضافة الى ما هو اعقد من ذلك، وهو استخدام جميع المفاتيح والمؤثرات الصوتية في آلة الاورغ.

وقد صدق توقعي. فلقد اصبح كل من جوان وبيل كافاناغ مغرمين باستخدام الانترنت لدرجة انهما كيفا روتينهما اليومي ليتوافق واستخدام الانترنت باقل التكاليف.

وقد بلغت قيمة الهدية التي قدمتها لهما ٢٥٠ جنيها استرلينيا، وهي مكونة من لوحة مفاتيح بمساحة ورقة A4، ولوحة مفاتيح اخرى بحجم ريموت كونترول تلفزيون وعلبة صغيرة لربط التلفزيون بخط هاتف، وتوصل لوحات المفاتيح بالصندوق بواسطة وصلة حتى يمكن استخدامها بارتياح من مكان مشاهدة التلفزيون، ويمكن تفعيل الوصلة بالشبكة بواسطة بطاقة تشبه بطاقة الاعتماد، مع قرص موضوع فيها.

وهذا يعني ان كل شيء يجب ان يتم خلال عملية الربط حيث لا يوجد اي جهاز معالجة او تخزين اقراص لتسمح للمستخدمين بإعداد وقراءة الرسائل الالكترونية الواردة على الشبكة بعد اغلاق الخط. وقد اصبح اثر هذا واضحاً لوالديّ.

يقول والدي: «عندما تلقينا اول فاتورة هاتف اصبحنا ندرك التكاليف الاضافية. لذلك قررنا استخدامه في أوقات المساء بشكل رئيسي مما اخر من ساعات نومنا».

انهما يستخدمان الشبكة بدافع حب الاستطلاع، ولتلبية هدف، وغالباً ما تظهر اعلانات للمواقع الالكترونية على التلفزيون وفي الصحف لكن لا نزور هذه المواقع الا اذا كان لدينا اهتمام بمنتوجات معينة، لكننا في اغلب الاحيان نستغل فرصة وننفتح على موضوع. فقد شاهدت فرق كرة القدم التي أؤيدها منذ زمن طويل، فريق برينتفورد وفريق شيلسي، ونقبت عن الخطوط الجوية البريطانية التي كنت اعمل معها.

«لقد قضينا اجازات كثيرة في إيطاليا وقد شاهدنا المدن هناك، ووجدنا معلومات عن شركات لنا فيها اسهم، وذات مساء «ذهبنا» إلى البيت الأبيض اننا نشاهد عناوين إخبارية واحداثاً رياضية».

«ان الجميع رديون، فقد تحدثت عن مشاكل بواسطة البريد الالكتروني لشبكة ارغونيت واتصلت بالشخص الذي يدير النقاش المباشر على الخط وهم دائماً يجيبون شرط ذكر الاسم الأول فقط».

لقد وجدنا كاسرة أن الشبكة قد قربتنا من بعضنا، فوالداي في بورنماوث، وابنائي في برايتون وانا في كرويدون، ونحن جميعاً على اتصال دائم من خلال الرسائل الالكترونية.

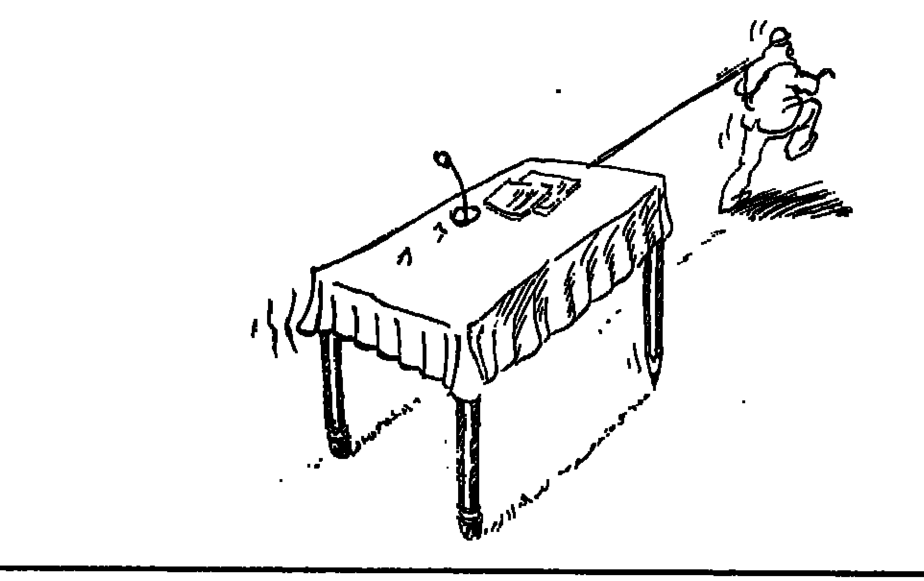
وهنا يكمن احباط بسيط لوالداي فهما كمستخدمين مسنين رائدين ليس لهما كثير من المعارف لتبادل الرسائل الالكترونية معهم، مع ان الاهتمام الذي اثاراه بين الجيران والاقارب المسنين يوحي بان هذا يمكن ان يتغير قريباً. ومن المحتمل ايضاً ان مجتمع المسنين المربوطين على الشبكة سيتوسع مع تقدم جيل الشبكة في السن، وعندما يصبح الحاسوب الشخصي مع وصلة بالانترنت امراً مألوفاً مثل التلفزيون.

اقدم بائع كتب مستعملة حرق مكتبته على مرأى من الناس

الكتاب المستعمل، من يبيعه ومن يشتريه؟

زوجة المرحوم تبيع كتبه لانها تجلب العث والصراصير

أحمد أبو خليل



الكتاب المستعمل، ظاهرة تحمل اكثر من دلالة حسب زاوية النظر التي تختارها، كما حسب المسالة التي تنوي معالجتها، فهي قد تشير إلى مدى اهمية او عدم اهمية الكتاب كواحد من محتويات منزل المشتري او البائع، وقد تشير إلى صعوبة شراء الكتاب الجديد بسبب ارتفاع سعره، وقد يتحول اقتناء الكتاب المستعمل، والقديم خاصة إلى هواية او ربما «برستيج» .. ولكن وبكل الاحوال، فان الكتاب المستعمل وتداوله يعتبر ظاهرة ثقافية واقتصادية منتشرة في مختلف عواصم ومدن العالم.

وعندما نتحدث عن الكتاب المستعمل، فان الذهن ينبغي أن لا ينصرف فقط إلى الكتب غير المهمة، بل بالعكس، فإن الجوهري في هذه الظاهرة والمهم هو الكتب القيمة والنادرة التي تنتشر وتتكاثر في مختلف البيوت هنا وهناك، وقد تأتي ظروف معينة تنزلها من الرفوف وتدخلها عالم التداول والتبادل كسلع في السوق.

ان هذه الظاهرة في الأردن لا تزال ضعيفة لم تتعمق وتتأصل في حياتنا الثقافية او الاقتصادية، لكن ذلك قد يكون مجالاً للتساؤل والبحث ويضفي أهمية من نوع ما على ضرورة متابعة هذا الموضوع .. فمن يبيع كتبه في الأردن، ومن يشتري تلك الكتب؟ ولماذا يبيع الشخص كتبه ومتى؟ وما هي عناصر الخبرة في العمل في الكتاب المستعمل؟ وهل يتقاطع الكتاب المستعمل مع الجديد؟

حملنا مثل هذه الأسئلة وغيرها، وذهبنا إلى المواقع التي يجري فيها العمل في الكتاب المستعمل.. ولنتابع.

لا بد أن تكون البداية من مكتبة خزانة الجاحظ لصاحبها المرحوم ممدوح المعايطة، التي تشكل في الواقع معلماً من معالم حياتنا الثقافية المتواضعة نسبياً، ولعل اغلب المثقفين والباحثين الأردنيين مروا على هذه المكتبة / الخزانة، ومكثوا زمناً طال او قصر يبحثون بين رفوفها المتقاربة والمتراصة بالكتب، ولا بد ان يكونوا قد اندفعوا مستمتعين للنبش في اكوام الكتب المركونة هنا أو هناك .. وثمة تاريخ طويل مليء بالاشارات لهذه المكتبة وصاحبها، وسنكتفي هنا ببعض المحطات.

فالحاج المرحوم ممدوح المعايطة كان قد ورث العمل بالكتب النادرة والمخطوطات عن والده الذي كان يملك مكتبة في القدس في النصف الأول من هذا القرن، وعندما أصيب الابن ممدوح في حرب ١٩٤٨ وبترت ساقه إثر إصابته، التحق بوالده للعمل في الكتب وساهم الاثنان في حفظ مئات المخطوطات من الاهمال والبعثرة بايدي من يجهلون قيمتها، وفي عام ١٩٦٧، عاد الحاج ممدوح وأسرته إلى الأردن لكي يبتدئ من جديد العمل في نفس المجال، وأنشأ مكتبته في عام ١٩٦٨ التي ابتدأت كبسطة وانتقلت – كي لا نقول طوردت – من مكان لآخر في وسط عمّان، إلى أن وقع صاحبها في مواجهة حقيقية مع امانة العاصمة عام ١٩٨٣، وبمشهد دراماتيكي اقدم الحاج ممدوح على حرق مكتبته وعلى مرأى من الناس والمسؤولين بعدما تمت «هزيمته» في تلك المعركة غير المتكافئة.

يقول الابن هشام: «لكن والدي لم يكن تاجراً بل كان هاوياً حقيقياً، فاخذ يعيد بناء مكتبته وعمله من جديد، وبعد جهود حصل على ترخيص لإقامة تلك المكتبة في مكانها الحالي، على شكل كشك عرضه متر واحد أو يزيد قليلاً وطوله حوالي خمسة عشر متراً في الموقع المقابل لسوق الخضار ملاصقاً للموقع الاثري المسمى «سبيل الحوريات» في وسط المدينة

يقول هشام الذي يشرف بالتعاون مع شقيقه الاصغر على المكتبة منذ وفاة الوالد قبل عدة سنوات: «ان الشغل أيام الوالد كان مختلفاً، ونوع الطلب على الكتب كان مختلفاً ايضاً، لقد كان التركيز على الكتب القيمة التراثية والمخطوطات والطبعات الأصلية، اما اليوم، فكما ترى، فإننا نضطر لعرض «الكتب الماشية» لكن الكتب القيمة موجودة طبعاً وهي اساس مهنتنا وخبرتنا، والزبون يعرف أين يبحث».

ويتذكر هشام باسي: «لقد اخبرني الوالد انه وجد بعض المخطوطات وقد استخدمت في بناء أعشاش للحمام في أحد المنازل في جبل اللويبده».

داخلون جدد

إذا كانت مكتبة خزانة الجاحظ تعود إلى عام ١٩٦٨، اي منذ ثلاثين عاماً، فقد دخل إلى العمل في الكتاب المستعمل اشخاص جدد، منهم «مكتبة الأصدقاء» التي تتفرع إلى ثلاثة مواقع احدها في مجمع رغدان والفرعان الآخران في آخر سقف السيل، اضافة للمكتبة الظاهرية التي عملت في الكتاب المستعمل لعدة سنوات في منطقة العبدلي، لكنها توقفت عن ذلك منذ ثلاث سنوات.

من يبيع كتبه في الأردن

ان من يبيع كتبه في عمّان هو واحد من ثلاثة:

الأول: المثقف الذي يملك كتباً ويمر بضائقة مالية أو يضيق به المكان.

الثاني: الطالب الذي أنهى دراسته الجامعية.

الثالث: وهو المصدر الأهم والظاهرة الأهم، وهم ورثة المثقف، الأولاد والزوجة .. ويؤكد هشام: «الزوجة هي اول من يبيع كتب زوجها المرحوم».

ويضيف: «المرأة عدو ضد الكتاب وهذا أمر مؤكد، وعادة ما تأتيني المرأة وتقول: ان الكتب تجلب الصراصير والعث للمنزل».

ويستمر هشام بالحديث: «لقد عرضت على محتويات بعض المكتبات القيمة، واحياناً لا استطيع ان اضع سعراً مناسباً، وبنفس الوقت لا استطيع اخلاقياً تبخيس هذه الكتب، وحبذا لو يوجد من يستلم هذه الكتب من الورثة ويعطيهم تعويضاً مناسباً وبنفس الوقت يسهم في الحفاظ على هذه الثروة»

الطلاب ايضاً كما اشير سابقاً يبيعون كتبهم للحصول على بعض النقود، وبنفس الوقت يشتريها الطلاب الفقراء الذين لا يستطيعون شراءها جديدة.

والابن العاق، قد يتشاجر مع والده، فيأخذ من كتب الوالد ويبيع، ويقول هشام: «لقد راجعني بعض الآباء واستعادوا كتبهم».

لكن عرض الكتاب المستعمل قد ازداد في اعقاب حرب الخليج، وقد وردت إلى السوق كتب من العراق بكميات ضخمة وخاصة في السنوات الأولى بعد الحرب، فقد اضطر بعض المثقفين العراقيين لبيع كتبهم وهناك أعداد كبيرة وصلت إلى سوقنا الأردني، لكن السيد أبو محمد صاحب مكتبة الأصدقاء لبيع وشراء الكتاب المستعمل يقول: «مع ذلك فان العراقيين في الأردن من اكثر الناس شراء للكتاب، وهم زبائن دائمون عندي».

اما اصحاب المكتبة الظاهرية فيقولون أنهم عملوا في الكتاب المستعمل لمدة ثلاث سنوات، ثم توقفوا عن ذلك، لان مشكلة رئيسية واجهتهم وهي ان باعة الكتب اكثر من مشتريها، فالعرض أكثر من الطلب، كما انهم، ولكونهم يعملون بالكتب الجديدة بشكل اساسي، فقد كانوا يواجهون صعوبة في إقناع بعض الزبائن بأن الكتاب الذي بين ايديهم جديد وليس مستعملاً، وهي أمور دفعتهم للتوقف عن العمل في الكتاب المستعمل. لكن اللافت للانتباه قولهم أن فكرة العمل بالكتاب المستعمل جاءت كاقتراح من فرعهم الرئيسي في لبنان، حيث يسود هناك مثل هذا العمل، لكن الفكرة هنا لم تنجح.

من يشتري الكتاب المستعمل؟

المثقف المهتم والباحث عن موضوع معين، والطالب الفقير هم زبائن للكتاب المستعمل، لكن هناك فئة تشتري لكي تؤسس مكتبات في المنازل كجزء من الديكور، وقد يأتي احدهم وينتقي الكتب بطريقة: «اريد من هذا، ومن هذا .. !» وخاصة فيما يتعلق بما يسمى «كتب اللوحة»، وهي الكتب التراثية المؤلفة من عدة أجزاء، والتي إذا اصطفت بجانب بعضها البعض فان الزخرفة التي على كعوبها مجتمعة تشكل لوحة فنية أو زخرفة من الخط العربي الجميل

بعض المثقفين يبيعون ويشترون، يبيعون وقت الطفر، ويشترون وقت البحبوحة، واحياناً قد يستعيدون كتبهم إذا لم تُبع.

هل يتأسى بائع الكتاب على كتابه؟ وهل يبيع الطفران كتابه ام كرسيه اولاً؟

يجيب هشام بالعبارة المؤثرة التالية: «من يبيع كتابه فلا أحد يسأله لماذا تبيع، اما من يبيع اثاث منزله فإن الجميع يسأله وقد يتشفى به بسبب ذلك، وبالتالي فالكتاب على رأس قائمة السلع التي يمكن بيعها».

وقد يبدو الأسى على بائع الكتاب وذلك يعتمد إلى أي فئة ينتمي، وهو قد يقص اسمه المكتوب احياناً على بعض الكتب، والبعض يبقونه.

وما هي عناصر الخبرة في العمل في الكتاب المستعمل؟ عن ذلك يجيب هشام المعايطة: «ان الخبرة تكمن في القراءة المستمرة، ومعرفة شيء من اللغات، والمرافقة في المهن، أي الزمن الطويل، كما ان للمعرفة بالورق والطباعة ودور النشر والطبعات الأصلية وتمييزها عن التجارية وخاصة بالنسبة لكتب التراث»

هل يتقاطع الكتاب المستعمل مع الجديد؟

توجهنا بهذا السؤال إلى السيد فتحي البس رئيس اتحاد الناشرين الأردنيين الذي قال ان العمل بالكتاب المستعمل لا يؤثر ولا يتقاطع مع الكتاب الجديد، ذلك ان صناعة النشر تعتمد على ديمومة الانتاج والتجديد والتطوير، والكتب الجيدة تختفي من السوق.

لكنه أضاف بأن الكتاب المستعمل يسد فراغاً وهو اسلوب في تحصيل الثقافة، وهو قد يؤشر على غلاء الكتاب الجديد، لكنه يدل اساساً على أن المثقف لا يعدم وسيلة في الحصول على الثقافة.